الجامعـــة الإســـلامية - غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــة التجـــــارة
قـــسم المحاســـبة والتمويـــل

مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة

دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة - فلسطين

إعداد الطالبة

نيفين عبد الله أبو سمهدانة

إشـراف

الدكتور/ يوسف محمود جربوع

رسالة مقدمة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة (الآية ١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــداء

إلى من أحبا ِأن يراني في هذا المقام... إلى والدي الغاليين

رب اغفر لهما وارحمهما واجزهما بالإحسان إحسانا.

إلى أختي وإخوتي الأعـــــزاء... الذين أحاطوني بالعون والدعاء

إلى صديقاتي الأوفيـــــاء... اللواتي أحطنني بالحـــب والوفاء

إلى أستاذي العزيز الدكتور أحمد شويدح... لما أحاطني به من رعاية

إلى كل طالب علم يرغب في إكمال المسيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكـــــر والتقديـــــر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

المراجعة التحليلية تستخدم لمساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية لما لها من فوائد في مساعدتهم في تخفيض مخاطر عملية المراجعة إلى أدنى حد مقبول، وأيضاً بهدف زيادة الالتزام من قبل المراجعين بتطبيقها عند فحص القوائم المالية.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج، منها إن المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات المراجعة يجمعون على أن توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة وتوافر الخبرة الفنية لدى المراجع يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة وإن النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية. مع ضرورة اهتمام الجمعيات المهنية على تشجيع مراجعي الحسابات على استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية وذلك لتطوير مهنة المراجعة في قطاع غزة ومنها في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"Abstract"

The analytical procedures are used to support the auditor in planning nature, timing and extent of tests to be performed. This study aimed to introduce suggestions to encourage the use of analytical procedures when auditing the financial statements also to reduce the risks of auditing process to a lower accepted limit, this study aimed also to increase the compliance of the auditors to apply these procedures when they audited the financial statements.

From the results of this study, the financial community interested that the specialized knowledge in accounting and auditing and the technical experience of the auditor will facilitate the using of analytical procedures in the auditing process. Other result is the financial ratios through analytical procedures will measure the effectiveness of the company to use the financial resources.

The professional Associations must encourage the external auditors to use the modern methods (Analytical Procedures) in auditing process in order to develop this profession in Gaza province, Palestine.

www.manaraa.com

الفهـــــــــرس

آية من القرآن الكريم.....I
الإهداء.....II
الشكـــــر والتقديـــــر..... III
الملخص بالغة العربية.....IV
الملخص اللغة الإنجليزية.....V
الفهـــــــــرس ١
فهرس الجـــــــداول ٥
الفصل الأول ٧
الإطار العام للبحث..... ٧
المقدمـــة: ٧
مشكلة الدراسة..... ٩
فرضيات البحث ١٠
أهمية الدراسة..... ١١
أهداف الدراسة..... ١١
الدراسة الميدانية ١٢
منهجية البحث..... ١٢
مجتمع الدراسة ١٢
عينة الدراسة..... ١٣
أداة الدراسة ١٣
تحكيم الاستبانة ١٣
جمع البيانات ١٣
محددات البحث ١٣
الدراسات السابقة..... ١٤
أولاً: الدراسات العربية ١٤
الفصـــــل الثانـــــي..... ٢٣
الإطـــار النظـــري ٢٣
المبحث الأول..... ٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع مهنة التدقيق في فلسطين ٢٤
مكاتب المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة ٢٥
المبحث الثاني ٢٦
المراجعة التحليلية ٢٦
المقدمـــة ٢٦
تعريف المراجعة التحليلية ٢٦
أهمية المراجعة التحليلية ٢٧
أسباب الاهتمام بالمراجعة التحليلية واستخدامها ٢٨
أهداف المراجعة التحليلية ٢٨
أغراض المراجعة التحليلية ٢٩
خطوات المراجعة التحليلية ٢٩
أساليب وإجراءات المراجعة التحليلية ٣١
المبحث الثالث ٣٣
التحليل المالي ٣٣
المقدمـــة ٣٣
تعريف التحليل المالي ٣٤
أسباب تطور التحليل المالي ٣٥
أهمية التحليل المالي ٣٥
أهداف التحليل المالي ٣٦
خطوات التحليل المالي ٣٧
معايير التحليل المالي ٣٨
القواعد الأساسية الواجب إتباعها في التحليل المالي ٣٩
مصادر البيانات اللازمة للتحليل ٤٠
محددات التحليل المالي ٤٠
أين يكمن الضعف في التحليل المالي ٤٠
الجهات المستفيدة من التحليل المالي ٤١
المبحث الرابع ٤٤
أساليب التحليل المالي ٤٤
المقدمـــة ٤٤
أولاً: أساليب التحليل القطاعي ٤٤
ثانياً: أساليب تحليل السلاسل الزمنية ٤٥
أدوات التحليل المالي ٤٥
أولاً: مقارنة القوائم المالية ٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تحليل النسب ٤٧
ثالثاً: تحليل التعادل ٤٧
رابعاً: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ٥٠
خامساً: التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي ٥١
المشاكل المرتبطة باستخدام أدوات التحليل المالي ٥١
أنواع التحليل المالي: ٥٢
المبحث الخامس ٥٥
النسب المالية ٥٥
المقدمـــة ٥٥
تعرف النسب المالية ٥٦
أهداف النسب المالية ٥٧
المعايير العامة لتركيب النسب المالية ٥٧
أسس التحليل بالنسب ٥٧
استخدام النسب المالية ٥٨
أنواع التحليل المالي بالنسب ٥٩
أنواع النسب المالية ٦٠
أولاً: نسب السيولة ٦٠
ثانياً: نسب النشاط ٦٢
ثالثاً: نسب الربحية ٦٥
رابعاً: نسب المديونية ورأس المال ٦٦
خامساً: نسب السوق ٦٩
مقارنة النسب المالية ٧١
نقاط ضعف النسب المالية ٧٢
المبحث السادس ٧٣
المراجعة التحليلية ومدى قدرتها على إعطاء إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله وإفلاسه وعدم استمراريته وذلك عن طريق النسب المالية ٧٣
مقدمة ٧٣
أولاً: التعثر المالي ٧٣
ثانياً: الفشل ٧٤
أسباب فشل الشركات ٧٥
ثالثاً: الإفلاس ٧٦
رابعاً: الشك في استمرارية المشروع ٧٧
المبحث السادس ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل العملي للقوائم المالية ٧٩
الفصـــل الثالث ٩٩
التحليل الإحصائي ومناقشة فرضيات الدراسة ٩٩
المبحث الأول ١٠٠
التحليل الإحصائي ١٠٠
مقدمة ١٠٠
منهج الدراسة ١٠٠
مجتمع الدراسة ١٠٠
وصف أداة الدراسة ١٠٥
صدق وثبات الاستبيان ١٠٦
ثبات الاستبانة ١١٣
المبحث الثاني ١١٦
المعالجات الإحصائية ونتائج الدراسة ومناقشتها ١١٦
أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي ١١٦
ثانياً: مناقشة فرضيات الدراسة ١١٨
الفصـــل الرابـــع ١٥٦
أولاً: النتائج ١٥٧
ثانياً: التوصيات ١٥٩
المراجـــــع ١٦١
أولاً: المراجع العربية ١٦١
ثانياً: مواقع الانترنت ١٦٧
ثالثاً: المراجع الأجنبية ١٦٨
الملاحـــــــق ١٦٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجـــــداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
.١	توزيع المجتمع حسب متغير الجنس	100
.٢	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	100
.٣	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	101
.٤	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص	101
.٥	يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية	102
.٦	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	103
.٧	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	103
.٨	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	106
.٩	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	107
.١٠	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	108
.١١	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة	110
.١٢	الصدق البنائي للمجالات	111
.١٣	يوضح معاملات الارتباط بين معدل الفقرات الزوجية والفردية لكل محور من محاور الاستبيان	112
.١٤	يبين معاملات الثبات لأبعاد الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	113
.١٥	اختبار التوزيع الطبيعي	115
.١٦	النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الأول	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.١٧	النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني	128
.١٨	النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث	137
.١٩	النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع	143
.٢٠	اختبار مان-وتني حسب متغير الجنس	146
.٢١	اختبار كروسكال والاس حسب متغير العمر	147
.٢٢	اختبار كروسكال والاس حسب متغير المؤهل العلمي	148
.٢٣	اختبار كروسكال والاس حسب متغير التخصص	149
.٢٤	اختبار كروسكال والاس حسب متغير الشهادة المهنية	150
.٢٥	اختبار كروسكال والاس حسب متغير المسمى الوظيفي	151
.٢٦	اختبار كروسكال والاس حسب متغير عدد سنوات الخبرة	152

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المقدمـــة:

المحاسبة علم وفن يشتمل على النظم والطرق والمفاهيم والقواعد والأساليب التي تستعمل في تسجيل العمليات المالية للمشروع الاقتصادي، وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها وتحليليها وتفسيرها بحيث تمكن هذا المشروع من تحديد إيراداته وتكلفة هـذه الإيـرادات، ثـم مقابلـة الإيرادات بتكلفتها لتحديد نشاط المشروع من ربح أو خسارة واستخراج المركز المالي له فـي نهاية الفترة المالية. ولقد ساعد تطور المحاسبة إلى زيادة قدرتها في توفير معلومـات دقيقـة لإدارة المشروع لمساعدتها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات (خندقجي، ٢٠٠١).

كما أن المحاسبة تعتبر نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح المختلفة (الملحم، ٢٠٠٣).

أما مراجعة الحسابات الذي يقوم بها شخص متخصص لديه المعرفة في النـواحي المحاسـبية وفي تدقيق الحسابات ولديه الخبرة الكافية في استخدام تلك المعرفة في مختلف النواحي والتي تواجهه أثناء تنفيذه عملية المراجعة، حيث تساعده هذه المعرفة في فحص القوائم المالية وعمل انتقادات لأنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات من صحة ودقة المبالغ الواردة في قائمـة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتبرير رأيه علـى صدق وعدالة القوائم المالية(جربوع، ٢٠٠٣).

ولتنفيذ عملية المراجعة بطريقة صحيحة ظهرت اتجاهات حديثة في مراجعة الحسابات وهـي استخدام أسلوب العينة الإحصائية، واستخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المالية، واستخدام المراجعة التحليلية.حيث يطلق على تدقيق الحسابات باستخدام التحليل المـالي عـن طريق النسب المالية بالمراجعة التحليلية كإحدى الوسائل الهامة التـي يلجـأ إليهـا المراجـع الخارجي للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو مقارنة بمنشآت أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال(جربوع، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضاً قد تنشأ نتيجة لتوسع حجم المشروعات، وتعقيد العمليات الحسابية، والاعتماد على العينات الإحصائية وذلك نظراً لعدم تمكن المراجع من التعامل مع العمليات المالية كافة، أو الأرصدة الحسابية، أدى إلى شيوع استخدام المراجعة التحليلية كأداة لتحديد مسار عملية المراجعة بناء على المؤشرات الأساسية التي يعتمدها المراجع قبل وضع برنامجه، أو الشروع في المراجعة (القاضي، ١٩٩٧).

ويعتمد المراجع الخارجي في مراجعته التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءً على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض، وفي حالة وجود أي انحرافات في القيم الفعلية عن القيم المتوقعة فإن هذا يستدعي من المراجع أن يقوم بالتحري عن أسبابها والعمل على تحليلها وتصحيحها (AICPA, 1978).

أيضاً تعتبر المراجعة التحليلية من الاختبارات الأساسية للعمليات والأرصدة، والتي يتم القيام بها عن طريق دراسة الاتجاهات ومقارنة العلاقات بين البيانات من أجل اكتشاف الأخطاء غير العادية أو الشاذة الموجودة بالقوائم المالية، ومن ثم فإنها توفر آلية هامة لتحديد المجالات أو العناصر التي يكتنفها مخاطر مراجعة مرتفعة، ومن ثم تستحق المزيد من الفحص والعناية. وفي هذا الصدد ينبغي على المراجعين تجميع وتقييم كل المعلومات المالية وغير المالية في جميع مراحل عملية المراجعة(مصطفى، ٢٠٠٤).

وقد أشار بيان معيار المراجعة رقم ٥٦ والذي يتعلق بالمراجعة التحليلية بأنها تقييم للبيانات المالية وكذلك غير المالية. كما وسع هذا البيان دور المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، حيث يتطلب استخدامها خلال عملية تخطيط المراجعة وكذلك في مراحل الفحص وعند الانتهاء من أعمال المراجعة وقبل صدور التقرير النهائي للمراجع، وأكد على ضرورة استمرارها كإحدى أشكال الاختبارات الأساسية(أحمد، ١٩٩٣).

مما سبق يتضح لنا بأن المراجعة التحليلية تستخدم لمساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها، وكإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفعالية أكثر في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حدّ ممكن، وكنظرة شاملة للبيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة (جربوع، حلس، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اهتمت مختلف الدراسات بدور المراجعة التحليلية المستخدمة في قياس وتقييم ربحية وسيولة المشروع والرفع المالي، كما أوضح الأمين العام للأونكتاد بأنها لو تم الإفصاح المالي من قبل البنوك التجارية بشكل أفضل لكانت هناك إرشادات تحذيرية مبكرة بالنسبة للازمة المالية التي أصابت شرق آسيا(روبيز ريكاردو، ١٩٩٨).

مما يدعو إلى التساؤل عن مدى استخدام المراجعة التحليلية بين مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة وكذلك وضع الآليات اللازمة لتشجيع استخدام المراجعة التحليلية بشكل واسع نظراً لأهميتها الكبيرة التي سنتطرق إليها بشكل تفصيلي خلال البحث.

مشكلة الدراسة:

يجدر بنا كمهتمين بمهنة المراجعة في فلسطين التركيز على التطبيق العملي لمعايير المراجعة الدولية عن طريق عقد الندوات والمحاضرات المتعلقة منها بالاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات خاصة المراجعة التحليلية لما لها من أهمية كبيرة عند فحص القوائم المالية حيث تعتبر من الفحوصات الجوهرية في عملية المراجعة بواسطة جميع الأطراف المعنية كالأكاديميين وأصحاب مكاتب المراجعة والمسئولين الحكوميين وعلى رأسهم هيئة الرقابة العامة، ورغم هذه الأهمية أوضحت دراسة أجريت في فلسطين عن قلة استخدام المراجعين القانونيين للأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق من مدى استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة لدى المراجعين القانونيين في قطاع غزة عند تنفيذ المهام المكلفين بها وهي تتفرع إلى عدة مشاكل فرعية وهي حسب التالي:

١. هل يتم توافر الكفاية المهنية والخبرة العملية لدى المراجعين القانونيين في قطاع غزة حتى يتمكنوا من استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة؟
٢. هل تقوم الجهات المهنية بتدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني حتى يتمكنوا من استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة؟
٣. هل يقوم المراجعون القانونيون في قطاع غزة باستخدام المؤشرات الخاصة بالمشروع والتي منها نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وتحليل الاتجاه، والمقارنة المبنية على أساس المرجعية، والمقارنة المبنية على أساس النسب المالية لشركة مشابهة وذلك عن طريق المراجعة التحليلية في عملية المراجعة؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. هل تقوم الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات القانونيين ومن بينها المراجعة التحليلية في عملية المراجعة؟

فرضيات البحث:

لقد اعتمدت الباحثة في إجابتها على مشكلة البحث بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

الفرضية الثانية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة"

الفرضية الثالثة:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وتحليل الاتجاه، والمقارنة المبنية على أساس المرجعية، والمقارنة المبنية على أساس النسب المالية لشركة مشابهة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة ".

الفرضية الرابعة:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

الفرضية الخامسة:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى كل من:-

أ. الجنس.

ب. العمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. المؤهل العلمي.

ث. التخصص.

ج. الشهادة المهنية.

ح. المسمى الوظيفي.

خ. عدد سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في إبراز دور المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة بشكل جيد مما يؤدي إلى الرقي بمهنة المراجعة وتطويرها وزيادة كفاءتها وتساعد المراجعة التحليلية المراجع باختصار وقت المراجعة، وبالتالي تخفيض تكلفتها وذلك من خلال مساعدته في اختيار العينة الإحصائية المتضمنة للبنود الأكثر أهمية وضرورية والتي تمثل المجتمع أصدق تمثيل، وبلا شك تعتبر هذه الدراسة مصدراً للمهتمين بالمهنة وتطورها وخاصة الجمعيات والمؤسسات المهنية التي تنظم المهنة وتسعى الى الارتقاء بها وكذلك مكاتب المراجع من أجل الارتقاء بأدائها.

أيضاً تنبع أهمية هذه الدراسة من أصالتها حيث لم يتناول هذه المشكلة من قبل الكثير من الباحثين وأيضاً تعتبر دراسة لمشكلة قائمة بالفعل ونأمل أن تكون بداية لدراسات قادمة نستطيع إيجاد حلول لها وإمكانية تطبيقها بواسطة مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة.

أهداف الدراسة:

١. إلقاء الضوء على المراجعة التحليلية والتعرف عليها عن قرب وتقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية.

٢. بيان أهمية توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية والتدريب على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية عند المراجعين القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

٣. توضيح أهمية قيام الجمعيات المهنية برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

٤. توضيح كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة الميدانية:

منهجية البحث:

- استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة وذلك لأنه يناسب الظاهرة موضع الدراسة، وقامت الباحثة باستخدام المصادر الثانوية والأولية في الدراسة، وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة، والدراسات السابقة. أما المصادر الأولية فكانت من خلال توزيع الاستبانة، إن استخدام الاستبانة في الدراسة الميدانية يساعد في توفير الوقت والجهد علي الباحثة، وقد راعت الباحثة أن تتضمن الاستبانة الأسئلة ذات النهايات المغلقة وذلك لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسرعة تحليلها.
- وقد قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي والبرامج الإحصائية المناسبة.

ولقد أعد الاستبيان خصيصاً لهذا البحث ويتكون من أربع مجموعات كل مجموعة تتعلق بفرضية واحدة من فرضيات البحث ويتكون من ٦٨ سؤال.

- ولقد تم توزيع الاستبيان علي عينة الدراسة من خلال الوصول إليهم في مكان عملهم، والطلب منهم الإجابة علي الاستبانة.

وقد انحصرت الإجابة المستخدمة في الأسئلة المصممة علي هيئة مصفوفة علي النحو التالي:

مدي اتفاق العينة مع الأسباب التي تتعلق بقلة استخدام الحاسب الآلي.	القيم (القياس)
موافق بشدة	٥
موافق	٤
محايد	٣
غير موافق	٢
غير موافق بشدة	١

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مكاتب وشركات المراجعة القانونية العاملة في قطاع غزة وعددها (٨٥) مكتباً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عينة الدراسة:

تشتمل عينة الدراسة على (٨٥) مكتباً، تم توزيع استبانات عليها وهي تمثل المجتمع الأصلي، أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وقد تم استرجاع (٨٠) استبانة منها صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (٩٤%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً للأبحاث المماثلة.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية في جمع البيانات على استخدام أسلوب قائمة الاستبيان وهي أكثر الأساليب الملائمة في مثل هذا النوع من البحوث.

تحكيم الاستبانة:

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة وعرضها علي الأستاذ المشرف، وقد أخذت الباحثة بتوصياته في تطوير الاستبانة من خلال التعديل في بعض الأسئلة وقامت الباحثة أيضاً بإجراء اختبار تمهيدي علي الاستبانة وذلك من خلال توزيعها علي أحد أفراد العينة حيث وجد أن هناك بعض الأسئلة غير واضحة تم علاج هذه النواقص وإخراج الإستبانة بشكلها النهائي كما هو مبين في الملحق.

جمع البيانات:

لقد تم إرسال قوائم الاستبيان بعد اختبارها وتعديلها إلى (٨٥) مكتباً لمراجعة الحسابات في قطاع غزة، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

١. أرفق مع قوائم الاستبانة خطاب موجه من الباحثة إلى مكاتب المراجعة حدد فيه هدف البحث وإجراءات إكمال الاستبانة مع سرعة الإجابة.
٢. أرسلت قوائم الاستبيان إلى جميع مكاتب المراجعة في قطاع غزة وعددها (٨٥) مكتباً وذلك حسب عناوينها المسجلة في دليل المراجع الفلسطيني.
٣. تم الحصول على رد(80) مكتباً، وبذلك تمثل نسبة إرجاع قدرها (٩٤%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة.

محددات البحث:

نتيجة لما تمر به البلاد من أوضاع وظروف سياسية وإغلاقات فقد تعذر على الباحثة من الوصول إلى مناطق الضفة الغربية لذلك سوف يقتصر البحث على مناطق قطاع غزة من دولة فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (الجندي، ١٩٨٧)، بعنوان: "نحو منهج متكامل لأداء المراجعة التحليلية"

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم منهج متكامل لأداء المراجعة التحليلية، يتفق مع أهدافها ومع الواقع العلمي السائد في مهنة المحاسبة والمراجعة. ويقوم هذا المنهج على: نموذج للتنبؤ بالقيم الحقيقية لبنود القوائم المالية، ومعيار لتحديد التقلبات غير العادية نتيجة المقارنة مع القيم الدفترية، وطريقة لتكامل هذه المراجعة مع إجراءات المراجعة الأخرى.

٢. دراسة (أبو غزالة، ١٩٩١)، بعنوان: " مداخل وأساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة":

بينت الدراسة أن التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة بمثابة الوسيلة التي تمكن رجال الأعمال من استنباط المعلومات التي يسعون إليها حول أنشطة المنشأة مُصدرة البيانات. ويقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على أسلوب المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة. وقد خلصت الدراسة إلى أن البيانات المالية المدققة تشكل أساساً لاستنباط الكثير من التحاليل المالية من تحليلات نسبة الربحية والسيولة والأداء وهيكل راس المال والمؤشرات السوقية وكذلك تحليلات الاتجاهات بحيث يتمكن رجل الأعمال من تقييم جوانب كثيرة من نشاط المؤسسة والتنبؤ باحتمالات المستقبل.

٣. دراسة (أحمد، ١٩٩٣)، بعنوان: "إطار مقترح لتطوير المراجعة التحليلية باستخدام أساليب التحليل الكمي بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية":

تحدث هذا البحث بأن أساليب المراجعة تطورت في الآونة الأخيرة تطوراً ملحوظاً، وذلك ليتمكن المراجعون من التعامل مع المواقف الأكثر تعقيداً، ومنها ظهور المراجعة التحليلية للنسب المالية والاتجاهات الهامة وفحص أي تقلبات غير عادية بها، ويعتمد إجراءات المراجعة التحليلية على أساليب تقليدية للتطبيق منها: أساليب تحليل الاتجاه، وأساليب تحليل المؤشرات المالية ورغم بساطة تطبيق هذه الأساليب وانخفاض تكلفتها إلا أنها تعتمد في جزء كبير منها على التقدير الشخصي للمراجع وتخلو من أي أساس موضوعي للحكم على مدى معقولية القيم الدفترية المطلوب مراجعتها، لذلك فقد اتجه المراجعون إلى استخدام بعض الأساليب الكمية في تطوير أداء المراجعة التحليلية ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. تعقد المشكلة القرارية والحاجة إلى حلها على أساس تحليل علمي منطقي واع.
ب. وجود مجموعة من النماذج والأساليب الكمية التي تتوافر لها القدرة على التعامل مع-وحل المشاكل الأكثر تعقيداً.
ظهور وتطور الحاسبات الالكترونية الحديثة، والتي جعلت من الإمكان تطبيق الأساليب الكمية لحل المشكلات على اختلاف أنواعها.

٤. دراسة (الحسني، ١٩٩٥)، بعنوان: "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي":
هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلف التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي ومن ضمن التطورات الهائلة في مجالات المعرفة المختلفة التطور الهام الذي شمل التحليل المالي، فقد كان من المفيد والضروري لكل الطوائف المعنية زيادة الاهتمام بسبل الرقابة على استخدام الموارد المتاحة وترشيد قراراتها ليتسنى لهؤلاء المستخدمين معرفة مصير هذه الموارد وتقييم مدى كفاءة استخدامها ومدى فعالية هذا الاستخدام في تحقيق الأهداف، ومستقبل الموارد والمشروعات.
وتعرضت الباحثة لهذه الاتجاهات المعاصرة للإسهام بدفع عجلة التنمية، ومعاونة كل الأطراف المستخدمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات ورسم أفضل السياسات وتحقيق أفضل استثمار للموارد المتاحة.

٥. دراسة (عبد السلام، ١٩٩٦)، بعنوان: "تطوير نماذج التخطيط المالي لخدمة أغراض المراجعة التحليلية":
تحدثت هذه الدراسة عن أهمية المراجعة التحليلية وأهمية التطوير بنماذج التخطيط المالي لخدمتها، حيث تعد المراجعة التحليلية بمثابة ورقة الترشيح التي يستخدمها المراجع في الكشف عن ثغرات ومواطن الضعف الرقابية التي اكتنفت عملية تشغيل البيانات المحاسبية وسمح بتسرب الأخطاء الجوهرية إلى أرصدة الحسابات دون ضابط رقابي داخلي يفصح عنها.
وإن المنظمات العالمية لمهنة المراجعة أوصت في أدلة عمل المراجعة بتطبيق المراجعات التحليلية إلا أنها سكتت عن التوصية بإتباع أساليب فنية محددة لتنفيذها.
وهذا يستدعي دراسة متعمقة للمضمون الفني للمراجعة التحليلية وتوقيتات ومجالات استخدامها والمفاضلة بين الأساليب الفنية المتاحة لهذه الاستخدامات من واقع الممارسة العملية بغية تقديم الأسلوب الفني الذي يحقق أفضل استخدامات اقتصادية ممكنة لتطبيقات المراجعة التحليلية بكفاءة وفعالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. **دراسة (عبد اللطيف، ١٩٩٩)، بعنوان: "التحليل المالي ما له وما عليه":**

بينت الدراسة أن التحليل المالي هو عبارة عن تحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة راسياً أو أفقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة ثلاث فترات مالية على الأقل للحصول على نتائج أفضل ومن خلال هذه النتائج يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير إليه الشركة إيجاباً أو سلباً.

كما بنيت الدراسة أن الهدف من التحليل المالي هو الحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات الشركة سليمة أم تحتاج إلى تعديل، والتحقق من مدى كفاءة النشاط، والمساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة، وإعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة. وأوصت الدراسة إلى عدم الاعتماد على استخراج النسب المالية في ١٢/٣١من كل عام فقط وإنما يجب استخراج النسب المالية عدة مرات خلال العام لمعرفة حقيقة الأمور في الشركة هل هي على طريق الازدهار والتقدم أم على طريق التعثر.

٧. **دراسة (حمادة، ١٩٩٩)، بعنوان: "استخدام الإجراءات التحليلية لأغراض مراجعة الحسابات":**

بينت الدراسة تحول هدف المراجعة من البحث عن الغش والخطأ إلى هدف إبداء الرأي بعدالة القوائم المالية، وكان هذا التحول نتيجة الخطر الذي يتعرض إليه المراجعون بقبول قوائم مالية مضللة على أنها عادلة أو خطر رفض قوائم مالية هي في الحقيقة ممثلة للمركز المالي للمشروع ونتائج أعماله وهو ما سماه أندرسون الخطر الكلي في المراجعة. كما بينت الدراسة أن إجراءات المراجعة التحليلية هي عبارة عن مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة مقارنة للعلاقات بين هذه البيانات، وتحديد مدى اعتماد المراجع على الاختبارات الأساسية من خلال اختبارات تفاصيل العمليات أو الأرصدة أو من خلال إجراءات المراجعة التحليلية أو من خلال الجمع بينهما. وكانت من نتائج هذه الدراسة أن استخدام المراجعة التحليلية بمفهومها الشامل تؤدي إلى زيادة تكلفة المراجعة لأنه يحتاج إلى كادر أكبر ووقت أطول لعملية المراجعة مما يجعل المراجعة غير اقتصادية، وثاني هذه العوائق هو التخصص في مواضيع غير محاسبية وهو ما تتطلبه المراجعة التحليلية للبحث في مواضيع التسويق والإحصاء والاقتصاد والقانون والتأمين والبيئة وهو أمر غير ممكن توفره لدى المراجع الخارجي، وثالث هذه العوائق فيكمن في عدم وجود معايير ومؤشرات مقبولة عموماً للمراجعة التحليلية تخدم الكفاءة على وجه الخصوص، مما يضطر المراجع على اعتماد معايير يضعها بنفسه ويقومها، مما يضعه أمام المساءلة القانونية من قبل إدارة الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأطراف الأخرى المستفيدة من البيانات المالية والبيانات الإضافية الأخرى في حال اتخاذه قرارات خاطئة.

٨. دراسة (الحمود، ١٩٩٩)، بعنوان: "المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن - دراسة استقصائية"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استعمال المراجعة التحليلية من قبل المدققين في الأردن وأهميتها في تحقيق أهداف التدقيق وما هي العقبات التي تقف في وجه استعمالها، كما تهدف إلى التعرف على مدى الاسترشاد بدليل التدقيق الدولي المتعلق بالمراجعة التحليلية بشكل خاص وأدلة التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية بشكل عام، وقد تبين أن ٦٩,٣% من المدققين يستعملون المراجعة التحليلية بشكل اكبر من المتوسط مما يعني أيضا أن النسبة ليست بالقليلة من المدققين (٣٠,٧%) لا يصل اهتمامهم بالمراجعة التحليلية إلى المستوى المطلوب.

٩. دراسة (فخر وآخرون، ٢٠٠٠): بعنوان: "التقارير والقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي":

تلقي المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الجارية على الساحة الاقتصادية والمصرفية أعباء ومسؤوليات كبيرة على القطاع المصرفي، وتمهد لدور جديد له في القرن المقبل، يتمثل في المساهمة المباشرة في مشاريع التنمية الاقتصادية وقيادتها. لذلك استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الدور الجديد للتقارير والقوائم المالية والمحاسبية، باعتبارها المنتج النهائي للنظام المحاسبي الذي يرصد جميع أوجه النشاط في هذا القطاع، كما تعرضت للأنشطة والمنتجات والأدوات المصرفية الحديثة، ولنشاط القطاع المصرفي المحلي والعوائق التي تقف أمام تطويره وتناولت التحليل المالي للقوائم الختامية وأظهرت دوره في مساعدة الإدارة على التخطيط والرقابة والتحديث، ورسم السياسات المالية لمصادر الأموال واستخداماتها، واكتشاف نواحي القصور والأخطاء والانحرافات وعلاجها، بالإضافة إلى ما يقدمه في خدمة مؤسسة النقد، في الرقابة على أعمال هذا القطاع ومدى تقيده بالقوانين والتعليمات، والسيطرة على الائتما وتوجيهه، ومساعدته للأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات السليمة، مع التركيز على دوره في تقييم الأداء المالي للقطاع والحكم عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. دراسة (القمصاني، ٢٠٠١)، بعنوان: "أساليب المراجعة التحليلية- دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بمدينة جدة"

تستهدف هذه الدراسة عرض الإطار النظري للمراجعة التحليلية، والتعرف على مدى استخدامها ومدى تحقيق أهدافها في الواقع العملي، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تناولت الدراسة المراجعة التحليلية من حيث المفهوم والإجراءات وكذلك الأساليب وهذا من خلال الجانب النظري للدراسة. وفي الجانب التطبيقي للدراسة تم اختبار مدى استخدام المراجعة التحليلية ومدى تحقيق أهدافها عملياً، وتوصلت للدراسة إلى أن المراجعين يستخدمون المراجعة التحليلية لإنجاز عملية المراجعة في التخطيط وإعداد التقرير، وأن استخدامها يحقق العديد من الأهداف التي تتمثل في تخفيض حجم الاختبارات التفصيلية وتعزيز نتائج المراجعة، وتخفيض وقت وتكلفة إنجاز عملية المراجعة الكلي، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام المراجعة التحليلية يؤدي إلى تحسين الأداء في عملية المراجعة.

١١. دراسة (عساف، ٢٠٠١)، بعنوان: "مدى كفاءة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف القوائم المالية المضللة عند القيام بعملية التدقيق":

تأتي هذه الدراسة كمحاولة لاختبار مدى كفاءة أدوات التحليل المالي كمصدر من مصادر جمع أدلة التدقيق لإعطاء مؤشر عن احتمال وجود قوائم مالية مضللة وأيضاً دراسة مدى كفاءة أدوات التحليل المالي للتنبؤ باحتمال وجود قوائم مالية مضللة تحديداً ودون الدخول بأنواع الأخطاء الأخرى. وبالتالي هو اختبار لمدى كفاءة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف الخطأ المتعمد من قبل إدارة المشروع لتضليل مستخدمي القوائم المالية، حيث تأتي هذه الدراسة إلى مقارنة نتائج التحليل المالي للشركات ذات القوائم المالية المضللة مع نسب الصناعة المعلن عنها في البورصة وباستخدام مؤشرات مالية يتم نشرها في البورصة لمستخدم القوائم المالية، المستهدف هنا من عملية تضليل القوائم المالية.

١٢. دراسة (مطر، ٢٠٠١)، بعنوان: "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن":

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه ومجالات الاختلاف القائمة بين هاتين الفئتين وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات أومن حيث أهميتها النسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣ . دراسة (حلس، جربوع، ٢٠٠٢)، بعنوان: " المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين بدولة فلسطين":

ولقد بينت الدراسة ضرورة القيام بالمراجعة التحليلية بسبب عدم كفاءة نظام التقارير و عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية، وفشل إدارة الرقابة الداخلية، وتخفيض وقت و تكلفة عملية المراجعة، كما بينت الدراسة إلي أنه بالرغم من أهمية المراجعة التحليلية واستخداماتها الإدارية إلا إنها تستخدم بنسبة قليلة من قبل مراجعي الحسابات القانونيين . وخلصت الدراسة إلىضرورة الإسراع في تقنين مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين من خلال إصدار القوانين و التشريعات اللازمة، حيث ينظم المهنة حاليا قانون متقادم جدا هو قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (١٠) لسنة ١٩٦١. بالنظر إلي طبيعة الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة و المراجعة العاملة في فلسطين، وللمحافظة علي استقلالية المراجع فيجب عدم الخلط بين خدمات المحاسبة و خدمات المراجعة، وضرورة قيام الجمعيات المهنية برقابة الجودة علي أعمال مكاتب المراجعة.

١٤. دراسة (خياطة، ٢٠٠٣)، بعنوان: "التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار":

تحدثت هذه الدراسة عن تحليل القوائم المالي فذكرت قائمة التغيرات في المركز المالي وتحدثت عن نشأتها وماهية قائمة المركز المالي ومصادر الأموال واستخداماتها وقائمة التدفقات النقدية بصفتها أداة للإفصاح المحاسبي وتحليل النسب المالية كمؤشرات لتقييم الأداء في شركات القطاع العام، ودراسة مقارنة لبعض مؤشرات تقييم الأداء في شركة الشرق للمنتجات الغذائية وجميع معاملات الارتباط والانحدار.

١٥. دراسة (مصطفى، ٢٠٠٤)، بعنوان: "قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة-دراسة تجريبية":

نتناول في هذا البحث قياس وفحص الأهمية النسبية للمعلومات المالية وغير المالية عند أداء المراجع الخارجي للإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة، فلا شك أن إغفال كلا النوعين من المعلومات قد يضعف من قدرة المراجع على صياغة توقعات دقيقة لمفردات القوائم المالية، نظراً لأن نقص العناية الواجبة بالمعلومات غير المالية قد ينجم عنه الإخفاق في تعديل جهود اختبارات المراجعة تبعاً للمخاطر المحتملة، وتتمثل المساهمة الأساسية لهذا البحث في أنه يناقش مرحلتين عند أداء الإجراءات التحليلية هما: استخدام التقلبات غير المتوقعة في تحديد مستوى نطاق المراجعة، وتوليد الفروض اللازمة لتغيير هذه التقلبات. ولقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شارك في تجربة الدراسة ٣٩ مراجعاً في مستوى المراجع الأول أو أكبر وأشارت النتائج إلى أن المراجعين يركزون أساساً وبدرجة أكبر على المعلومات المالية في تحديد مستوى نطاق المراجعة، وفي المقابل يستفيدون من المعلومات غير المالية كأدلة ثانوية معززة. وأظهرت النتائج أيضاً حدوث أكبر توسيع لنطاق المراجعة عندما تشير كل من المعلومات المالية وغير المالية إلى اتجاه تدهور. كما أسفرت نتائج البحث عن تأثير المعلومات المالية وغير المالية في عدد الفروض المتولدة من قبل المراجعين، إلا أنه يتم توليد عدد أكبر من الفروض عندما تبرز كل من المعلومات المالية وغير المالية ظروف متدهورة. وكذلك يقوم المراجعون بتوليد عدد كبير ومتكافئ من الفروض عندما تشير المعلومات المالية أو غير المالية إلى ظروف متدهورة. وختاماً: ناقشت الدراسة بعض مضامين الممارسة العملية فيما يتعلق بالإجراءات التحليلية وكذلك المحددات الملازمة لهذه الدارسة والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير وتعميم النتائج. ومن الممكن أن تمثل هذه المحددات مسارات بحثية مستقبلية.

١٦. دراسة (عبيسى، ٢٠٠٤)، بعنوان: "استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية":

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التطابق بين النظرية والتطبيق، وكذلك التعرف على أهمية التحليل المالي كأحد أساليب اتخاذ القرارات في المنشات الصناعية في الأردن، والتعرف على مدى استخدام نسب التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل إدارة الشركات الصناعية-الإدارة المالية-في الأردن، وهدفت هذه الدراسة إلى:

أ. التعرف على النسب المالية التي يمكن أن يستخدمها المدير المالي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ومحددات استخدامها.

ب. التعرف على أهم القرارات الإدارية (الاستثمار، التمويل، منح الائتمان) التي يتخذها المدير المالي في المنشات الصناعية الأردنية.

ت. توضيح مدى اعتماد الإدارة على نسب التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Campisi and Trotman, 1985)، بعنوان:"إجماع المدققين لفشل الشركات":

هدفت هذه الدراسة على تحليل طبيعة ونوع العلاقة بين الرأي الذي يبديه مدقق الحسابات في تقريره عن الشركة وحالتها المالية. وقد كشف عن مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن للمدقق الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي مرتبة حسب أهميتها النسبية:

المركز النقدي، لجوء الشركة إلى الاقتراض قصير الأجل لتسديد ديون طويلة الأجل، خسائر تشغيلية متكررة، انخفاض نسبة حقوق المساهمين، ارتفاع الرفع المالي.

٢. دراسة (Lennox, 1999)، بعنوان: "الدقة والمعلومات المتزايدة في تقرير المدقق في التنبؤ بإفلاس البنوك":

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان استخدام مدقق الحسابات لنماذج التنبؤ بالفشل المالي خلال أداء مهامه في تدقيق حسابات الشركة، يحسن من قدرته على اتخاذ القرار الصحيح في الحكم على قدرتها على الاستمرار وبقدر أفضل مما لو أعتمد فقط على اجتهادا ته الشخصية التي يبنيها عادة على الأساليب والإجراءات التقليدية المتعارف لعملية التدقيق.

٣. دراسة (Kaminski, Wetzel and Guan, 2004) بعنوان: "هل يمكن للنسب المالية اكتشاف التقارير المالية المضللة":

وقد بينت الدراسة أن التقارير المالية المضللة هي في الحقيقة آفة اجتماعية واقتصادية، وأن لجنة تريدوي قد أوصت بأن معايير المراجعة المتعارف عليها تتطلب استخدام الإجراءات التحليلية لاكتشاف التقارير المالية المضللة. وقد تضمنت مقارنة النسب المالية لـ ٧٩شركة مضللة و ٧٩ شركة أخرى تقاريرها المالية غير مضللة في الفترة ما بين (١٩٨٢ – ١٩٩٩) وأن هاتين المجموعتين لهما نفس الظروف سواء من ناحية عدد الشركات، والمدة موضوع الدراسة والحجم، والصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركات. وقد قام الباحثون باختبار (٢١) نسبة مالية منها (١٦) نسبة مالية صالحة. ومن نتائج هذه الدراسة تم الحصول على أدلة عملية تبين محدودية قدرة النسب المالية لاكتشاف أو التنبؤ بالتقارير المالية المضللة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:-

١. أنها الأولى من رسائل الماجستير التي تناولت موضوع المراجعة التحليلية في قطاع غزة/ فلسطين من وجهة نظر مدققي الحسابات، حسب علم الباحثة.

٢. تعتبر هذه الدراسة مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة التي تحدثت عن المراجعة التحليلية لكن بإختلاف محل الدراسة والتركيز على مجموعة من العوامل الأخرى.

٣. ستساعد هذه الدراسة بالخروج بنتائج وتوصيات تعمل على تحسين مهنة التدقيق في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــــل الثانـــــي

الإطـــار النظـــري

المبحث الأول: واقع مهنة التدقيق في فلسطين

المبحث الثاني: المراجعة التحليلية

المبحث الثالث: التحليل المالي

المبحث الرابع: أساليب التحليل المالي

المبحث الخامس: النسب المالية

المبحث السادس: المراجعة التحليلية ومدى قدرتها على إعطاء إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله وإفلاسه وعدم استمراريته وذلك عن طريق النسب المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

واقع مهنة التدقيق في فلسطين

مراجعة الحسابات في فلسطين:

•كادت ممارسة مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين أن تكون معدومة في ظل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن هذه الممارسة تظهر تدريجيا مع عودة السلطة الوطنية الفلسطينية، والشروع في تكوين وحدات اقتصادية وطنية كالبنوك والمؤسسات المالية وغيرها، ولا شك أن مستوى المراجعة كمهنة والطلب عليها لا يزال في حده الأدنى، وكذلك لا يزال أمام المهنة والمهنيين جهوداً كبيرة يجب عليهم عملة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويرجع ذلك حسب ماتراه الباحثة إلى عدم كفاية القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١، الصادر في الأردن لتنظيم مهنة مراجعة الحسابات المعمول به في الضفة الغربية والذي صدر بشأنه قرار من رئيس السلطة الوطنية/ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية رقم (٥) لسنة ١٩٩٧ بتطبيقه على جميع الأراضي الفلسطينية، وتم إلغاء العمل بهذا القانون بالأردن بصدور القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ (جربوع، ٢٠٠٥).

وأخيراً ظهر مشروع قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٤ بناءً على مشروع قانون مقدم من مجلس الوزراء، وبناء على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بياريخ٦-١٠-٢٠٠٢، ولقد نشر القانون المذكور في مجلة الوقائع الفلسطينية، في يناير، ٢٠٠٥، العدد (٥٢).

•ويجب التمييز هنا بين عدة أنواع من خدمات المراجعة والخدمات الإدارية والاستشارية التي تقدمها عادة شركات ومكاتب مراجعة الحسابات والتي تشمل:(حلس، جربوع، ٢٠٠٢).

١. مراجعة الحسابات وفقاً لقواعد المراجعة المعتمدة.
٢. وضع الأنظمة المالية المحاسبية والأنظمة الإدارية الأخرى كشئون الموظفين وغير ذلك.
٣. تقديم المشورة في الشئون المحاسبية والمالية بما في ذلك استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية.
٤. الاستشارات في مجال تصميم أنظمة التكاليف.
٥. الاستشارات الإدارية.
٦. إعداد الجدوى الاقتصادية للمشاريع الجديدة.
٧. المساعدة في تأسيس الشركات الجديدة.
٨. التحقيقات الخاصة في الأمور المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكاتب المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة: -

- الجدير بالذكر أن عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة هي المكاتب المعتمدة والمسجلة لدى لجنة المكاتب التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وهي(٨٥) مكتباً.
- أما من حيث التوزيع الجغرافي وموقع مكاتب المحاسبة والمراجعة، فالمنطقة الجنوبية كان نصيبها (١٥)مكتباً وتمثل (١٨%) من عدد المكاتب، أما المنطقة الوسطي فكان نصيبها (٤) مكاتب وتمثل (٥%) فقط من عدد المكاتب، أما منطقة غزة فكان نصيبها (٦٦) مكتباً وتمثل (٧٧%) من عدد المكاتب بسبب كونها مركز اقتصادي وسياسي فهي مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن(دليل المحاسب والمراجع الفلسطيني، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
المراجعة التحليلية

المقدمـــة:

يشار إلى إستخدام أساليب التحليل في المراجعة في الممارسة العملية بعدة تعبيرات لعـل أهمها الإجراءات التحليلية أو الفحص التحليلي أو مدخل الأعمال للمراجعة أو فحص مؤشرات الأداء، وعموماً توجد علاقة تكامل بين إجراءات المراجعة وأساليب الفحص التحليلـي يـشار إليها بتعبير إجراءات المراجعة التحليلية(لطفي، ٢٠٠٥). حيث حدث تطور في أسـاليب هـذه المراجعة، بدأ ذلك بإجراء أنواع من المقارنات ثم تطور إلى استخدام النسب المالية المعروفـة ثم حدث تطور آخر أدى إلى استخدام أساليب كمية تحليلية متقدمة وآخذة في التطـور الأمـر الذي أدى إلى استخدام "المراجعة التحليلية" ليعبر عن هذا الأسلوب، وبدأت المراجعة التحليلية تلقي اهتماماً واعترافاً مهنياً صريحاً من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وذلك فـي قائمة إجراءات المراجعة رقم (٢٣) حيث تضمنت القائمة توصية بضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط للمراجعة وأيضاً كمصدر للحصول علـى أدلـة الإثبـات (أحمد، ١٩٩٣).

وحتى يمكن وضع تحديد واضح لطبيعة ومفهوم المراجعة التحليلية سوف تتعـرض الباحثـة لبعض ما أوردته المراجع العربية والأجنبية في هذا الشأن.

تعريف المراجعة التحليلية:

عرفت على أنها تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بـين البيانـات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية ويتم من خلال مقارنة القيم المـسجلة بالدفاتر مع توقعات المراجع(أرينز، لوبك، ٢٠٠٣).

ويرى أحد الكتاب بأنها وسيلة من وسائل التدقيق التي يلجأ إليهـا المراجـع للتعـرف علـى المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو بمنشآت أخرى مماثلة تعمل في نفـس المجال أو الصناعة حيث يعتمد عليها في تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض (جربوع، ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى فريق آخر من الكتاب أن المراجعة التحليلية هي:

مطابقة الأرصدة الواردة بالقوائم المالية مع أرصدة توقعها المراجع في ضوء خبرته المهنية والأحوال الاقتصادية السائدة، وهذا يوفر للمراجع إثبات بخصوص معقولية الأرصدة بالقوائم المالية، وتوفر للمراجع إثبات في مجالات كانت نتائج اختبارات المراجعة فيها غير مرضية (أحمد، ١٩٩٣).

ويعرف أحد الكتاب المراجعة التحليلية بأنها:

اختبارات أو إجراءات تهدف إلى التحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية في ضوء القيمة التي يقدرها المراجع لذلك البند، حيث إذا تباعدت القيمتين دل ذلك على وجود تقلبات تستلزم فحصاً إضافياً للتحقق من أسبابها والتأكد من أنها أخطاء أو تلاعباً في القوائم المالية (لطفي، ٢٠٠٥).

بينما عرف أحد الكتاب المراجعة التحليلية بأنها:

دراسة للعلاقات القائمة بين البيانات المسجلة بالدفاتر ومقارنتها بما يقابلها من بيانات الفترة المحاسبية السابقة أو مقارنتها ببيانات نموذجية متوقعة والكشف عن التقلبات والتعرف على أسبابها وهي تعتبر أحد وسائل المراجعة بالاستثناء(أحمد، ١٩٩٣).

وبناء على ما تقدم من تعاريف مختلفة لمفهوم وطبيعة المراجعة التحليلية، فإن الباحثة تكون متفقة مع آراء بعض الكتاب في أن المراجعة التحليلية تبحث عن مدى معقولية القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية في ضوء القيم التي يقدرها المراجع لتحديد التقلبات غير العادية في القوائم المالية والتي تتطلب فحصاً إضافياً من المراجع.

أهمية المراجعة التحليلية :

ترجع أهمية المراجعة التحليلية بسبب استفادة عدة أطراف مستفيدة من نتائج المراجعة التحليلية وهم كالتالي:

١. **<u>المراجعة التحليلية وبرنامج مراجعة الحسابات:</u>** (جربوع، ٢٠٠١)

يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

٢. **المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية:**

إن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.

٣. **المراجعة التحليلية وإدارة المشروع:**

إن مهمة الإدارة في تسيير ورقابة النشاط الاقتصادي للمشروع ازدادت تعقيدا نتيجة لعوامل كثيرة مما أدى إلى زيادة أهمية المراجعة التحليلية.

٤. **المراجعة التحليلية وموقف أصحاب المهنة:**

إن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب. لكن أصحاب المهنة لا يفضلون عند القيام بالمراجعة التحليلية الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة .

٥. **المراجعة التحليلية وموقف أجهزة الرقابة العليا الحكومية:**

إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية هي أكثر في القطاع الحكومي بجانبه الإداري والاقتصادي من القطاع الخاص .

أسباب الاهتمام بالمراجعة التحليلية واستخدامها: (جربوع، حلس، ٢٠٠٢)

١. عدم كفاية نظام التقارير.
٢. عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية.
٣. فشل إدارة الرقابة الداخلية.
٤. تخفيض وقت وتكلفة المراجعة.

أهداف المراجعة التحليلية: (الحمود، ١٩٩٩)

١. فهم عمليات المشروع.
٢. تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر.
٣. تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق إضافي.
٥. تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق.
٦. المراجعة الإجمالية الشاملة للمعلومات المالية.

أغراض المراجعة التحليلية:

تستخدم الإجراءات التحليلية للأغراض الآتية:

١. تخطيط المراجعة بهدف المساعدة في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى نطاق إجراء المراجعة.
٢. كإجراءات تحقق جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفاعلية أكثر من الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتأكيدات خاصة للقوائم المالية.
٣. كنظرة شاملة للقوائم المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة (لطفي، ٢٠٠٥).

وحتى يتمكن المراجع من تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة التحليلية يتعين على المراجع إتباع الخطوات والإجراءات التالية:

خطوات المراجعة التحليلية:

الخطوة الأولى: الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية:

وتتطلب هذه الخطوة قيام المراجع بالإجراءات التالية:

١. دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المنشأة في إطارها وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.
٢. دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمنشأة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة المراجعة.

الخطوة الثانية: تحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها:

يستعين المراجع بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع المراجعة لأغراض المراجعة التحليلية وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها (الأرصدة التي حدثت بها تقلبات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تقلبات كان المتوقع ظهورها)، وتوفر هذه الأساليب إثباتاً للمراجع يتلخص في الآتي:

١. مدى معقولية أرصدة القوائم المالية.
٢. مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. مدى المخاطر التي تتعرض أو قد تتعرض لها المنشأة مستقبلاً(Hyles and Ashton, 1981).

الخطوة الثالثة: دراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التقلبات التي يجب إخضاعها للفحص:

إن ما يهم المراجع أثناء الفحص التحليلي هو التقلبات غير العادية ويهتم بفحصها لمعرفة أسبابها ويتم الحكم على هذه التقلبات، وبالتالي تحديد ما إذا كانت هذه التقلبات جوهرية يجب إخضاعها للفحص من عدمه وتعتمد في ذلك على التقدير الشخصي للمراجع مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

١. مؤشرات الأهمية النسبية.

٢. توقعات المراجع بخصوص العناصر التالية:

- نسبة التغير المتوقعة لأرصدة الحسابات.
- أثر التقلبات في الحسابات على الحسابات الأخرى التي يوجد بينهما علاقة ارتباط.
- أثر الظروف المحيطة بالمشروع على أرصدة الحسابات.
- الخبرة السابقة للمراجع (Cushing, "et.al.", 1979).

الخطوة الرابعة: فحص التقلبات غير العادية:

يتم فحص هذه التقلبات عن طريق مناقشة المسئولين بالمنشأة عن أسباب هذه التقلبات ويجب على المراجع عدم الاكتفاء بذلك بل يجب العمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم هذه الاستفسارات وعند تقويم الإثبات الناتج من المراجعة التحليلية فإنه يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية:

١. دقة الأساليب الفنية المطبقة.

٢. طبيعة وكفاءة اختبارات المراجعة الأخرى والتي تتكون من:

- اختبارات مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعة.
- اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة.

فإذا كانت اختبارات المراجعة الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية فإنه يمكن الحكم على الإثبات المتحصل عليه من أساليب المراجعة التحليلية بأنه معقول والعكس صحيح (أحمد، ١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطوة الخامسة: توثيق إجراءات المراجعة التحليلية:

يجب على المراجع أن يوضح في أوراق المراجعة الخطة التي تم وضعها للقيام بإجراءات المراجعة التحليلية وما تم الحصول عليه من نتائج، وذلك لإمكانية التعرف على طبيعة وحدود موضوعية ما تم من إجراءات، ويجب أن تشمل أوراق المراجعة على الآتي:

١. إجراءات الفحص التحليلي.
٢. المعلومات التي يرتكز عليها الفحص التحليلي.
٣. المعادلات أو النسب المستخدمة في الفحص التحليلي.
٤. التقلبات غير العادية للبنود محل المراجعة مع توضيح التفسير لهذه التقلبات والأدلة التي تدعم هذا التفسير.
٥. النتائج التي تم التوصل إليها(Hyles and Ashton, 1981).

أساليب وإجراءات المراجعة التحليلية:

لم تعد المراجعة التحليلية نوعاً من الإلهام يوفق إليه بعض المراجعين دون البعض الآخر، بل لقد أصبحت مجالاً أساسياً من مجالات المراجعة الحديثة، مما يتطلب ضرورة التعرف على أساليب وإجراءات تطبيق المراجعة التحليلية بصفة أساسية في أساليب تحليل الاتجاه والتحليل المالي (عبد السلام، ١٩٩٦).

أولاً: أساليب تحليل الاتجاه:

يعتبر تحليل الاتجاه من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعاً، وهو عبارة عن تحليل التغيرات في رصيد بند معين خلال فترة محاسبية سابقة ويتركز التحليل بوجه عام على المقارنة بين أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الحالية ومن ثم يعتمد على السلاسل الزمنية (لطفي، ٢٠٠٥).

ويشير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في هذا المجال إلى أنه:

ينبغي على المراجع أن يحدد مقدار التغيرات المتوقعة لكل حساب وأن يستفسر عن أسباب التغيرات غير المتوقعة ثم يجمع كل هذه الإثباتات ويربط بينها ليصل إلى رأي حول مدى معقولية الأرصدة (AICPA, 1978).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التحليل المالي:

ويستخدم التحليل المالي ضمن الأساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ المراجعات التحليلية على القوائم المالية والختامية للمشروع بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات ومسبباتها.

ويتم التحليل المالي بعدة طرق سوف نتطرق اليها في المباحث التالية نظراً لأهمية التحليل المالي كأداة رئيسية من أدوات المراجعة التحليلية (عبد السلام، ١٩٩٥).

وحيث إن مسئولية مدقق الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق تنحصر في إبداء الرأي حول سلامة القوائم المالية ومدى عدالة تمثيلها للمركز المالي للمشروع ونتيجة أعماله والتغيرات في مركزه المالي طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها(GAAP)، والتي تتطلب منه تخطيط عملية التدقيق بصورة تمكنه من استخدام كافة إجراءات التدقيق التي يراها ضرورية للحصول على قرائن أو براهين كافية وملائمة لإبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية ومن مصادر التدقيق التي يستخدمها مراجع الحسابات التحليل المالي(عساف، ٢٠٠١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التحليل المالي

المقدمـــة:

يطلق على تدقيق الحسابات باستخدام التحليل المالي بالمراجعة التحليلية كإحـــدى وســـائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنـــة بفتـــرات سابقة أو بمنشآت أخرى مماثلة (جربوع، حلس، ٢٠٠٢).

ومن ضمن التطورات الكبيرة في مجالات المعرفة المختلفة التطور الكبير الذي شمل التحليـــل المالي، فقد كان من المفيد والضروري لكل الطوائف المعنية زيادة الاهتمام بسبل الرقابة على استخدام الموارد المتاحة وترشيد قراراتها ليتسنى لهؤلاء المستخدمين معرفـــة مـــصير هـــذه الموارد وتقييم مدى كفاءة استخدمها ومدى فعالية هذا الاستخدام في تحقيق الأهداف، ومستقبل الموارد والمشروعات (الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ١٩٩٥).

والتحليل المالي عبارة عن دراسة اتجاهات النسب المالية الناتجة عن تحليل الأرقام بين البنود المختلفة سواء كان التحليل أفقياً أو رأسياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمـــة الدخل خلال فترات تمتد من ثلاثة سنوات إلى خمس سنوات على الأقل للحصول على نتـــائج أفضل ومن خلال هذه النتائج يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير إليه الـــشركة إيجابيـــاً أو سلبياً (عبد اللطيف، ١٩٩٩).

لذلك يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية (الشديفات، ٢٠٠١).

وأيضاً أصبح الأداة التي تمكن الإدارة من متابعة الخطط والرقابـــة، وقيـــاس أداء الأنـــشطة، ومعرفة موقف السيولة، والتناسق بين مصادر الأموال الداخلـــة والخارجـــة ورســـم سياســـة التوظيف ومعرفة الربحية واكتشاف مواطن الضعف والقوة(فخر وآخرون، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف التحليل المالي:

- هو عبارة عن عملية يتم من خلالها تبيان مواطن القوة ومواطن الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية (السعايدة، فريد، ٢٠٠٤).

- وقد تم تعريفه بأنه إيجاد النسب المالية للبنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية وغيرها لاستخلاص المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن تقدم المشروع وغيره (فضالة، ١٩٩٥).

- كما عرف بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة (لطفي، ٢٠٠٥).

- ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية (كنجو، مهند، ١٩٩٩).

- وأيضاً تم تعريفه بأنه عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام رأسياً وأفقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة، ثلاث فترات مالية على الأقل، للحصول على نتائج أفضل من خلال هذه النتائج يمكن التعرف على الاتجاه التي تسير إليه الشركة إيجابياً أو سلبياً (جربوع، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب تطور التحليل المالي:

نتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية(جهماني، ٢٠٠١).
وهناك أسباب عدة لتطور التحليل المالي، فتحول الشركات من منشآت ومن شركات أشخاص إلى شركات مساهمة وشركات أموال صاحب ذلك توسع في نشاطات المنشآت، ونموها وتطورها سواء كان هذا النمو عمودياً أم أفقياً.

بتعبير آخر قد يكون النمو خارجياً كما هو التوسع في الاستثمارات وعمليات الدمج مع شركات أخرى وهذا الأمر أدى إلى تطور التحليل المالي بشكل يتناسب مع حجم التطور في المنشآت والتطور الحاصل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية أدى إلى حصول تطور في نواحي التحليل المالي، بحيث أصبح هذا الأخير يتناسب مع إمكانيات التطور ومستلزماته، وذلك لأن كل جانب من هذه الجوانب يحتاج إلى نوع من التحليل يتلاءم مع المستجدات الحاصلة في هذا الجانب، وبما يؤدي إلى خدمته بشكل فاعل، وأخيراً كان للتطور في نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلوماتية دوراً كبيراً في حصول تطور في التحليل المالي ومنحه خاصية معينة تتماشى مع ما حصل من تطور في هذه الجوانب (الصباح، العامري، ٢٠٠٣).

أهمية التحليل المالي:

إن التحليل المالي وسيلة للتعرف على نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية للمشروع وإظهار أهمية البيانات المحاسبية المتوفرة.
ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد ظهور التقدم الصناعي الذي ترافق بإنشاء المشروعات الكبرى والإنتاج الموسع وما تحقق من وفورات مختلفة جعلت عملية الرقابة والإشراف صعبة وضرورية مما يتطلب وجود جهاز مالي متخصص يمكنه الإلمام بالمشروعات الكبرى (كنجو، مهند، ١٩٩٧).

وترجع أهمية التحليل المالي إلى التالي: (الشمخي، الجزراوي، ١٩٩٨)

١. العمل على تقييم نشاط منشآت الأعمال بشكل عام.
٢. يساعد التحليل المالي إدارة منشأة الأعمال في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يساعد التحليل المالي إدارة منشآت الأعمال في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حال حدوثها.
٤. يساعد التحليل المالي على إعطاء صورة دقيقة عن علاقة منشآت الأعمال مع بعضها البعض وعلاقتها مع المؤسسات والوحدات الحكومية.
٥. يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان ذلك على مستوى منشاة الأعمال أو على المستوى القومي.
٦. تتعرض كثير من منشآت الأعمال للفشل أو إلى مشاكل تقنية، اقتصادية، ومالية نتيجة سوء الإدارة المالية ويأتي دور التحليل المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجتها.
٧. يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية، ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الأعمال، وعلى المستوى القومي وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

أهداف التحليل المالي:

الهدف من التحليل المالي كان يستهدف تقويم الأداء أولاً وأخيراً سواء أكان التقييم شاملاً للمنشأة، كلها ولأنشطتها جميعاً أم تقييم جانب معين كتحليل السيولة أو الربحية، وهكذا بينما اليوم أضحى العبء الملقى على عاتق التحليل المالي هو بالإضافة إلى ما سبق تهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة ولرسم أفضل السياسات بتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية والملائمة لاتخاذ القرارات (الحسني، المدخل المعاصر للتحليل المالي، ١٩٩٥).

ويمكن ذكر أهداف التحليل المالي على شكل نقاط كالتالي: (عبد اللطيف، ١٩٩٩).

١. تحديد مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.
٢. الحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياسات الشركة سليمة أم تحتاج إلى تعديل.
٣. التحقق من مدى كفاءة النشاط.
٤. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة
٥. مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
٦. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
٧. إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطوات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي على خطوات متعددة يجب على المحلل المالي أن يقوم بها لكي يجعل التقارير المالية أو المحاسبية تتلاءم ومتطلبات التحليل المالي وهي كالتالي:

١. التصنيف:

يتناول جمع وتصنيف البيانات و تجزئة البيانات التي تحويها القوائم المالية بطريقة تسهل عملية التحليل ووضع هذه البيانات في مجموعات محددة متجانسة، وكذلك جمع البيانات اللازمة عن المعايير النمطية التي يعتمد عليها التحليل، ويمكن أن يلعب المحاسب دوراً هاماً في تسهيل هذه الخطوة عن طريق إعداده للقوائم المالية بطريقة تمكن من القيام بعملية التحليل دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في هذه القوائم.

بالإضافة إلى تصنيف البيانات بالصورة السابقة يقوم المحلل المالي أيضا بجمع معلومات عن المعدلات النمطية التي سيستخدمها في تحليله، ويشير المعدل النمطي إلى القيمة أو النتيجة النمطية التي يتم تقييم أعمال المنظمة بناءً عليها (النجار، ١٩٩٣).

٢. المقارنة:

يتم في هذه الخطوة إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج محددة وذلك من أجل اكتشاف العلاقة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم في المركز المالي وتحديد أسباب قيام هذه العلاقات، وتجدر الإشارة إلى أن عملية المقارنة تتم بين المجموعات الكلية والمجموعات الجزئية وبين فترات زمنية.

٣. الاستنتاج والتوصيات:

تتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في المرحلة السابقة من أجل التوصل إلى حكم صحيح حول السياسات المالية السائدة والمركز المالي للمنشأة وإمكانيات التطور المتوفرة.

وفي النهاية يتم كتابة تقرير عن موضوع التحليل لرفعه إلى الجهات المختصة متضمناً نتائج التحليل والتوصيات التي يرى المحلل المالي إتباعها، ومن هذا يتضح أن جهاز التحليل المالي وهو جهاز استشاري يقوم لخدمة جهات أخرى في المنظمة عن طريق عمل الدراسات وتقديم التوصيات الضرورية لحل المشاكل القائمة دون أن يكون له سلطة فرض حل معين على أي جهة في المنظمة (كنجو، فهد، ١٩٩٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التحليل المالي:

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملاءمة النسبة أو الرقم.

وتشمل على أربعة معايير رئيسية وهي:

١. **المعيار النمطي المطلق**: وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توجيه كل القطاعات في معيار واحد ومن الأمثلة على المعيار النمطي المطلق أن نسبة التداول يجب أن لا تقل عن١.

٢. **معيار الصناعة**: حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة، وإذا كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار الصناعة نقول إنها ضمن المعدل السائد في الصناعة، أما إذا كانت النسبة أقل فنقول أن الشركة دون المعدل، وإذا كانت النسبة أكبر فنقول أن الشركة فوق المعدل (عباس، ٢٠٠٢).

٣. **المعيار التاريخي**: وهو معيار يعتمد على استخراج نسبة سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة، ويعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي (الشماع، ١٩٩٢).

ويمكن استعماله في الحالات التالية:

١. في حالة عدم توفير معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعية.
٢. عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها.
٣. صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن(لطفي، ٢٠٠٠)

٤. **المعيار المخطط أو المستهدف**: تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق، فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال الربحية التجارية ٢٠% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلاً والتي تفترض أن تكون ١٧% تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له (العصار وآخرون، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القواعد الأساسية الواجب إتباعها في التحليل المالي:

قبل البدء بعملية التحليل المالي يجب الاهتمام بعدة أمور منها:-

المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يجب على المحلل المالي أن يستند في عملية التحليل إلى معلومات يحصل عليها من جهات متعددة لغرض مساعدته في إجراء التحليل ويمكن تقسيم المعلومات التي يحصل عليها المحلل إلى ما يلي:

١. **المعلومات العامة (الاقتصاد الوطني):**

يتعين على المحلل أن يحصل على المعلومات التي تخص الاقتصاد الوطني بشكل عام، وتتركز هذه المعلومات عادة في الحصول على معلومات تخص الظواهر الاقتصادية مثل التضخم أو التغيرات الحاصلة في الأسعار والانكماش والاستثمار ومعلومات أخرى عن حجم المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني مثل مسار الصادرات والواردات والدخول القومية والفردية.

٢. **المعلومات القطاعية (الخاصة):**

إن المحلل المالي يجب عليه أن يجمع معلومات تخص القطاع الاقتصادي التي تعمل فيه المنشأة، وهذه المعلومات تتركز عادة على طبيعة القطاع الاقتصادي ومستوى المنافسة فيه، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة وطبيعة المنتجات التي ينتجها ذلك القطاع وأمور كثيرة تتعلق بالقطاع الاقتصادي.

٣. **المعلومات التي تخص المنشأة (جزئية):**

إن المحلل يجب عليه أن يجمع معلومات عن المنشأة وأقسامها والعاملين فيها وعمرها الإنتاجي وتقارير مجلس الإدارة والتعليمات والقوانين النافذة فيها وكذلك يجب عليه أن يطلع على الكشوفات والبيانات المحاسبية لكي يقوم بتحليل متكامل ودقيق (الصياح، العامري، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر البيانات اللازمة للتحليل:

يمكن تقسيم مصادر البيانات داخلية وخارجية كما يأتي:

أ. المصادر الداخلية:

وهي تشكل الكشوفات المالية الدورية (كشف الدخل والميزانية العمومية والكشوفات المساعدة) والبيانات الأخرى المعززة أو الموضحة لبعض الفقرات أو الأرقام في تلك الكشوفات، فمن هذه البيانات هي المنشأة ذاتها.

ب. المصادر الخارجية:

توجد في الدول ذات الأسواق المالية المتطورة مكاتب وشركات متخصصة بالبيانات المالية لتتولى جمعها، وتبويبها، وتحليلها بالنسب المالية وتفسير مؤشراتها، وفهرسة عرضها قطاعياً أو بموجب تبويبات أخرى، في نشرات دورية تتاح للمستفيدين منها مقابل ثمن، كما تتولى تبويب الأوراق المالية التي تصدرها الشركات بحسب مركزها الائتماني، ووضعها المالي، ونتائج عملياتها وذلك في مجموعات متجانسة، وبدرجات أو فئات (الشماع، ١٩٩٢).

محددات التحليل المالي:

- الوضع المالي للمؤسسة.
- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية.
- الأحكام الافتراضية (الاستهلاك، وتقويم المخزون).
- كمية ونوعية المعلومات وجودتها (السعايدة، فريد، ٢٠٠٤).
- قد يركز المحلل المالي على جانب واحد ويهمل الجوانب الأخرى.
- عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيها أو تقدير الشهرة، إن عملية التقدير الشخصي للمحلل تلقي ظلال من الشك على مدى تمثيلها للواقع.
- محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا تدنت نسبة السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل (كراجة وآخرون، ٢٠٠٢).

أين يكمن الضعف في التحليل المالي

- **مصادر الضعف في التحليل المالي ثلاثة هي:**

١. **طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي**: هي بيانات تاريخية بالأرصدة في الميزانية أما في قائمة الدخل لا يتطابق رصيد النقدية مع مقدار صافي الربح نتيجة مبدأ الاستحقاق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **أما المحلل المالي**: عادة ما يكون من خارج الشركة وبالتالي لا يستطيع الإطلاع على البيانات العامة والحساسة في الشركة لأنها تعتبر سرية.

٣. **عيوب مرتبطة بالنسب التحليلية**: حيث تقاس النسب المالية وضع الشركة في لحظة معينة ثابتة كذلك فإن النسبة بحد ذاتها رقم بلا دلالة إلا إذا قورنت برقم آخر يسمى المعايير ولا يمكن تحديد سبب التغير في النسب المالية (شديقات، ٢٠٠١).

الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي نظاماً لتشغيل المعلومات والبيانات المتاحة عن المؤسسة للتوصل إلى نتائج محددة حول الأداء خلال فترة زمنية معينة بهدف التوصل إلى حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة محل الدراسة، ويرتبط باستخدام نتائج هذا التحليل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية بالمؤسسة يمكن تناول أهمها كما يلي (يوسف، ٢٠٠٥):-

الأطراف الداخلية:

تتعدد الأطراف الداخلية للمؤسسة والتي تستفيد بشكل واضح بتطبيق التحليل المالي وتتبع تغير الأحداث وآثارها على نتائج هذا التحليل ولعل أهم تلك الأطراف هي:

١. **التحليل المالي من وجهة نظر حملة الأسهم**:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المستثمر المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أو لا، فكل منهما يهتم (المساهم الحالي والمرتقب) بما في الشركة والمواقف الحرجة التي واجهتها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل، ونقترح أن يتم التحليل وفقاً للخطوات التالية:

أ- دراسة مركز المشروع داخل الصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه.

ب- تحليل النتائج المالية للمشروع خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ج- التعرف على الاتجاهات المستقبلية للمشروع والنمو المتوقع (حنفي، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. التحليل المالي من وجهة نظر الإدارة:

تهتم إدارة منشأة الأعمال بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقوة في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها بالنسبة المئوية، أو من خلال إيجاد علاقات ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي أو كليهما معاً باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية (بالمؤشرات المالية) ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية أو في بناء نماذج معينة وبالتالي تفسيرها تفسيراً مسبباً بغية التوصية بمعالجة نواحي الضعف وتطوير جوانب القوة، كما تستخدم هذه الأساليب في تحليل الانحرافات الإجمالية الناتجة عن مقارنة النتائج المخططة بالنتائج الفعلية وتجزئة هذه الانحرافات إلى انحرافات جزئية وعلى مستويات متعددة بغية الوقوف على أسبابها وتفسيرها تفسيراً علمياً موضوعياً، هذا بالإضافة إلى أن عملية التحليل المالي توفر للمنشأة بيانات ومعلومات تفصيلية تراكمية تساعدها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بشكل عام (الشمحي، الجزراوي، ١٩٩٨)؛ (عقل، ٢٠٠٠).

الأطراف الخارجية:

تتضمن هذه الأطراف العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة:

١. التحليل المالي من وجهة نظر الدائنين:

تختلف وجهة نظر الدائنون في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين:

أ- أصحاب الديون قصيرة الأجل:

يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق فيما إذا كانت المنشأة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها، وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسبة السيولة (لطفي، ٢٠٠٥).

ب- أصحاب الديون طويلة الأجل:

يتطلب الأمر أحياناً من الدائنين التأكد من مدى قدرة الشركة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها ولذلك تجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعدهم على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح والسيولة على المدى الطويل، ومثل تلك النسب التي تقيس ربحية المنشأة على المدى الطويل هي نسب راس المال، ونسب الرفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالي وهي على أية حال تعرف الدائنين بالطريقة التي بها استعمال الديون التي حصلت عليها، وما إذا كانت تحقق أرباحاً أم لا، كما تبين هذه النسب مقدار مساهمة الديون مقارنة برأس المال (عباس، ٢٠٠٢).

٢. التحليل المالي من وجهة نظر العملاء:

يهتم العملاء أيضاً بتحليل المقدرة المالية للمنشأة وقدرتها على توريد مستلزمات الإنتاج لهم بشكل مستمر وقدرة المنشأة على منح الائتمان وحدود هذا الائتمان ومقدار الخصم النقدي ومتوسط فترة التحصيل، وبقدر ما تكون هذه المؤشرات في مصلحتهم بقدر ما يقدم العملاء على التعامل مع المنشأة (كنجو، مهند، ١٩٩٧).

٣. التحليل المالي من وجهة نظر الدولة:

تحتاج الدولة إلى التحليل المالي باعتبارها مستثمر كبير في منشآت الأعمال الحكومية وذلك بسبب ملكية الدولة للقطاع العام نيابة عن المجتمع وبالتالي استفادتها ومن خلال الإدارات التي تتولى تعيينها في المنشآت والشركات العامة، من نتائج التحليل المالي فإن الدولة تستخدم مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي جباية الضرائب، ورقابة المنشآت التي تتمتع بتشجيع خاص، هذا إلى جانب الدراسات الإجمالية والقطاعية التي تحتاجها هيئة ا لتخطيط المركزي في وضع الخطط للمستقبل ورقابة تنفيذها بمؤشرات دورية (الشماع، ١٩٩٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع

أساليب التحليل المالي

المقدمـــة:

يتضمن التحليل المالي مجموعة من الطرق الممكن اســتخدامها لتوصــيف وتحديــد مستوى أداء المؤسسة وعمليات التنبؤ بهذا الأداء، بالإضافة إلى مقارنته مع معايير خاصة أو محلية أو دولية لتوصيف مستوى هذا الأداء عند مقارنته بتلك المعايير، ولذلك اتفقــت العديــد من الدراسات السابقة في مجال التحليل المالي بأن هناك أسلوبين أساسيين يمكن في ظــل أي منهما استخدام طريقة أو أكثر من طرق التحليل المالي لذلك فإن أساليب تنفيذ التحليل المــالي قد تكون:

أولاً: أساليب التحليل القطاعي:

ويقصد بالتحليل القطاعي أن يتم إجراء التحليل المالي للمؤسسة ثــم مقارنــة أداء المؤســسة بمعايير تعد وتحدد على المستوى القطاعي داخل الاقتصاد، فإن كان مجال عمل المؤسسة هو صناعة الأدوية، فإنه يتم مقارنة هذا الأداء بمتوسطات أو معايير خاصة بــصناعة الأدويــة، وتعرف هذه المعايير بالمعدلات المعيارية للأداء والتي يتم استخدامها واستخراجها باســتخدام بيانات مجموعة أخرى من المؤسسات العامة في نفس القطاع أو متوسطات الصناعة، وطرق التحليل المالية التي يمكن استخدامها في ظل التحليل القطاعي هي:

أ. تحليل الأنصبة النسبية للقوائم المالية:-

استندت هذه الطريقة إلى تحويل عناصر الأصول والخصوم بالميزانيــة إلــى نــسب مئويــة بالقياس إلى إجمالي الأصول بكل سنة. وكذلك تحويل عناصر قائمة الدخل إلى نــسب مئويــة بالقياس إلى صافي المبيعات، وتم استخدام هذه الطريقة بسبب اختلاف حجم المؤسسات ممــا ترتب عليه صعوبة إيجاد علاقات مقارنة ذات أساس مناسب.

ب. تحليل المؤشرات المالية:-

تعتبر هذه الطريقة الأكثر قدرة وفاعلية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفــاءة لدى المؤسسة وتستخدم في ظل التحليلي القطاعي، وكذلك في ظل حالات التنبؤ مــن خــلال أسلوب السلاسل الزمنية(يوسف، ٢٠٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أساليب تحليل السلاسل الزمنية:

الهدف الرئيسي لهذه الأساليب عند تطبيقها في التحليل المالي هو إجراء التنبؤ بمستقبل الأرباح أو المبيعات أو غير ذلك من المتغيرات التابعة، كما قد يكون الهدف هو التنبؤ بمستويات معينة للمؤشرات المالية في مجالات مختلفة كالربحية والسيولة وهيكلة التمويل، وتتعدد طرق التحليل المالي التي يمكن أن تستخدم لأغراض التنبؤ حيث تتضمن:

أ- تحليل الاتجاه.

ب-تحليل الأنصبة النسبية للقوائم المالية.

ج-تحليل المؤشرات المالية.

ويلاحظ أن كلاً من طريقة تحليل الأنصبة النسبية والمؤشرات المالية يمكن استخدامها في كل من عملية المقارنة على المستوى القطاعي، وكذلك لأغراض التنبؤ المستقبلي لبعض جوانب التحليل (فضالة، ١٩٩٦)، (الدوري، أبو زناد، ٢٠٠٣).

أدوات التحليل المالي:

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المنشأة نحو تحقيق أهدافها، على المدير المالي للمنشأة أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي، ومن أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية ما يلي: (عقل، ١٩٩٥)

أولاً: مقارنة القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية نظراً لاحتوائها على معلومات تبين المركز المالي والنقدي للمنشأة في فترة محددة، كما أن هذه القوائم والتي تتمثل في حساب الدخل والميزانية العمومية معدة وموضوعة بشكل موحد يسهل عملية المقارنة على المحلل المالي (كنجو، فهد، ١٩٩٧).

وتبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة إلى أخرى خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المنشأة على مدى سنوات حياتها (الدوري، أبو زناد، ٢٠٠٣).

<u>أهمية المقارنة</u>:

لا تعتبر القوائم المالية مستندات تاريخية فقط ولكنها بالضروري مستندات ذات طبيعة ساكنة، فهي تتعلق فقط بفترة زمنية واحدة ولكن مستخدمي هذه القوائم يهتمون بما هو أبعد من الفترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالية فهم يهتمون باتجاه الأحداث في المستقبل، لهذه الأسباب فإن تحليل القوائم المالية الموجه نحو فترة زمنية واحدة يكون ذات فائدة محدودة ونتائج تحليل القوائم المالية قد تكون لفترة معينة ذات فائدة فقط إذا قورنت بنتائج فترات أخرى، وفي حالات أخرى بنتائج الشركات الأخرى، لذلك فعن طريق المقارنة فقط يمكن اكتساب نظرة فاحصة عن الاتجاهات، ما تمكن من الحكم الذكي على أهميتها (عبد العال، السوافيري، ٢٠٠٢). ولسوء الحظ فإن المقارنة بين المنشآت في الصناعة الواحدة عادة ما يتسم بالصعوبة نتيجة لاختلاف الطرق والسياسات المحاسبية، وعلى سبيل المثال إذا كان المخزون يقيم طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً في حين الشركة الأخرى تستخدم طريقة المتوسط المرجح تقييم المخزون فإن مقارنة قيمة المخزون بين الشركتين قد تكون مستحيلة، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تكون المقارنة وفقاً لأساس أكثر ملائمة، فعلى الرغم من أن هذه المقارنة قد تكون بالغة الصعوبة إلا أنها غالباً تكون ضرورية حتى يتوفر للمدير بيانات نافعة لأغراض المقارنة (جاريسون، نورين، ٢٠٠٣).

ولقد وجهت للقوائم المالية العديد من الانتقادات وأغلبها تتعلق بمشاكل القياس المحاسبي ومشاكل الإفصاح المحاسبي التي ينعكس أثرها الفعال على التحليل المالي ومن ذلك: (الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ١٩٩٥).

١. أن الميزانية تعكس حالة المنشأة في لحظة سكون افتراضية، ولا تأخذ في الحسبان العمليات السابقة واللاحقة لهذه اللحظة.
٢. أن البيانات التي ترد في القوائم المالية معدة في ظل فروض منطقية معينة ومبادئ علمية ومن هذه الفروض فرض ثبات قيمة وحدة النقد بينما الواقع يشهد التضخم وارتفاع الأسعار.
٣. إن هذه القوائم لا تظهر بعض الحقائق فمثلاً لا تظهر الأصول المعنوية للوحدة – إلا استثناء – رغم أهمية هذه الموارد، كما لا تظهر بهذه القوائم الأعباء الاجتماعية والمنافع الاجتماعية وبالتالي لا تظهر دورها وإنجازاتها في خدمة المجتمع أو الإضرار به.
٤. إن مفاهيم وحدود وتطبيقات الإفصاح الكامل والملائم لم تستقر بعد، وبالتالي فإن هذه القوائم يكتنفها عدم الوضوح بقصد أو بدون قصد.
٥. إن التركيز الشديد على مبدأ الموضوعية في إعداد البيانات المحاسبية يجعل هذه البيانات تاريخية بطبيعتها، في حين أن المطلوب في أحيان كثيرة بيانات جارية ومستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تحليل النسب:-

يعتبر التحليل المالي بالنسب من أهم أدوات التحليل المالي (أبو شعبان، ١٩٩٢) حيث يستخدم في التعرف على القوة الإيرادية للأموال المستثمرة وعلى نمط التمويل والمتغيرات التي أثرت على قيمة وفاعلية النتائج المحققة في كل فترة مالية، كنتيجة لأداء كل من نشاط الإنتاج والتسويق والمبيعات والتمويل والمشتريات والمخازن وغير ذلك من الأنشطة الأخرى، التي يترتب على أدائها مجموعة من الآثار المالية، التي تساعد على تغيير هيكل الأصول وهيكل التمويل وزيادة أو نقص مديونية ودائنية الشركة (حميد، ١٩٩٨).

ثالثاً: تحليل التعادل:

تعتبر عملية تحليل التعادل في المنشآت أداة من أدوات الرقابة والتخطيط المالي وتتعلق بتخطيط الأرباح والمخاطر في المستقبل وتساعد على زيادة الأرباح والمحافظة على ثباتها (الدوري، أبو زناد، ٢٠٠٣). ويستخدم تحليل نقطة التعادل نفس المفاهيم المستخدمة في وضع الميزانيات التقديرية المتغيرة (عباس، ٢٠٠١).

نقطة التعادل:

نقطة التعادل هي النقطة التي تتعادل عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية للمنظمة، والمقصود بالتكاليف الكلية هي التكاليف المتغيرة مضافاً إليها إجمالي التكاليف الثابتة للمنظمة (سويلم، ١٩٩٧). وأنها الحد الفاصل بين تحقيق المنشأة للأرباح أو تحملها للخسائر، فإذا كان مجموع إيرادات المبيعات في مستوى أقل من نقطة التعادل فإن نشاط هذه المنشأة واقع في منطقة الخسارة (الفضل، نور، ٢٠٠٢).

الافتراضات التي يقوم عليها تحليل التعادل: (عبد العال، ٢٠٠٢)؛ (الرجبي، ٢٠٠٢).

١. معرفة المشروع على وجه اليقين وعدد الوحدات التي يمكن بيعها بالسعر المحدد.
٢. ثبات أسعار البيع، وكذلك أسعار عوامل الإنتاج.
٣. ثبات مستوى الكفاية الإنتاجية.
٤. إمكانية تجزئة عناصر التكاليف إلى شقيها الثابت والمتغير.
٥. يعتبر الحجم العامل الرئيس المؤثر في كل من التكاليف والمبيعات.
٦. ثبات أو عدم أهمية التغير في المخزون السلعي بين أول وآخر المدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرق تحديد نقطة التعادل:

١. طريقة المعادلة:

محاسبياً يتحدد صافي النتيجة من ربح أو خسارة بطرح التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة من إيرادات البيع الكلية. وهذه العلاقة يمكن التعبير عنها بمعادلة تسمى معادلة الربح، وهي:

صافي الربح= إيرادات البيع – التكاليف الثابتة – التكاليف المتغيرة

ويمكن اعتماد هذه المعادلة لتحديد نقطة التعادل. فنقطة التعادل تعرف بأنها النقطة التي تتساوى عندها إيرادات البيع مع التكاليف الكلية للبضاعة المباعة. وبناء على ذلك تصبح معادلة الربح عند نقطة التعادل كما يلي:

إيرادات البيع = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة (لطفي، ١٩٩٨).

٢. طريقة هامش المساهمة:

يعرف هامش المساهمة على انه الفرق الممثل لزيادة الإيراد الناتج عن المبيعات عن التكاليف المتغيرة. وقد يعبر عن هامش المساهمة في شكل إجمالي، أو عن الوحدة، كما يعبر عنه في شكل نسبة مئوية.

<u>ويتم تحديد نقطة التعادل وفقا لهذه الطريقة كما يلي:</u>

أ- نقطة التعادل (في شكل وحدات)

$$= \frac{\text{التكاليف الثابتة + الدخل المستهدف}}{\text{هامش المساهمة للوحدة}}$$

ب- قيمة التعادل (في شكل إيراد بالدولار)

$$= \frac{\text{التكاليف الثابتة + الدخل المستهدف}}{\text{النسبة المئوية لهامش المساهمة}}$$

ونلاحظ أن طريقة هامش المساهمة لا تختلف في جوهرها عن طريقة المعادلة (كحالة، حنان، ٢٠٠٢).

٣. الطريقة البيانية:

يتم تحديد نقطة التعادل باستخدام الطريقة البيانية وفقا للخطوات التالية:

١. يخصص المحور الرأسي لتمثيل القيم بالدولارات، كما يخصص المحور الأفقي لتمثيل وحدات الإنتاج أو البيع.

٢. يرسم خط موازي للمحور الأفقي ليمثل التكاليف الثابتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يرسم خط يمثل التكاليف الإجمالية، ويبدأ هذا الخط من نقطة التقاء خط التكـــاليف الثابتـــة بالمحور الرأسي، ويلاحظ أن ميل هذا الخط يساوي ميل خط التكاليف المتغيرة، لذلك فهو موازي له، ويبتعد عنه بمقدار التكاليف الثابتة.

٤. يرسم خط يمثل الإيراد الإجمالي، ويبدأ هذا الخط من نقطة الصفر(ظاهر، ٢٠٠٢).

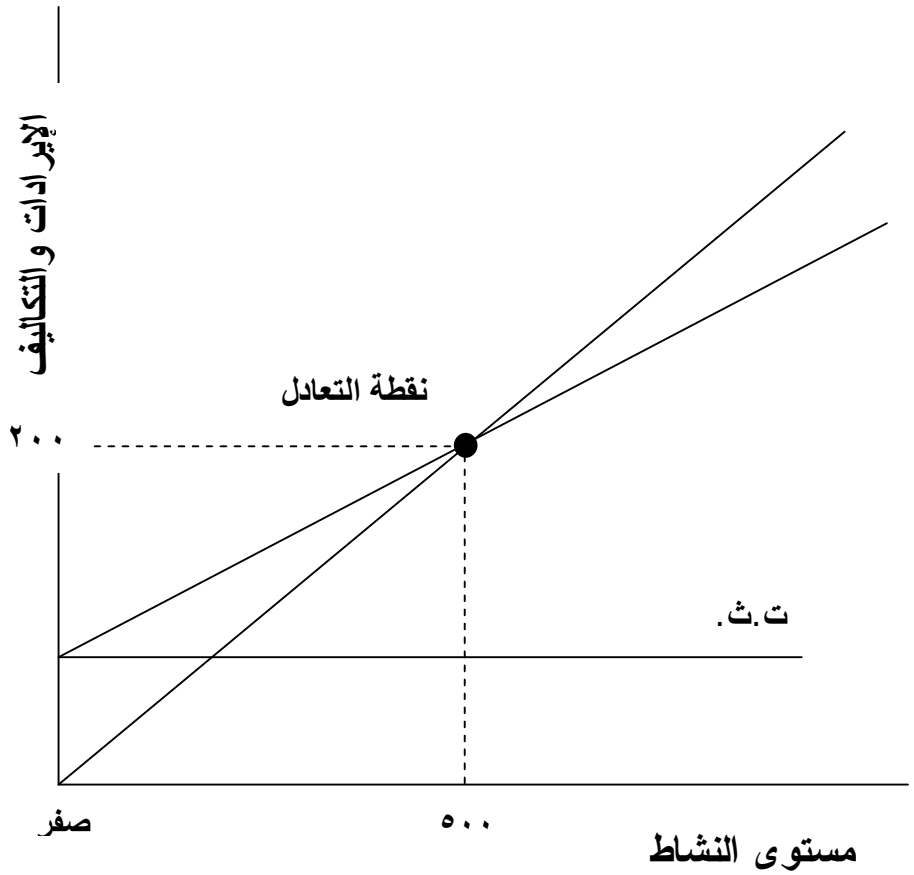

تمثل نقطة تقاطع خط الإيراد الإجمالي مع خط التكاليف الإجمالية نقطة التعادل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات تحليل التعادل: (العربيد، ٢٠٠٣)

على الرغم من أن تحليل التعادل يعتبر أداة مفيدة لحل المشاكل واتخاذ القرارات، إلا أنه لابد من ملاحظة بعض المحددات حول ذلك:-

١. يفترض تحليل التعادل أن نماذج سلوك التكلفة والإيراد تكون معروفة، وأن التغير بمستوى النشاط يمكن تمثيله بخط مستقيم.
٢. قد يصعب أحياناً الفصل بين التكاليف الثابتة والمتغيرة حيث بعض التكاليف تكون مزيجاً من التكلفة المتغيرة والثابتة معاً.
٣. يفترض تحليل التعادل أن سلوك التكلفة يعتمد على الحجم الكلي.
٤. تقتصر خرائط التعادل على بعض التحليلات التي تتعامل مع منتج واحد فقط في أية فترة زمنية.
٥. يفترض تحليل التعادل أن التكاليف الثابتة تبقى ثابتة ضمن مدى من النشاط ولكن قد تزداد التكاليف الثابتة ويتغير التمثيل البياني لها.

رابعاً: قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:

تعرف هذه القائمة بأنها القائمة التي تبين المصادر المختلفة للأموال التي حصلت عليها الوحدة خلال فترة زمنية معينة والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الاستخدامات.

وتظهر أهمية القائمة بشكل واضح من خلال الاستخدامات المختلفة لها، فالقائمة عن فترة سابقة تستخدم للتعرف على أنشطة الإدارة في الماضي ومدى ملاءمةدر التي أتت منها الأموال لاستخدامات هذه الأموال، أما القائمة عن فترة قادمة ما هي إلا وثيقة تخطيطية تستخدمها الإدارة لأغراض التخطيط الداخلي، للتعرف على حاجتها للمال وكيف ستوفره وأين ستنفقه، لذا فهي تعتبر أداة فعالة تحكم الجهات الممولة أو الملاك حول كفاءة الشركة أو فشلها في اختبار مصادر التمويل واستخدامها في الماضي أو في المستقبل (مطر، ٢٠٠٣).

خطوات إعداد قائمة المصادر والاستخدامات يمكن إتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: في إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية التي صرفت خلال فترة زمنية معينة.

الخطوة الثانية: في إعداد القائمة مصادر الأموال واستخداماتها، ويتم فيها تصنيف هذه التغيرات إلى مصادر واستخدامات طبقاً للقاعدة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مصادر الأموال تتكون:

١. النقص في الأصول.

٢. الزيادة في الخصوم.

٣. الزيادة في حقوق الملكية.

ثانياً: استخدامات الأموال تتكون من:

١. النقص في الخصوم.

٢. النقص في الأصول.

٣. النقص في حقوق الملكية (عبد الهادي، ١٩٩٩).

خامساً: التحليل بالاستناد إلى رقم قياسي

تقوم هذه الطريقة على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة الأساس وأن يعتبر كل عنصر فيها أساساً يمثل ١٠٠%، ومن الأفضل اختيار سنة أساس بحيث تكون سنة عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين وذلك لضمان دقة نتائج التحليل (العصار وآخرون، ٢٠٠١).

المشاكل المرتبطة باستخدام أدوات التحليل المالي:

ذكرنا فيما سبق أدوات التحليل المالي والتي تزود الأطراف المعنية بالكثير من المعلومات عن المركز المالي وربحية المنشأة، والتي على أساسها يتخذون قراراتهم، غير أن أدوات التحليل المالي شأنها شأن أي شيء آخر تعاني من بعض نقاط الضعف، وحتى يحقق التحليل المالي الغرض المرجو منه، فإن الأمر يقتضي إحاطة المحلل بتلك النقاط بما قد يتيح له فرصة ابتكار بعض الوسائل والأساليب للتغلب عليها أو على الأقل تجعله مدركاً للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اعتماده على تلك الأدوات في استخلاص النتائج (هندي، ١٩٩٧). ونذكر من تلك المشاكل ما يلي:

١. مشاكل تتعلق بالقوائم المالية التي يقوم عليها التحليل المالي:

إن هذه القوائم تعاني من بعض نقاط الضعف التي تمتد آثارها إلى أدوات التحليل التي تعتمد عليها، وهذا ما يدعو بالتالي إلى الحذر سواء عند إعداد هذه الأدوات أو عند تفسير نتائجها (الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التخطيط المالي، ١٩٩٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مشكلات تتعلق بكيفية الحكم على مدى سلامة النسب المالية للنشاط:

لا تعني النسب المالية شيئاً بذاتها إذ يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، وتلقى هذه المقارنة الضوء على ما تعنيه النسبة التي تم استخراجها وما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، ومن الشائع مقارنة النسب المالية للمنشأة مع مثيلاتها على مستوى الصناعة، وهو ما يطلق عليه معايير الصناعة، ومن الشائع أيضاً مقارنة تلك النسب مع مثيلاتها في الأعوام السابقة لنفس المنشأة وهو ما يطلق عليه المعايير التاريخية.

٣. مشكلات تتعلق بالتحليل المالي في ظل التضخم:

من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مبدأ يقضي بضرورة إظهار الأصول في الميزانية وفقاً لقيمتها الدفترية، أي القيمة التي اشتريت بها وليس وفقاً لقيمتها الإحلالية، وقد يكون هذا المبدأ مقبولاً في ظل الظروف الاقتصادية العادية إلا أن الالتزام به خلال فترات التضخم يجعل التحليل المالي عديم الجدوى، ولا يمكن الاعتماد على نتائجه كأساس لتقييم الأداء (الهندي، ١٩٩٧).

أنواع التحليل المالي:

أولاً: يمكن إجراء التحليل من حيث نطاقه على النحو الآتي:

١. التحليل المالي على المستوى القومي:

يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتدخل ضمن عملية التقييم هذه الظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي كما أشرنا ويدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

٢. التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال:

أما التحليل المالي على مستوى منشأة الأعمال فيقصد به تقييم نشاط منشأة الأعمال سواء أكانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة (الشمخي، الجزراوي، ١٩٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: يمكن إجراء التحليل المالي من حيث طبيعته على النحو الآتي:

١. التحليل الخارجي:

وتقوم مجموعة من الأطراف من خارج المنشأة بهذا النوع من التحليل مثل المقرضين وحملة الأسهم والمستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المنظمات حيث لايتاح لهذه الفئة في معظم الأحوال إمكانية الوصول إلى بعض البيانات التي تحتفظ المنشأة بسريتها.

٢. التحليل الداخلي:

وتقوم إدارة المشروع بهذا النوع من التحليل والذي يكون عادة أكثر دقة من النوع السابق حيث تهتم الإدارة بإجراء تحليل مالي شامل ودقيق ومتعمق لكل الخصائص المالية والتشغيلية لإظهار مجالات الضعف والقوة والتي تميز المشروع(مصطفى، ٢٠٠٣).

ثالثاً: يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شموليته على النحو الآتي:

١. التحليل المالي الشامل:

ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

٢. التحليل المالي الجزئي:

يقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل طويل الأجل، أو تحليل القابلية الإرادية للمنشأة، أو تحليل المخزون السلعي...الخ (الشمخي، الجزراوي، ٢٠٠٣).

رابعاً: يمكن إجراء التحليل المالي من حيث شكله على النحو الآتي:

١. التحليل الرأسي:

يعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل نفس السنة (الصياح، العامري، ٢٠٠٣) أي ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، ويزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه (عقل، ٢٠٠٠)، مما سبق يتبين أنه يهتم بدراسة هيكل القائمة المالية وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكلية لفقرات القوائم المالية (السامرائي، ١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. **التحليل الأفقي:**

يعني التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة فى القوائم المالية لمنشأة ما مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية، لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تتوضح من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار (السمرائي، ١٩٩٤) وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المنشأة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية (الصباح، العامري، ٢٠٠٣).

ويساعد التحليل الأفقي على ما يلي: (عقل، ٢٠٠٠)

١. اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.
٢. تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.
٣. تقييم الوضع المستقبلي.
٤. الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

محددات التحليل الأفقي: (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠١)

١. استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة لا تتلاءم مع الواقع الحقيقي لهذه المتغيرات.
٢. استخدام نسبة التغير في التحليل الأفقي قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة إذا كانت سنة الأساس مرتفعة جداً أو منخفضة جداً.
٣. المعيار المستخدم قد يكون غير ملائم.
٤. القيمة السابقة في سنة الأساس، تؤدي إلى نسبة تغير مضللة لا تتناسب مع واقع التغير ومن المتغيرات المحاسبية التي قد تؤخذ قيمة سالبة هي صافي الدخل عند تحقيق خسارة في سنة من السنوات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس

النسب المالية

المقدمـــة:

نتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود هذه القوائم المالية لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القـــرارات (جهمـــاني، ٢٠٠١). وتعتبر النسب المالية بمثابة الأدوات الأكثر شيوعاً في التحليل المالي حتى أن أغلب المهتمين بهذا المجال ما فتؤوا يقصرون التحليل المالي طوال الفترات السابقة علـــى حـــساب وتحليل النسب المالية (درغام، ١٩٩٩).

ورغم ذلك لم ينتشر استعمال التحليل المالي بالنسب انتشاراً واسعاً إلا بعد عام ١٩٣٠، وذلـــك على الرغم من أنه كان معروفاً قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، ويعود ســـبب هـــذا الانتـــشار الواسع للتحليل المالي بالنسب إلى انفصال ملكية المؤســـسات ذات الملكيـــة الجماعيـــة عـــن الإدارة، الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنـــشورة وقـــراءة مؤشـــراتها (عقـــل، ٢٠٠٠).

وينبغي على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمـــساعدته فـــي فهـــم الأعمال وتحديد مجالات المخاطرة المحتملة، وقد يشير تطبيق الإجراءات التحليلية على أوجه عمل لم تكن معروفة للمراجع وستساعده بالتالي في تحديد طبيعة وتوقيت ومـــدى إجـــراءات المراجعة الأخرى(قمصاني، ٢٠٠١).

ويمكن استخدام تحليل النسب والتغيرات والاتجاهات لعدة أغراض، مثلاً قد يرغب المـــستثمر في معرفة المقدرة المالية، ويرغب الدائنون في الإلمـــام بالـــسيولة، وتهـــتم الإدارة بـــالأداء والانحرافات عن الخطة (ر.رايدر، ٢٠٠٠).

ويمكن تقييم الوضع المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة بإجراء مقارنـــات بـــين النـــسب المالية لهذه المنشآت والنسب المالية لمنشآت مماثلة، كما ويمكـــن مـــن مقارنـــة أداء المنـــشأة ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة بهدف تقييم اتجاهات الأداء لديها. وبموجب العلاقـــة السببية القائمة بين بنود أو عناصر القوائم المالية المنشورة، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المالية التي يمكن لرجال الأعمال استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المنشأة في أوجه نشاطاتها المختلفة (غرايبة، يعقوب، ١٩٨٧).

ويهدف مدقق الحسابات من دراسة اتجاهات النسب المالية عبر السنوات إلى ملاحظة أي انحراف يطرأ على الحسابات المستخدمة بالنسب، فتمكن المقارنة الأفقية المدقق من فحص الحسابات فحصاً أوليا وسريعاً، فإذا اكتشف تغيرات مفاجئة أو كبيرة نسبياً أدرك إن الحسابات التي تكون النسبة المعنية تحتاج إلى مزيد من الفحص والاستقصاء. ويعني ذلك إن المدقق يحاول اكتشاف الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات، ويفسرها إن كانت صحيحة، أو يدعو إلى تصحيحها إن كانت غير سليمة. ويمكننا القول أن استخدام المدقق للنسب يشكل استطلاعا أوليا يرشده عن الجوانب والحسابات التي يجب إن تستأثر بعناية أكثر من غيرها(عبدالله، ٢٠٠٠).

تعرف النسب المالية:

- النسبة المالية هي علاقة بين رقمين وتاريخ هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية، وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف (حنفي، ٢٠٠٢).
- وقد عرفت بأنها عبارة عن علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، يمكن من خلال مقارنتها بالمعايير من تقييم جوانب الأداء المتعددة في الشركة (الشديفات، ٢٠٠١).
- وعرفت بأنها عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له (الزبيدي، ٢٠٠١).
- وأيضاً تم تعريفها بأنها علاقة رياضية بين رقمين، وفي الواقع العملي تعرف النسبة المالية على أنها العلاقة بين قيمتين ماليتين، وتتضمن كلمة العلاقة على أنها نتيجة المقارنة الرياضية بين القيمتين (النجار، ١٩٩٣).

وتستخلص الباحثة التعريف الأشمل للنسب المالية بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له كما يجب ملاحظة أن تكون هناك علاقة منطقية بين البندين اللذين يكونان النسبة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف النسب المالية: (مصطفى، ٢٠٠٣)

١. إتاحة الفرصة لإجراء المقارنة بين المشروعات المتجانسة.
٢. مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع.
٣. توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
٤. تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
٥. مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفاعلية.

المعايير العامة لتركيب النسب المالية:

١. الدلالة والوضوح:

تمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين وتستهدف تبيان تطور معين لأرقام مالية متجانسة تفيد في المقارنة مع النسب المالية السابقة أو مع الأنماط الموضوعة، لذلك يجب أن تكون هذه العلاقة واضحة ومحددة المعالم وذات دلالة معينة.

٢. القدرة على القياس وإجراء المقارنات:

يجب أن تكون النسب المالية قادرة على قياس نقاط الضعف والقوة في المشروع، فمقارنة صافي ربح مشروع ما بسعر الفائدة الجاري يؤدي إلى تحديد مدى قدرة المشروع على تحقيق الأرباح وأن تكون النسب المالية قادرة أيضاً على قياس إعسار الشركة المالي.

٣. متابعة الاحتياجات المنبثقة من داخل الشركة وخارجها:

يجب أن تكون النسب المالية قادرة على مقابلة الاحتياجات المنبثقة من داخل الشركة وخارجها إذ أن للشركة احتياجاتها التقليدية التي تتمثل في التعرف على مواطن الضعف والقوة في نشاطها وفي تقييم نتائج أعمالها والتحقق من صحة مركزها المالي سنة بعد أخرى (فضالة، ١٩٩٥).

أسس التحليل بالنسب:

هناك عدد من الأسس التي يتوجب إتباعها في التحليل المالي باستخدام النسب وذلك لضبط عملية التحليل وإبقائها ضمن الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منها، ومن هذه الأسس ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

الهدف الرئيسي للتحليل المالي هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، ويساعد في تحقيق هذه الغاية التحليل المالي بالنسب الذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة.

٢. القيام بتركيب النسبة بطريقة منطقية:

وذلك عن طريق:

أ- تركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات اقتصادية معينة.

ب- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

ج- يجب أن تعد النسبة لتعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام.

٣. التفسير السليم للنسب المالية:

قام التفسير البدائي لمؤشرات النسب المالية على أساس تصنيف بنود القوائم المالية إلى أرقام جيدة وأرقام سيئة، وقد صنف ضمن الجيد الموجودات والعائدات، في حين صنف ضمن السيئ الديون والمصروفات والآن تعرف مؤشرات النسب المالية بإنها العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له كما يجب ملاحظة أن تكون هناك علاقة منطقية بين البندين اللذين يكونان النسبة المالية(عقل، ٢٠٠٠).

استخدام النسب المالية:

أولاً: استخدام النسب المالية في مجال التخطيط المالي للعمليات:-

يمكن للشركة تخطيط الأداء التشغيلي المستقبلي، وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المالية المستهدفة، وتعد النسب المستهدفة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاداً بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.

ثانياً: استخدام النسب المالية في تخطيط الموازنات الرأسمالية:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الإضافي الذي يتم إدخاله في عملية التقييم لمشروعات الاتفاق الرأسمالي باستخدام أساليب متعددة، والتي منها طريقة صافي القيمة الحالية.

تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجة لراس المال العامل، يتم التدفق النقدي الداخل لرأس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري (حنفي، ١٩٩٣).

ثالثاً:استخدام النسب المالية في تخطيط عملية المراجعة:-

إن إجراءات المراجعة تتميز بإنها اختبارية حيث تستند على مراجعة عينة يفترض أنها تمثل المجموع الكلي أصدق تمثيل ثم تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها ونظراً لأن الاعتماد على عينة يؤدي الى احتمالات متفاوتة للخطأ، كان لابد من الاعتماد على نماذج لاختبار عينة المراجعة وتحديد حجمها ولاشك أن استخدام النسب المالية في المراجعة يؤدي الى تجنب هذه المخاطر(لطفي، ٢٠٠٥).

الأسباب التي تؤدي على زيادة مصداقية النسب للمنشأة:

١. استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO في تقييم مخزونها السلعي بافتراض أن الأسعار صاعدة.
٢. أن تستهلك أصولها الثابتة بموجب إحدى طرق الاستهلاك المتسارع.
٣. أن تعجل في إطفاء أصولها غير ملموسة.
٤. أن تتبع سياسات متحفظة في الرسملة عن طريق التقليل من حالات اللجوء إلى رسملة المصروفات وفي نفس الوقت المغالاة في حالات تأجيل الأرباح.
٥. أن تشدد في سياسات توحيد البيانات المالية للمجموعة سواء بخصوص معالجة العمليات المتبادلة بين مفردات المجموعة أم بخصوص الاعتراف بنصيب الشركة الأم من أرباح وخسائر شركتها التابعة أو الزميلة (مطر، ١٩٩٨).

أنواع التحليل المالي بالنسب:

١. التحليل المالي الرأسي بالنسب:

يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. التحليل المالي الأفقي بالنسب:

وذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين (Harrington, 1993).

٣. المقارنة مع الآخرين:

وهي مقارنة النسب المالية المستخرجة من الشركة مع نسب مالية لشركات أخرى أو مع معدل الصناعة العام، أو مؤشر الصناعة العام في نفس الزمن (Horne, 1995).

أنواع النسب المالية:

أولاً: نسب السيولة:

وتقيس هذه النسب قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، أي مما تملك من نقدية أو أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقد في فترة قصيرة نسبياً وتسمى (الأصول المتداولة) وكما يبدو فإن نسب السيولة تعد مؤشراً لمدى احتمال تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس التي تنجم عن فشلها في سداد ما عليها من التزامات ومن هذه النسب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة (لطفي، ٢٠٠٥).

أ. نسبة التداول:

وتكشف هذه النسبة مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة، فإذا كانت النتيجة أكثر من (١) صحيح فهذا يدل على أن الموجودات المتداولة أكثر من المطلوبات المتداولة، وكلما كانت نسبة التداول عالية تدل على أن سيولة الشركة عالية ومقدرتها كبيرة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل (السامرائي، ١٩٩٤).

وبالرغم من فائدة نسبة التداول كمقياس للسيولة، إلا أنه يعاب على تلك النسبة أنها تأخذ في الحسبان جميع الموجودات المتداولة، والحقيقة أن تلك الأصول المتداولة تختلف فيما بينها من حيث السيولة، فمثلاً تعتبر النقدية كاملة السيولة في حين أن المخزون أقل سيولة من النقدية (حنان، غرايبة، ١٩٩٥).

أيضاً تكون نسبة التداول مضللة على اعتبار أنها تصور ما هو موجود في يوم واحد هو يوم الميزانية على أنه يمثل السنة كلها (أبو معمر، ١٩٩٦).

أيضاً نسبة التداول عرضة للتلاعب من قبل الإدارات عن طريق استخدام الوسائل المصطنعة لتحسينها مثل التغير في طرق تقييم المخزون من طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً إلى طريقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوارد أولاً صادر أولاً في حالة اتجاه الأسعار نحو الارتفاع مما يؤدي ذلك التغير إلى زيادة قيمة المخزون آخر المدة من البضاعة وبالتالي بسط نسبة التداول يزداد وينعكس ذلك على زيادة نسبة التداول نفسها(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١).

وإذا كانت هذه الأمور موجودة، فإنه يجب معرفتها من طبيعة المنشأة، وعلى الشخص ان يتوقع إن يرى نسبة تداول مرتفعة في المنشآت التي تكون فيها حركة المخزون سريعة وتفرض قيوداً صارمة على الائتمان.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٧).

ب. نسبة التداول السريعة:

ترجع أهمية هذه النسبة إلى أنها تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزون.

وتأخذ هذه النسبة في الحسبان الموجودات المتداولة من حيث درجة سيولتها متلافية بذلك عيب نسبة التداول التي تفترض أن المخزون السلعي من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، ولهذا فإن هذه النسبة تأخذ بعين الاعتبار الموجودات الشديدة السيولة وهي النقدية، الأوراق المالية المتداولة، الذمم المدينة.

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

(الشديفات، ٢٠٠١)

ت. **معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي:**

الأصول الدفاعية =النقدية+ الأوراق المالية+ أوراق القبض، ويطلق عليها دفاعية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع عن المشروع في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية (Gibson, 1989).

$$\text{معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي} = \frac{\text{الأصول الدفاعية الإجمالية}}{\text{مصروفات التشغيل النقدية اليومية المتوقعة}}$$

(حلس، جربوع، ٢٠٠٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: نسب النشاط:

تتضمن هذه النسب إجراء مقارنات بين حجم المبيعات وحجم الاستثمارات في مختلف الأصول. وتقيس نسب النشاط قدرة الشركة على استغلال الموارد المتاحة لها بكفاية وفاعلية. وتفترض هذه النسب أن الشركة تسعى إلى امتلاك مختلف عناصر الأصول لغرض استغلالها في توليد المبيعات، لذا فإن هناك علاقة طردية بين حجم مختلف بنود الأصول ومستوى مبيعات الشركة. ولا شك أن هذا افتراض معقول، إذ أن الهدف الرئيسي لأي مشروع يهدف نحو الربح هو الوصول بالمبيعات إلى أعلى مستوى ممكن (عبد الله، ٢٠٠٤).

أ.معدل دوران مجموع الأصول:

وتقيس هذه النسبة مدى استغلال الموجودات بأنواعها في توليد الإيرادات، ويمكن القول بأنه إذا كان هذا المعدل مرتفع فذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول.

وإذا كان هذا المعدل منخفض يعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}} = \ldots\ldots \text{ مرة}$$

(عقل، ٢٠٠٠)

ب. معدل دوران المخزون:

إذ لو كان معدل دوران المخزون (عشر مرات) مثلاً فهذا يعني أن الشركة لا تحتفظ بمخزون زائد عما هو ضروري لتلبية طلبات العملاء، ذلك أن الزيادة غير الضرورية للمخزون تعد استثماراً غير مجد ولكن إذا هبط معدل دوران المخزون إلى ثلاثة مرات مثلاً فهذا يعني أن المخزون مصاب بعطب أو أنه لا يتماشى مع الطراز الحديث أو أنه أكثر من حاجة السوق أو أن المبيعات قد هبطت لسبب ما.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}} = \ldots\ldots \text{ مرة}$$

(العطية، ٢٠٠٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويواجه المحلل نوعان من المشكلات عند حساب وتحليل معدل دوران المخزون:

١. يحدد رقم المبيعات المستخدمة في النسبة على أساس سعر البيع في حين أن رقم المخزون يتم تحديده على أساس التكلفة. وهذا دعا البعض إلى استخدام تكلفة البضاعة المباعة بدلاً من قيمة المبيعات، وعلى كل فإن تحليل النسب المالية يستند بصورة أساسية على إجراء المقارنات، كما أنه ليست هناك قواعد قاطعة تحدد كيفية حساب أي نسبة، فالأمر متوقف على كيفية حساب متوسط نسبة الصناعة وكذلك على الطريقة التي تم بها حساب النسبة في الشركات في السنوات السابقة.

٢. يلاحظ أن رقم المبيعات هو رقم مجمع للعام كله، حين أن رقم المخزون يمثل التكلفة في نقطة زمنية واحدة. ولهذا السبب يفضل عادة استخدم متوسط المخزون، ويتم ذلك بإضافة مخزون أول المدة إلى مخزون آخر المدة وقسمة الناتج على ٢، وتزداد أهمية استخدام المتوسط في حال المشروعات التي تتميز بطبيعة موسمية في نشاطها أو التي تتعرض لتقلبات حادة في مبيعاتها خلال العام (الحناوي، ٢٠٠٠).

ج.معدل دوران الأصول الثابتة:

يتم احتساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على الأصول الثابتة حيث يقيس هذا المعدل مدى استخدام الأصول الثابتة لأقصى طاقة لها فإذا كان المعدل منخفض فإن ذلك يعني الحذر من عمل أي توسعات رأسمالية جديدة حيث يكون من الضروري أولاً استخدام الأصول الثابتة الموجودة لطاقتها القصوى.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{..... مرة}$$

(أبو معمر، ٢٠٠٠)

د.معدل دوران الأصول المتداولة:

تركز هذه النسبة على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنتها بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة نظراً لعدم وجود معدل نمطي.

والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عمل قليل.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} = \text{..... مرة}$$

(الصياح، العامري، ٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و. معدل دوران صافي رأس المال العامل:

كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة راس المال العامل والعكس صحيح.

معدل دوران صافي رأس المال العامل = الإيرادات =..... مرة

صافي رأس المال العامل

(الراوي، سعادة، ٢٠٠٠)

ز. معدل دوران الذمم المدينة:

هذا المعدل يشير إلى قدرة الشركة على تحصيل الذمم من حسابات مدينة وأوراق القبض وتحويلها إلى النقدية، وإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فإن ذلك يعكس كفاءة جيدة في تحصيل الذمم أما إذا كان المعدل منخفضاً فإن ذلك يعني التأخر في تحصيل ديون الشركة.

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات =..... مرة

رصيد المدينين

(الحناوي، العبد، ٢٠٠٢)

ح. متوسط فترة التحصيل:

وتقيس هذه المدة دوران المدينون أي تحديد الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، ودورة المدينين هي الدورة التي تبدأ من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، ويتم استخراجها بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى:

مبيعات اليوم الواحد = المبيعات الآجلة مقسومة على ٣٦٠ يوم.

ثم بعد ذلك نقوم بقسمة المدينين على مبيعات اليوم الواحد لنحصل على متوسط مدة التحصيل حسب الآتي:

متوسط مدة التحصيل = المدينون

مبيعات اليوم الواحد

الطريقة الثانية:

نقوم بحساب معدل دوران المدينين ثم نقسم عدد أيام السنة على هذا المعدل حسب الآتي:

متوسط مدة التحصيل = ٣٦٠ يوم

معدل دوران المدينين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذا المتوسط يشير إلى متوسط المدة الزمنية منذ بيع البضاعة وحتى تاريخ تحصيل القيمة،وبالتالي إذا كان متوسط مدة التحصيل (١٥) يوم مثلاً، فهذا يعني أنه منذ بيع البضاعة وحتى تحصيل قيمتها يستغرق (١٥) يوماً (العمار، ١٩٩٧).

خ.معدل دوران الحسابات الدائنة:

وتقيس مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي تكلفة البناء وشراء المواد الخام، وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوط التي ستواجهها الشركة من زاوية السيولة (الغصين، ٢٠٠٤).

ثالثاً: نسب الربحية:

أ. نسب ربحية المبيعات:

١. نسبة هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / الإيرادات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من الإيرادات، وإذا كانت نسبة هامش الربح مرتفعة فإن ذلك يعني أن الشركة قادرة على الإنتاج بكلفة قليلة نسبياً، كما أنه إذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يدل على ارتفاع كلفة البضاعة المباعة مما يدل على سوء استخدام موارد الشركة المختلفة (السعايدة، فريد، ٢٠٠٤).

٢. هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة / الإيرادات

هذه النسبة تبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر الوحدة قبل أن تتحمل الشركة خسارة شاملة أو المدى الذي يمكن أن ينخفض الربح المتولد قبل أن تتعرض الشركة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.

فإذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يعني عدم مقدرة الشركة على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع للسهم، كما يعني أيضاً عدم قدرة الشركة على تحمل أي صعوبات مالية قد تمر بها.

وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة الشركة على مواجهة مشاكل السيولة وانخفاض المبيعات (عباس، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات:

١. العائد على الموجودات:

وتساعد هذه النسبة في تقييم استخدام الأموال حيث أنها تقيس ربحية جميع الموارد المالية المستثمرة في الشركة، وأيضاً تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض، وتعكس الكفاءة التشغيلية.

العائد على الموجودات = صافي الربح / مجموع الموجودات

(الشديقات، ٢٠٠١)

٢. نسبة العائد على حقوق الملكية:

وتقيس هذه النسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك ويشار إلى أن هذه النسبة تعتبر المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، وذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال.

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

وحقوق الملكية = مجموع الموجودات – مجموع المطلوبات

وهي تتألف من راس المال المدفوع والاحتياطيات كالاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري والأرباح المدورة وتطرح الخسائر إن وجدت.

٣. نسبة العائد على راس المال المستخدم:

ويشمل رأس المال المستخدم على راس المال المدفوع والمطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية وأيضاً يساوي راس المال العامل بالإضافة إلى الموجودات الثابتة، وتقيس هذه النسبة حسن استغلال الأموال التي قدمها المالكون والدائنون.

نسبة العائد على راس المال المستخدم = صافي الأرباح بعد الضرائب / راس المال المستخدم

(Brigham, 1994)

رابعاً: نسب المديونية ورأس المال:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها وبمعنى آخر فهي مقياس لمقدار رأس المال الذي ساهم به مالكي المشروع ومقارنته بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة (النجار، ١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر هذه النسب مهمة للأسباب التالية:

١. بالنسبة للمراجع باستخدام النسب المالية يتمكن مراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيمة المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية(جربوع، ٢٠٠١).

٢. بالنسبة للشركة نفسها فإن التمويل عن طريق الديون يزيد من فرص المخاطرة، لأن الديون يجب تسديدها مضافاً إليها الفوائد سواء استطاعت الشركة تحقيق الأرباح أم لا.

٣. من ناحية أخرى فإن التمويل عن طريق الديون يقدم ميزة للشركة وذلك لأن الفوائد المدفوعة عن تلك الديون يمكن خصمها من الضرائب التي تدفعها الشركة.

٤. التمويل عن طريق الديون يعطي حملة الأسهم ميزتين هامتين:

أ. لا يحق للدائنين التصويت أو التدخل في الشؤون العملية للشركة وبالتالي تبقى السيطرة بيد حملة الأسهم.

ب. أن الفوائد التي تدفع على الديون ثابتة وليست نسبة مئوية من الأرباح، فإن حملة الأسهم يحققون عوائد أعلى خاصة إذا كان ربح الشركة عالي، أما إذا كان الربح قليل فإن ذلك سيؤدي إلى خفض أرباح حملة الأسهم.

٥. إذا زادت الديون إلى حد كبير فإنه سيكون من الصعب الحصول على ديون إضافية في المستقبل وينظر الدائنون إلى راس مال الشركة المدفوع من قبل المساهمين كهامش أمان لهم، فإذا كان رأس المال قليلاً فإن المخاطر التي سيواجهها الدائنون تكون عالية (حنان، غرايبة، ١٩٩٥).

ومن الأسباب السابقة يتضح لنا أهمية النسب المتعلقة بالديون ورأ س المال تعتبر في غاية الأهمية.

وتلك النسب هي:

١. **نسب الرفع المالي:**

أ- **نسب الديون إلى حقوق المساهمين (المالكين)**: وتسمى أيضاً نسبة الاقتراض إلى حق الملكية، وتقيس هذه النسبة التزام الشركة نحو دائنيها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك.

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

(حنفي، ٢٠٠٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:

تبين العلاقات بين الأموال التي يقدمها أصحاب الشركة والأموال التي تأتي عن طرق الالتزامات الجارية، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر خطر للشركة.

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة

حقوق الملكية

(Harrington, 1993)

ج- حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:

تعتبر هذه النسبة مؤشراً للمدى الذي ذهبت إليه الشركة في تمويل أصولها من أموال الغير وتعتبر مؤشراً إلى نوع التمويل الذي سوف تحتاجه الشركة مستقبلاً.

حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة = حقوق الملكية (المساهمين)

صافي الموجودات الثابتة

(Woelfel, 1994)

د- الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل:

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت نسبة المخاطرة.

الديون طويلة الأجل إلى مصدر التمويل طويلة الأجل=

الديون طويلة الأجل

الديون طويلة الأجل+حقوق المساهمين(أسهم عادية+ممتازة)

ه- نسبة صافي التدفق النقدي إلى مجموع القروض:

وتقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية السنوية لسداد القروض

نسبة صافي التدفق النقدي على مجموع القروض= صافي التدفق النقدي

مجموع القروض

ومن نسب الرفع المالي السابقة نلاحظ أنه إذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على أن مطالب الدائنين أكثر من حقوق الملكية ويصبح أصحاب الديون أكثر عرضة للمخاطر في حالة تصفية الشركة، وقد يزيد ذلك من شروط الدائنين ويرفع من كلفة الأموال المقترضة.

أما إذا كانت نسبة الديون إلى رأس المال منخفضة فإن ذلك يعني أن حصة المالكين كبيرة بالنسبة إلى الديون كما أن ذلك يشكل عنصر أمان بالنسبة للدائنين حيث تكون ديونهم مضمونة السداد (Roos,"et.al.", 1999).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. نسب التغطية

يقصد بها مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية الثابتة من الدخل، مثل الفوائد، وعليه فإن المنشأة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تتمكن بها الإدارة من تغطية هذه التكاليف من أرباحها (الشمخي، الجزراوي، ١٩٩٨).

وهناك عدة أشكال للنسب المالية التي تقيس تغطية الديون والأعباء الثابتة وفيما يلي أشهرها وأهمها:

أ- معدل تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على مقابلة الفائدة المستحقة عليه.

معدل تغطية الفوائد = صافي الدخل المتاح قبل الفوائد والضرائب

الفوائد

(الحناوي، العبد، ٢٠٠٢)

ب- معدل تغطية الأعباء الثابتة:

تمثل هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها للغير، وتعلم الإدارة جيداً أن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قد يعرض الشركة للإفلاس.

معدل تغطية الأعباء الثابتة=الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة

الالتزامات الثابتة

= صافي الربح + الضريبة + الفوائد + الاستهلاك + الإيجار للآليات + مدفوعات ثابتة

الفائدة + الإيجار + أرباح الأسهم الممتازة + تسديد الدين

١ – الضريبة ١ – الضريبة

(صبح، ١٩٩٦)

خامساً: نسب السوق:

أ- نسبة سعر السهم إلى عائده:

تشير هذه النسبة إلى ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل كل جنيه أرباح وفي حالة ارتفاعها يدل ذلك على أحد التفسيرات التالية:

١. يتوقع المستثمر أن تزداد التوزيعات لحملة الأسهم.

٢. ترتبط الأسهم بدرجة خطورة منخفضة لذلك فالمستثمرون يشعرون بالرضا تجاه إيرادات منخفضة ولكنها مضمونة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يتوقع أن يحقق المشروع درجة مقبولة من النمو مع الاستمرار فيدفع نسبة كبيرة من الإيرادات.

نسبة سعر السهم إلى عائده = القيمة السوقية للسهم
العائد المحقق على السهم

(مصطفى، ٢٠٠٣)

ب - عائد التوزيع:

وتفيد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على مقدار العائد المحقق وكلما ارتفعت تلك النسب كلما كان أفضل.

عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة
سعر السهم السوقي

(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٧)

ج - عائد السهم العادي:

وتقيس هذه النسبة ربحية كل سهم بمفرده

عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة
عدد الأسهم العادية

د - القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم:

تعكس هذه النسبة التكلفة التاريخية للأسهم وهذه النسبة لمقارنة سعر السوق بتكلفة السهم، فإذا كانت أقل من (١) صحيح فهذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.

القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم = القيمة السوقية للسهم
القيمة الاسمية للسهم

(Ross,“ et.al.”, 1999)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقارنة النسب المالية:

أولاً: المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه:

إن تحليل النسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات المنشأة ووضعها المالي لكنه يتجاهل أبعاد الزمن، إن النسب المالية كآلة تصوير تعطي صورة في لحظة زمنية معينة، ولذلك فإن من المهم أن تحلل الاتجاهات التي تتخذها النسب خلال فترات متتالية من الزمن، حيث أن تحليل الاتجاهات يساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للمنشأة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن (لطفي، ٢٠٠٥).

ثانياً: المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية:

وهي متوسط نسبة مالية في مجتمع معين لصناعة معينة، وهذه النسبة مهمة جداً لكل المنشآت حيث تستخدمها لمقارنة نسبها المالية من هذه النسب لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع. فتحليل الاتجاه لمنشأة معينة لا يفيد كثيراً، فقد تكون المنشأة تحقق تطوراً وتقدماً ولكنه أقل مما تحققه المنشآت المشابهة في النشاط، فمثلاً لو كانت نسبة السيولة السريعة لشركة الغزل والنسيج في تاريخ معين (١٥%) بينما كانت نسبة السيولة السريعة المرجعية هي (٢٠%) فهذا يعني أن نسبة السيولة السريعة للمنشأة هي أقل من المتوسط.

ثالثاً: المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة:

يمكن أيضاً مقارنة النسب المالية لشركة مشابهة في نفس الصناعة، إلا أن هذه المقارنة غير مرغوبة عادة وذلك لأن كل شركة لها ظروفها الخاصة وأصول غير ملموسة تساعد على تحقيق الفاعلية للشركة وبالتالي تكون المقارنة غير عادلة (حلس، جربوع، ٢٠٠٢).

نموذج النسب المالية للتنبؤ بالإفلاس:

لقد قام بعض خبراء التحليل المالي باختبار عدد من المعدلات وتكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالإفلاس، وقد توصلوا إلى تلك المعدلات حسب التالي:

١. راس المال إلى إجمالي الأصول.
٢. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
٣. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
٤. القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية للقروض.
٥. المبيعات إلى إجمالي الأصول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن انخفاض النسب السابقة إلى حدود دنيا محددة قد تكون مؤشراً على إفلاس الشركة وبالتالي على أي شركة أن تراجع هذه النسب سنوياً للتأكد من نمو نشاطها وازدهارها وأنها لا تتراجع إلى الوراء (Jones, 1987).

نقاط ضعف النسب المالية:

إن المظهر الخارجي للنسب المالية يوحي بأنها كاملة ودقيقة نهائياً مما يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، ولكن هناك بعض العوامل التي تحد من أهمية النسب المالية في هذا المجال وهي:

١. النسب المالية عبارة عن علاقات بين أرصدة (أو بنود) في يوم معين، يوم إقفال الميزانية وهي في ذلك لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين، وإذا كانت الميزانية تصور في نهاية ديسمبر فإنه غالباً ما يتميز هذا الشهر بأنماط معينة سواء نتيجة انعكاسات موسمية أو تصرفات إدارية معينة للاستفادة من إقفال الدفاتر.
٢. بعض النسب المالية تعالج إجماليات وهي غالباً ما تكون مضللة مثل التداول، فالبسط والمقام عبارة عن إجماليات تختلف في نوعيتها وفي تاريخ استحقاقها، وبالتالي فالاعتماد على الإجماليات مضلل (أبو معمر، ٢٠٠٠).
٣. عند مقارنة النسب المالية لمنشأة معينة مع النسب المالية لمنشأة أخرى في فترات مختلفة فإن النتائج قد تحرف أو تشوه أو تتغير نتيجة للتضخم، فالتضخم يؤدي إلى تغير القيمة الدفترية للمخزون والأصول الثابتة القابلة للاستهلاك أو التي تستهلك بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية. بالإضافة إلى انخفاض قيمة تكلفة المخزون وقيمة الاستهلاك بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح (الدوري، أبو زناد، ٢٠٠٣).
٤. إن اختلاف المعالجة المحاسبية لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من منشأة إلى أخرى يؤثر على قيمة النسب المالية واستخدامها في عملية المقارنة ومثال على ذلك قد تختلف طريقة تقييم المخزون السلعي من منشأة إلى أخرى أو حساب أقساط الاستهلاك.
٥. يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد.
٦. تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود والتحليل على أساس هذا الغرض مضللاً خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود (حنفي، ٢٠٠٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس

المراجعة التحليلية ومدى قدرتها على إعطاء إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله وإفلاسه وعدم استمراريته وذلك عن طريق النسب المالية

مقدمة:

يعتبر تحليل النسب المالية من أدوات الرقابة التي تمارسها المنشأة لقياس جوانب أدائها، واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن الضعف والقوة ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم (الراوي، سعادة، ٢٠٠٠).

ويقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وبإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

والتي قد تساعد في اكتشاف كثير من المشاكل التي قد تواجه المشروع وهي مثل تعثره أو فشله أو إفلاسه وعدم استمراريته، فستأتي الباحثة بكل عنصر على حدة كالآتي: -

أولاً: التعثر المالي:

هو اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير وأن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وأن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال (الخضيري، ١٩٩٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعرفه آخر بأنه عندما تكون أصول الشركة وإيراداتها أقل من التزاماتها بمعنى أن صافي رأس المال أكثر من صفر ولكن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد، أو دفعات أساسية للديون أو دفعات استئجار بمعنى أن قائمة التدفق النقدي غير كفء لمقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب أي أن المشكلة مشكلة استحقاق حيث أن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات المؤسسة، أو تكون خصوم والتزامات الشركة أكثر من أصولها وإيراداتها أي أن إجمالي رأس المال أقل من صفر (Pringic and Harris, 1984).

كما أن البعض قد ذهب إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كلتيهما وهما: (غريب، ٢٠٠١).

١. نقص عوائد الأسهم أو توقفها.
٢. التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين أو كليهما وهما:

١. التوقف كلياً عن سداد الالتزامات.
٢. الإفلاس وتوقف النشاط .

ثانياً: الفشل:

توجد عدة أنواع للفشل وهي الفشل الاقتصادي، والفشل المالي، والفشل القانوني.

١. **<u>الفشل الاقتصادي:</u>**

يتمثل في انخفاض إيراداته وعدم كفايتها لتغطية تكاليفه، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل.

٢. **<u>الفشل المالي:</u>**

إنه يتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العُسر المالي الفني والإفلاس وأهمها استفادة المشروع لقدرته على الاقتراض، وعدم قدرته على سداد التزاماته، وتراكم السحب على المكشوف وعدم إجراء أية توزيعات على المساهمين، ويترتب عليه زيادة كبيرة في إجمالي التزاماته عن إجمالي القيمة السوقية لأصوله(عبيدات والحوراني، ١٩٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. **الفشل القانوني:**

هو الحالة التي لا يتمكن فيه المشروع من مواجهة العُسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، وهو يحدث عندما لا يستطيع المشروع الوفاء بالتزاماته لفترة طويلة، وبالتالي فإنه من الضرورة اتخاذ إجراءات قانونية بإشهار الإفلاس والتصفية (جربوع، ٢٠٠٥).

من الدراسات السابقة والنماذج الموضوعة مسبقاً نصل إلى أن مسببات الفشل تتلخص في الأسباب الآتية:

* أسباب فشل الشركات:

الأسباب الخارجية للفشل: (الغصين، ٢٠٠٤)

أ- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولاسيما أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتنخفض الربحية أو تزيد الخسائر.

ب- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.

ج- تغيرات تكنولوجية متلاحقة ومتسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضاً التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلال الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات.

د- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر الشركات في تنفيذ برامجها الزمنية.

الأسباب الداخلية للفشل:

١. **أسباب مالية:**

تعتبر من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى تعثر الشركة والوصول بها إلى الإفلاس وفي مقدمتها عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمشروع ويؤدي ذلك إلى تراكم ديون المشروع بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعماله وظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونه اتجاه مختلف دائنيه، والإسراف في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات، والأعباء الموجهة لمعاونة المشروع فنياً وإدارياً، والمصاريف الباهظة لأعضاء مجالس الإدارات ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمشروع (الحمزاوي، ١٩٩٧).

٢. **<u>الأسباب غير مالية</u>**: (الزبيدي، ٢٠٠٠).

- ضعف الإدارة.
- ترقيات غير حكيمة.
- توسع غير حكيم.
- تقديم المظهر على الربحية.
- عدم كفاءة إدارة البيع.
- عدم كفاءة إدارة الإنتاج.
- قاعدة ضيقة من العملاء.
- عدم السيطرة على المخزون.
- استعمال تكنولوجيا مختلفة.

ونظراً لأن فشل المشروع لا يؤدي بالضرورة إلى الإفلاس فإنه لا يجوز استخدام تعبير الإفلاس للإشارة إلى أي مشروع فاشل، حيث أن إفلاس المشروع من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي بذلك، وبالتالي فإن الإفلاس قد يكون النتيجة النهائية لفشل المشروع، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة منها إنهاء الكيان القانوني للمشروع، وتحمل المساهمين والدائنين لخسائر مالية بالإضافة إلى التأثيرات السالبة على المستوى القومي (جربوع، ٢٠٠٥).

ثالثاً: الإفلاس:

هي حالة لا تستطيع فيها الشركة من دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها (Schall and Haley, 1986)، وهي إجراءات قانونية لتسييل أو إعادة تنظيم الأعمال، وأيضاً نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين (Ross and "et.al", 1999).

وهنا يجب التمييز من الناحية القانونية بين حالتي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن حجم ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة للأداء (الزبيدي، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل الإفلاس:

تمر الشركة في مراحل عديدة قبل أن تصل إلى مرحلة الإفلاس وتتضمن هذه المراحل ما يأتي:

١. **مرحلة نشوء الإفلاس أو "مرحلة الحضانة":**

هي الفترة الممتدة بين إصابة الشركة بمتغيرات سلبية حتى ظهور علامات هذه الإصابة. ومما لاشك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة مالياً فجأة أو بصورة غير متوقعة.

٢. **مرحلة عجز النقدية:**

تعاني الشركة في هذه المرحلة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية. وبالتالي حاجتها الملحة الى النقدية، هذا على الرغم من زيادة الأصول عن الالتزامات وتكمن هنا المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بطريقة كافية.

٣. **مرحلة التدهور المالي:**

يعرف بأنه الانخفاض في القدرة الإيرادية للشركة في وقت معين، بمعنى أنها تصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها.

٤. **مرحلة الفشل الكلي: "الإفلاس"**

لا يمكن في هذه المرحلة للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على التمويل الجديد. تتجاوز الإلتزمات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح الفشل الكلي متحققاً (هديب، ٢٠٠٠).

رابعاً: الشك في استمرارية المشروع:

إن فرض الاستمرارية في الأعمال هو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية، كما يعني أن الأصول المتداولة سيتم تحصيلها وأن الالتزامات المالية على المشروع سيتم سدادها والتي يجب أن لا تزيد عن (١٢) شهراً من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، وفي حالة الشك في مدى قدرة المشروع على الاستمرارية فيجب على المراجع أن يتحفظ في تقريره أو الامتناع عن إبداء الرأي حسب الأهمية النسبية لعدم التأكد (Clark and Newman, 1988).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاهيم المرتبطة بفرض الاستمرارية:

يجب أن تتضمن التقارير المالية لمراجع الحسابات الخارجي بأن إدارة المشروع هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية، وإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الفرض فقد لا يستطيع المشروع تحقيق الأصول بالقيم المسجلة بدفاتره، كما يحدث تغيير في قيم وتواريخ استحقاق الالتزامات، وبالتالي فإنه قد تنشأ الحاجة إلى تعديل قيم وتبويب كل من الأصول والالتزامات في القوائم المالية للمشروع (AICPA, 1988).

ومن المفاهيم المرتبطة بفرض الاستمرارية ما يلي:

العُسر المالي:

يواجه المشروع العُسر المالي الفني عندما لا يكون قادراً على سداد التزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ضعف السيولة النقدية نتيجة ضعف قدرتها المالية المتمثلة في النقدية والأصول سريعة التحويل إلى نقدية عن مقابلة تلك الالتزامات، وذلك رغم قدرته على الحصول على أموال نقدية كافية للوفاء بالتزاماته، حيث يزيد إجمالي القيمة السوقية لأصوله عن إجمالي التزاماته (الزبيدي، ٢٠٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث السادس

التحليل العملي للقوائم المالية

أولاً: التحليل العملي لشركة التأمين:

المجموعة الأهلية للتأمين المساهمة العامة المحدودة
غزة – فلسطين

الميزانية العمومية كما في ديسمبر ٢٠٠١

الموجودات المتداولة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٣٤٧,٨١٨	٢٤٤,٩٥١
ودائع لأجل لدى بنوك محلية	٧,٤٢٩,٦٦٩	٩,٧٩٠,١٢٧
أوراق قبض	٥١٣,٢٩٤	٥٣٧,١٥٩
ذمم عملاء التأمينات وحسابات مدينة	٥,٧٥٧,٨٣٢	٥,٤٢١,٦٦٦
مجموع الموجودات المتداولة	١٤,٠٤٨,٦١٣	١٥,٩٩٣,٩٠٣
قروض لأجل للغير	٣,١٠٠,٠٠٠	٣,١٢٨,٠٠٠
دفعات على استثمارات	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠
استثمارات	٥,٢٩٧,٩٣٨	٥,٣٨٢,٠١٩
عقارات	٢٠٧,٢٠٦	٢٠٧,٢٠٦
الموجودات الثابتة – بالصافي	١,٠١٣,٩٥٣	٨٤٤,٦٤٤
مجموع استثمارات الموجودات غير	١١,٨٦٩,٠٩٧	١١,٨١١,٨٦٩
مجموع الموجودات	٢٥,٩١٧,٧١٠	٢٧,٨٠٥,٧٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

المطلوبات وحقوق المساهمين المطلوبة	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١
أوراق دفع	----	٢٠٨,٠٤٩
ذمم شركات التأمين	١,٦١٩,٠٣٨	١,٣٣٣,٩٠١
حسابات دائنة متنوعة	١,٠٦٤,٩٨٧	٩٧٦,٤٤١
مصاريف مستحقة ومخصصات	٣,١٥٩,٥٠٤	٢,٨٥٥,١٣٦
مجموع المطلوبات المتداولة	٥,٨٤٣,٥٢٩	٥,٣٧٣,٥٢٧
احتياطات فنية		
احتياطي أخطاء سارية	٣,٠٨٧,٤٠٠	٢,٧٦٠,٥٤٠
احتياطي ادعاءات موقوفة	١٠,١٧١,٩٠٨	١٢,٤٣٧,٨٩٨
احتياطي ادعاءات موقوفة غير مبلغ عنها	٤٤١,٥٤٣	٧١٧,٦٧١
مجموع الاحتياطيات الفنية	١٣,٧٠٠,٨٥١	١٥,٩١٦,١٠٩
حقوق المساهمين		
راس المال	٥,٥١٢,٥٠٠	٥,٥١٢,٥٠٠
احتياطي علاوة إصدار	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
احتياطي إجباري ١٠%	٢٢٣,٣٩٦	٢٣٢,٩٠٢
احتياطي عام	٢٨٥,١٧٠	٢٩٤,٦٧٦
أرباح مستبقاه	٣٦,٣١٦	٧٢,٢٣٤
حقوق المساهمين	٦,١٣٢,٣٨٢	٦,١٨٧,٣١٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٥,٩١٧,٧١٠	٢٧,٨٠٥,٧٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

الموجودات المتداولة	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٣٢٦,١٦٠	٤٢٠,٢٢٣
ودائع لأجل لدى بنوك محلية	١١,١١٧,٠٩٥	١٥,٥٠٠,٠٧٩
أوراق قبض	٦٦٦,٤٠٥	٧٠١,٢٧٩
ذمم عملاء التأمينات وحسابات مدنية أخرى	٥,٨٩٠,٩٧٧	٤,٨٣٥,٠٠٦
مجموع الموجودات المتداولة	١٢٩,٦٤٠	٤٣٨,٢٢٦
قروض لأجل للغير	٢,١٠٦,٤٩٦	١,٨٣٨,٦٧٧
دفعات على استثمارات	٢٠,٢٣٦,٧٧٣	٢٣,٧٣٣,٥٥٠
استثمارات	٣,٤٢٤,٥٤٢	٢,٤٩٥,٢١٤
عقارات	٢,٧٤٠,٩٥٥	١,٩٠٣,٦٥٨
الموجودات الثابتة – بالصافي	٨٢٣,٢٦٦	٧٢٦,١٥٧
مجموع استثمارات الموجودات غير	٦,٩٨٨,٧٦٣	٥,١٢٥,٠٢٩
مجموع الموجودات	٢٧,٢٢٥,٥٣٦	٢٨,٨٥٨,٥٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣

المطلوبات وحقوق المساهمين المطلوبة	سنة ٢٠٠٢	سنة ٢٠٠٣
أوراق دفع	١١٧,٢٣١	٢٨٠,٠٦٧
ذمم شركات التأمين	١,٠٦٧,٤٦١	٦٧٦,٥٣٨
حسابات دائنة متنوعة	١,٢١٧,٣٥٣	١,٢٤٨,٤٣٣
مصاريف مستحقة ومخصصات	٢,٢٥٣,٢٦٩	٣,١٦٥,٥١٢
مجموع المطلوبات المتداولة	٤,٦٥٥,٣١٤	٥,٣٧٠٣٥٥٠
احتياطات فنية		
احتياطي أخطاء سارية	٢,١٤٢,٩٣٤	٢,٠١٦,٠٧٨
احتياطي ادعاءات موقوفة	١٣,٢٦٧,٩٣١	١٣,٥٧٠,٠٥١
احتياطي ادعاءات موقوفة غير مبلغ عنها	٦٠٧,٨٠٠	٥٣٥,٥١٧
مجموع الاحتياطيات الفنية	١٦,٠١٨,٦٦٥	١٦,١٢١,٦٤٦
حقوق المساهمين	٣٥٦,٠٢٩	٤٨٠,٨٨١
رأس المال	٥,٥١٢,٥٠٠	٥,٥١٢,٥٠٠
احتياطي علاوة إصدار	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
احتياطي إجباري ١٠%	٢٣٦,٣٣٦	٣٢٨,٧٠٨
احتياطي عام	٢٩٨,١١٠	٣٩٠,٤٨٢
أرباح مستبقاة	٧٣,٥٨٢	٢٧,٥٦٢
أرباح مقترح توزيعها		٥٥١,٢٥٠
حقوق المساهمين	٦,١٩٥,٥٢٨	٦,٨٨٥,٥٠٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٧٠,٢٢٥,٥٣٦	٢٨,٨٥٨,٥٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان الأرباح والخسائر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

ربح دوائر التأمين	٢٠٠٠	٢٠٠١
(خسارة) ربح دائرة تأمين المركبات	١١١,١٦٥	(٢٧٧,٤٥٨)
ربح دائرة تأمين الحوادث العامة والهندسية	٦٢٠,٧٣٠	٣٣٧,٤٩٦
ربح دائرة تأمين الحريق والسرقة	٣٣٦,٤١٠	٣٥١,٧٤٤
ربح دائرة تأمين أخطار النقل البحرية	٣٨,٠٦٥	٣٠,٥٤٣
ربح دوائر التأمين	١,١٠٦,٣٧٠	٤٤٢,٣٢٥
مصاريف إدارية وعمومية غير موزعة	(٢٣١,٩٠٢)	(١٨٦,٩٩٠)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٣٣٥,٩٩٣)	(٥٢٥,٣٢٠)
مخصص وخسائر استثمارات	(٩٨٢,٣٠٠)	(١٢٠,٠٠٠)
الاستهلاكات والإطفاء	(٣٠٣,٧٢٤)	(٣١٢,١٢٩)
إيرادات متنوعة	٢,٥٧٥	١,٦١٦
أرباح أسهم	٨٥,٠٦٠	٦,٥٨٢
فوائد مكتسبة	٦١٨,٠٨٤	٧٨٨,٩٧٨
صافي ربح (خسارة) السنة قبل الضريبة	(٤١,٨٣٠)	٩٥,٠٦٢
مخصصات للضرائب وأخرى	(٢٥,٨٠٠)	(٥٤,١٢٣)
صافي ربح (خسارة) السنة بعد الضرائب	(٦٧,٦٣٠)	٥٤,٩٣٠
عائد ربح (خسارة) الأساسي للسهم الواحد	(٠,٠١٢)	٠,٠١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٠١	ربح دوائر التأمين
٦١٨,٩٦٣	٨٤٥,٧٨٣	ربح دائرة تأمين المركبات
٢١٩,٧٨٤	٤١٢,٦٧١	ربح دائرة تأمين الحوادث العامة والهندسية
٢٧٠,١٠٨	١٢٨,٦٢٩	ربح دائرة تأمين الحريق والسرقة
٣١,٤٢٣	٣٥,٠٠٦	ربح دائرة تأمين أخطار النقل البحرية
١,١٤٠,٢٧٨	١,٢٢٤,٠٨٩	ربح دوائر التأمين
(١٤٥,٣٢٦)	(١٤٣,٦٧٨)	مصاريف إدارية وعمومية غير موزعة
٣٣,٨٠٢	١٥٧,٢٣٠	فائض مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(١,٢٤١,٥٩٥)	(٣٢٥,٥٦٢)	خسائر استثمارات
(٢٦٢,٩٢١)	(٢٢٧,٨٤٩)	الاستهلاكات
٦,٣٥٧	٢,٥٩١	إيرادات متنوعة
(٤٦٩,٤٠٥)	٦٨٦,٨٢١	
٥٠٣,٧٥٠	٤١٩,٣٠١	فوائد مكتسبة
٣٤,٣٤٥	١,١٠٦,١٢٢	صافي ربح السنة قبل الضريبة
(٢٦,١٢٩)	(٣٦٧,١٤٨)	مخصصات للضرائب
٨,٢١٦	٧٣٨,٩٧٤	صافي ربح السنة بعد الضرائب
----	(٤٩,٠٠٠٩)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٨,٢١٦	٦٨٩,٩٧٤	صافي ربح السنة
٠,٠٠١٥	٠,١٢٥٢	عائد الربح الأساسي للسهم الواحد
٥,٥١٢,٥٠٠	٥,٥١٢,٥٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأهلية للتأمين المساهمة العامة المحدودة
غزة – فلسطين
الميزانية العمومية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

الموجـــــودات	إيضاح رقم	٢٠٠٤ دولار أمريكي	٢٠٠٣ دولار أمريكي
الموجودات المتداولة			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		٣٥٣,٦٨٠	٤٢٠,٢٢٤
ودائع لأجل لدى بنوك محلية		١٧,٥٥٩,٠٥٤	١٥,٥٠٠,٠٧٩
أوراق قبض		١,٠٢٢,٥٥٧	٧٠١,٢٧٩
ذمم عملاء التأمينات	٣	٤,١٧٤,١٤٦	٣,١٨٢,١٩٨
حسابات مدينة أخرى		١,٠٧٨,٦١٩	٦٩٢,٦٧١
موجودات مالية للمتاجرة		٩٣٠,٣٨٤	٩٥٦,٧١٢
مجموع الموجودات المتداولة		٢٥,١١٨,٤٤٠	٢١,٤٥٣,١٦٣
قروض لأجل للغير	٤	١٣٥,١٢٧	٢,٤٩٦,٧٦٤
استثمارات في أراضي	٥	٣,٩٤٢,٠٦٦	١,٤٣٢,٦٥٠
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		١,٩٥٢,٩٢٠	١,٠٣٩,٣٠٠
استثمارات في شركات ذات علاقة		١,٠٨٤,٩٢٨	١,٧٤٠,٠٠٠
ممتلكات بالصافي	٦	٩٣٥,٤٧٦	٧٢٦,١٥٧
مباني تحت الإنشاء		٧٧,٣٦٥	-
مجموع الاستثمارات والممتلكات		٨,١٢٧,٨٨٢	٧,٤٣٤,٨٧١
مجموع الموجودات		**٣٣,٢٤٦,٣٢٢**	**٢٨,٨٥٨,٥٧٩**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأهلية للتأمين المساهمة العامة المحدودة
غزة – فلسطين
الميزانية العمومية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

المطلوبات وحقوق المساهمين	إيضاح رقم	٢٠٠٤ دولار أمريكي	٢٠٠٣ دولار أمريكي
المطلوبات المتداولة			
أوراق دفع		١,٧٢٣,٩٥٤	٢٠٨,٠٦٨
ذمم شركات إعادة تأمين خارجية		٥٠٠,٧٨٩	٦٩٢,٦١٠
حسابات دائنة متنوعة	٧	١,٨٧٧,٥٢١	١,٢٦١,٨١٦
مصاريف مستحقة ومخصصات		١,٩٤٤,١٤٥	٣,١٦٥,٥١٢
مجموع المطلوبات المتداولة		٦,٠٤٦,٤٠٩	٥,٤٠٠,٠٠٦
أوراق دفع تستحق بعد أكثر من عام		٣٩٥,٧٧٧	---
احتياطيات فنية			
احتياطي أخطار سارية	٨	٢,٧٦٨,١٤٣	٢,٠١٦,٠٧٨
احتياطي ادعاءات موقوفة		١٥,٧٤٢,١١٨	١٣,٥٧٠,٠٥٠
احتياطي ادعاءات غير مبلغ عنها		٦١٤,٧١٩	٥٣٥,٥١٧
مجموع الاحتياطات الفنية		١٩,١٢٤,٩٨٠	١٦,١٢١,٦٤٥
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		٥٨٧,٣٦٠	٤٨٠,٨٨١
حقوق المساهمين			
رأس المال	١	٥,٧٨٨,١٢٥	٥,٥١٢,٥٠٠
احتياطي علاوة إصدار		٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
احتياطي إجباري-١٠ بالمائة		٤٢٩,٤٩٨	٣٢٨,٧٠٨
احتياطي عام		٤٩١,٢٧٢	٣٩٠,٤٨٢
أرباح مستبقاه		١٨,٤٩٥	٢٧,٥٦٢
صافي أرباح مقترح توزيعها	٩	٢٨٩,٤٠٦	٥٥١,٢٥٠
حقوق المساهمين		٧,٠٩١,٧٩٦	٦,٨٨٥,٥٠٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**٣٣,٢٤٦,٣٢٢**	**٢٨,٨٨٨,٠٣٤**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأهلية للتأمين المساهمة العامة المحدودة
غزة – فلسطين
بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

٢٠٠٣	٢٠٠٤	إيضاح	البيـــــــان
			ربح دوائر التأمين
٨٤٥,٧٨٣	٦٣٩,٣٧١		ربح دائرة تأمين المركبات
٢١٤,٦٦٩	٢٩٧,٦٢٤		ربح دائرة تأمين الحوادث العامة والهندسية
١٢٨,٦٣١	١٨٨,٢٢٢		ربح دائرة تأمين الحريق والسرقة
٣٥,٠٠٦	٢٥,٢٩٢		ربح دائرة تأمين أخطار النقل البحري
١,٢٢٤,٠٨٩	١,١٥٠,٥٠٩	١٠	دوائر التأمين
(١٤٣,٦٧٨)	(١٤٩,٧٩١)	١١	مصاريف إدارية وعمومية غير موزعة
١٥٧,٢٣٠	٥٨,٣٤٩		فائض مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
(٣٢٥,٥٦٢)	---		خسائر استثمارات
---	٧,٢٢١		أرباح الأسهم
(٢٢٧,٨٤٩)	(٢٢٨,١٢٨)		الاستهلاكات
٢,٥٩١	٨,٥٣١		إيرادات متنوعة
٦٨٦,٨٢١	٨٤٦,٦٩١		
٤١٩,٣٠١	٣٥٩,٣٨٥	١٢	فوائد مكتسبة
١,١٠٦,١٢٢	١,٢٠٦,٠٧٦		صافي ربح السنة قبل الضرائب
(٣٦٧,١٤٨)	(٣٩٩,٧٥١)		مخصصات للضرائب
٧٣٨,٩٧٤	٨٠٦,٣٢٥		**صافي ربح السنة بعد الضرائب**
(٤٩,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٦٨٩,٩٧٤	٧٧١,٣٢٥		**صافي ربح السنة**
٠,١٢٥٢	٠,١٣٣٣		عائد الربح الأساسي للسهم الواحد
٥,٥١٢,٥٠٠	٥,٧٨٨,١٢٥		عدد الأسهم

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الأهلية للتأمين المساهمة العامة المحدودة
غزة – فلسطين
بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤

(المبالغ المدرجة بالدولار الأمريكي)

البيـــــان	صافي أرباح مقترح توزيعها	رأس المال	احتياطي علاوة إصدار	إحتياطي إجباري	إحتياطي عام	أرباح مستبقاه
رصيد ١يناير٢٠٠٢	٥,٥١٢,٥٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٣٦,٣٣٦	٢٩٨,١١٠	٧٣,٥٨٢	---
صافي ربح السنة	---	---	---	---	٦٨٩,٩٧٤	---
محول للاحتياطي الإجباري			٩٢,٣٧٢		(٩٢,٣٧٢)	
محول للاحتياطي العام				٩٢,٣٧٢	(٩٢,٣٧٢)	
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين					(٥٥١,٢٥٠)	٥٥١,٢٥٠
رصيد ١ يناير ٢٠٠٤	٥,٥٤١,٥٠٠	٧٥,٠٠٠	٣٢٨,٧٠٨	٣٩٠,٤٨٢	٢٧,٥٦٢	٥٥١,٢٥٠
توزيع أرباح نقدية						(٢٧٥,٦٢٥)
توزيع أرباح عينية –أسهم-	٢٧٥,٦٢٥					(٢٧٥,٦٢٥)
صافي ربح السنة						٧٧١,٣٢٥
محول للاحتياطي الإجباري				١٠٠,٧٩٠	(١٠٠,٧٩٠)	
محول للاحتياطي العام				١٠٠,٧٩٠	(١٠٠,٧٩٠)	
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين					(٥٧٨,٨١٢)	٥٧٨,٨١٢
دفعات على توزيعات للسنة						(٢٨٩,٤٠٦)
رصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤	٥,٧٨٨,١٢٥	٧٥,٠٠٠	٤٢٩,٤٩٨	٤٩١,٢٧٢	١٨,٤٩٥	٢٨٩,٤٠٦

إن الإيـــضاحات المرفقـــة تـــشكل جـــزءاً مـــن هـــذه البيانـــات الماليـــة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل المالي لشركة الأهلية للتأمين:

أولاً: نسب السيولة:

* نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة
مجموع الخصوم المتداولة

نسبة التداول لعام ٢٠٠٠ = ١٤،٠٤٨،٦١٣ = ٢,٤ مرة
٥٨٤٣٥٢٩

نسبة التداول لعام ٢٠٠١ = ١٥،٩٩٣،٩٠٣ = ٢,٩٨مرة
٥٣٧٣٥٢٧

نسبة التداول لعام ٢٠٠٢ = ٢٠٢٣٦٧٧٣ = ٤,٣٥ مرة
٤٦٥٥٣١٤

نسبة التداول لعام ٢٠٠٣ = ٢١،٤٥٣،١٦٣ = ٣,٩٧ مرة
٥،٤٠٠،٠٠٦

نسبة التداول لعام ٢٠٠٤= ٢٥،١١٨،٤٤٠ = ٤,١٥ مرة
٦،٠٤٦،٤٠٩

تعني هذه النسبة مقدار تغطية الوحدات النقدية من الأصول المتداولة للوحدات النقدية من الخصوم المتداولة فانخفاض تلك النسبة يشير الى وجود مشكلة في السيولة لدى المنشآت أي كلما زادت هذه النسبة عن واحد صحيح كلما كان ذلك مؤشراً جيداً ودل ذلك على قدرة الأصول المتداولة على تغطية وسداد الخصوم المتداولة، ونلاحظ مما سبق قدرة النسبة على تجاوز الواحد الصحيح بدءاً من عام ٢٠٠٠ حيث كانت النسبة٢,٤ مرة وانتهاء بعام ٢٠٠٤ وارتفاع النسبة إلى ٤,١٥ مرة وهذا يعتبر مؤشراً جيداً لارتفاع نسبة السيولة لدى الشركة.
ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمار في الأصول المتداولة وعدم كفاءة استغلال الزيادة في الأصول الاستغلال الجيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* نسبة السيولة السريعة = مجموع الأصول المتداولة - المخزون
مجموع الخصوم المتداولة

ونظراً لأن المعاملات التي تقوم بها شركات التأمين التي لا تشمل تخزين بضاعة أو عمليات البيع والشراء فإن نتائج نسب السيولة السريعة سوف تكون مساوية لنتائج نسب التداول.

ثانيا: نسب النشاط:

معدل دوران الأصول:

* معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات
مجموع الأصول

معدل دوران إجمالي الأصول لعام ٢٠٠٠ = ١٢،١٦٨،٣٢٣ = -٠,٤٦٩٥ مرة
٢٥،٩١٧،٧١٠

معدل دوران إجمالي الأصول لعام ٢٠٠١ = ٩،٤١٩،٩٤٧ = 0. l٣٣٨٨ مرة
٢٧،٨٠٥،٧٧٢

معدل دوران إجمالي الأصول لعام ٢٠٠٢ = ٨،٢١٤،١٣٥ = 0.٣٠١٧ مرة
٢٧،٢٢٥،٥٣٦

معدل دوران إجمالي الأصول لعام ٢٠٠٣ = ٨،٦٤٥،٣٠١ = 0.٢٩٩٣ مرة
٢٨،٨٨٨،٠٣٤

معدل دوران إجمالي الأصول لعام ٢٠٠٤ = ١٠،٩٦٥،٨٤٨= 0.٣٢٩٨ مرة
٣٣,٢٤٦,٣٢٢

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال مجموع الأصول المتوفرة لدى المنشأة في توليد المبيعات، فإذا كان معدل الدوران للأصول مرتفع دل ذلك على أن المنشأة تستغل أصولها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكفاءة في توليد المبيعات أما لو انخفض المعدل فهذا يحتم على المنشأة إما أن تستخدم أصولها بصورة أكثر كفاءة أو أن تتخلص منها، فنجد إنها كانت مرتفعة في عام ٢٠٠٠ وبدأت بالانخفاض في السنوات التي تليها وهذا يعني عدم الكفاءة في استغلال أصول الشركة.

* معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات
الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة لعام ٢٠٠٠ = ١٢،١٦٨،٣٢٣ = ٩,٩٦٤٦ مرة
١٢٢١١٥٤

معدل دوران الأصول الثابتة لعام ٢٠٠١ = ٩،٤١٩،٩٤٧ = ٨,٩٥٥٦ مرة
١٠٥١٨٥٠

معدل دوران الأصول الثابتة لعام ٢٠٠٢ = ٨،٢١٤،١٣٥ = ٩,٩٧٧٥ مرة
٨٢٣٢٦٦٦

معدل دوران الأصول الثابتة لعام ٢٠٠٣ = ١٢٢٤٠٨٩ = ١١,٩٠٥٦ مرة
٧٢٦١٥٧

معدل دوران الأصول الثابتة لعام ٢٠٠٤ == ١٠،٩٦٥،٨٤٨= ١٠,٨٢٦٨ مرة
١٠١٢٨٤١

توضح هنا مدى مساهمة الأصول الثابتة في توليد المبيعات، وزيادة النسبة تشير الى حسن استغلال تلك الأصول وارتفاع النسبة الملحوظ هذا يرجع الى عدم وجود أصول ثابتة بشركات التأمين كالمصانع والمنشآت المنتجة.

الأصول المتداولة = صافي المبيعات
أصول متداولة

معدل دوران الأصول المتداولة لعام ٢٠٠٠ = ٩،٤١٩،٩٤٧ = ٠.٠٨٢ مرة
١٤٠٤٨٦١٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل دوران الأصول المتداولة لعام ٢٠٠١ = ٤٤٢٣٢٥ = ٠.0٢٧ مرة
١٥٩٩٣٩٠٣

معدل دوران الأصول المتداولة لعام ٢٠٠٢ = ١١٤٠٢٧٨ = ٠.0٥٦ مرة
٢٠٢٣٦٧٧٣

معدل دوران الأصول المتداولة لعام ٢٠٠٣ = ١٢٢٤٠٨٩ = ٠.0٥٣ مرة
٢١٤٥٣١٦٣

معدل دوران الأصول المتداولة لعام٢٠٠٤ = ١,١٥٠,٥٠٩ = ٠.0٤٦ مرة
٢٥,١١٨,٤٤٠

يتضح مما سبق أن كل دولار مستثمر في الأصول المتداولة ينتج عنه إيراد٠.0٨٢ مرة في عام ٢٠٠٠، وانخفاضها في عام ٢٠٠١، ومن ثم ارتفاعها في عام ٢٠٠٢ بمقدار ٠.0٥٦ مرة وعام ٢٠٠٣ بمقدار ٠.0٥٣ مرة وانتهاء ب٢٠٠٤بنسبة٠.0٤٦ مرة وذلك بسبب ارتفاع رصيد الأصول المتداولة بالنسبة للإيرادات التي تحققها الشركة.

معدل دوران الذمم = صافي إيراد
رصيد الذمم المدينة

معدل دوران الذمم لعام ٢٠٠٠ = ١١٦٠٣٧٠ = ٠,٢٠ مرة
٥٧٥٧٨٣٢

معدل دوران الذمم لعام ٢٠٠١ = ٤٤٢٣٢٥ = ٠,٠٨١ مرة
٥٤٢١٦٦٦

معدل دوران الذمم لعام ٢٠٠٢ = ١١٤٠٢٧٨ = ٠,١٩٤ مرة
٥٨٩٠٩٧٧

معدل دوران الذمم لعام ٢٠٠٣ = ١٢٢٤٠٨٩ = ٠,٢٢٧ مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١٨٢١٩٨

معدل دوران الذمم لعام ٢٠٠٤ = ١,١٥٠,٥٠٩ = ٠,٢٧٥ مرة
٤,١٧٤,١٤٦

تعكس هذه النسبة مدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم ويتضح انخفاض معدل دوران الـــذمم في السنوات ككل وخاصة في عام ٢٠٠١.

ثالثاً: نسب الربحية:

العائد على مجموع الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة
مجموع الأصول

العائد على مجموع الأصول لعام ٢٠٠٠ = -٦٧٦٣٠ = -٠,٢٦%
٢٥٩١٧٧١٠

العائد على مجموع الأصول لعام ٢٠٠١ = ٥٤٩٣٠ = ٠,٢٠%
٢٧٨٠٥٧٧٢

العائد على مجموع الأصول لعام ٢٠٠٢ = ٨٢١٦ = ٠,٠٣٠%
٢٧٢٢٥٥٣٦

العائد على مجموع الأصول لعام ٢٠٠٣ = ٦٨٩٩٧٤ = ٢,٣٩%
٢٨٨٨٨٠٣٤

العائد على مجموع الأصول لعام ٢٠٠٤ = ٧٧١٣٢٥ = ٢,٣٢%
٣٣٢٤٦٣٢٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ مما سبق انخفاض النسب في السنوات الثلاث الأولى وارتفاعها في السنة الرابعة ٢٠٠٣ بنسبة ٢,٣٩% والسنة التي تليها وهذا يدل على عدم كفاءة استخدام أصول الشركة في تحقق إيرادات لها ويعتبر هذا مؤشراً سلبياً، والنتيجة السالبة في عام ٢٠٠٠ ذلك لأن الشركة حققت خسارة في صافي الدخل وذلك لأن الأرباح التي حققتها من دوائر التأمين لم تغطي المصاريف المترتبة على الشركة كما هو مثبت في قائمتي الدخل والأرباح والخسائر.

* العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة
حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٠ = -٦٧٦٣٠ = -١,١%
٦١٣٢٣٨٢

العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠١ = ٥٤٩٣٠ = ٠,٨٩%
٦١٨٧٣١٢

العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٢ = ٨٢١٦ = ٠,١٣%
٦٨٨٥٥٠٢

العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٣ = ٦٨٩٩٧٤ = ١٠,٠٢%
٦٨٨٥٥٠٢

العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠٠٤ = ٧٧١٣٢٥ = ١٠,٨٨%
٧،٠٩١،٧٩٦

ويتضح مما سبق أن كل ١٠٠ دولار من حقوق الملكية حققت خسائر في عام ٢٠٠٠ بنسبة -١,١%، وحققت ربحاً في ٢٠٠١ بنسبة ٠,٨٩% وكما نلاحظ انخفاض النسبة في ٢٠٠٢ بنسبة ٠,١٣%، وارتفاع ملحوظ في ٢٠٠٣ بنسبة ١٠,٠٢% و١٠,٨٨% في٢٠٠٤ وذلك لأن الشركة حققت خسائر في صافي الدخل ولأنها تبنت سياسة زيادة الاحتياطيات لمواجهة الأخطار السارية والمفاجأة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* العائد على رأس المال العامل = صافي الدخل بعد الضريبة
رأس المال العامل

رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة)

* رأس المال العامل لعام ٢٠٠٠ = ١٤٠٤٨٦١٣ – ٥٨٤٣٥٢٩ = ٨٢٠٠٨٤

العائد على رأس المال العامل لعام ٢٠٠٠ = ٦٧٦٣٠- = -٠,٨٢%
٨٢٠٥٠٨٤

* رأس المال العامل لعام ٢٠٠١ = ١٥٩٩٣٩٠٣ – ٥٣٧٣٥٢٧ = ١٠٦٢٠٣٧٦

العائد على رأس المال العامل لعام ٢٠٠١ = ٥٤٩٣٠ = ٠,٠٠٥%
١٠٦٢٠٣٧٦

* رأس المال العامل لعام ٢٠٠٢ = ٢٠٢٣٦٧٧٣ – ٤٦٥٥٣١٤ = ١٥٥٨١٤٥٩

العائد على رأس المال العامل لعام ٢٠٠٢ = ٨٢١٦ = ٠,٥٢%
١٥٥٨١٤٥٩

* رأس المال العامل لعام ٢٠٠٣ = ٢١٤٥٣١٦٣ – ٥٤٠٠٠٠٦ = ١٦٠٥٣١٥٧

العائد على رأس العامل لعام ٢٠٠٣ = ٦٨٩٩٧٤ = ٤,٣%
١٦٠٥٣١٥٧

* رأس المال العامل لعام ٢٠٠٤ = ٢٥١١٨٤٤٠ – ٦٠٤٦٤٠٩ = ١٩٠٧٢٠٣١

العائد على رأس المال العامل لعام ٢٠٠٤ = ٧٧١٣٢٥ = ٤,٠٤%
١٩٠٧٢٠٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح للشركة ونلاحظ في سنة ٢٠٠٠ عدم قدرة الأصول على تحقق أرباح للشركة وذلك بسبب خسارة الشركة ونلاحظ ارتفاعها في السنوات الأربعة اللاحقة وذلك نتيجة الأرباح التي حققتها الشركة ولـصغر حجـم الخـصوم المتداولة بالنسبة للأصول.

رابعاً: نسب المديونية:

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول = مجموع الالتزامات المتداولة / مجموع الأصول

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول لعام ٢٠٠٠ = ٥٨٤٣٥٢٩ / ٢٥٩١٧٧١٠ = ٧٦,٣٤%

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول لعام ٢٠٠١ = ٥٣٧٣٥٢٧ / ٢٧٨٠٥٧٧٢ = ٧٧,٧٥%

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول لعام ٢٠٠٢ = ٤٦٥٥٣١٤ / ٢٧٢٢٥٥٣٦ = ٧٧,٢٤%

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول لعام ٢٠٠٣ = ٥٤٠٠٠٠٦ / ٢٨٨٨٨٠٣٤ = ٧٦,١٦%

- نسب الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول لعام ٢٠٠٤ = ٦٠٤٦٤٠٦ / ٣٣٢٤٦٣٢٢ = ٧٨,٦٧%

تقيس هذه النسب درجة مساهمة الدائنين إلى مجموع الأصول، ونلاحظ ارتفاع نسبة مـساهمة الدائنين في الأصول في سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٧٦,٣٤% والسنوات التي تليها.

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية = مجموع الالتزامات / حقوق الملكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠٠ = ٥٨٤٣٥٢٩ / ٦١٣٢٣٨٢ = ٩٥,٢%

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠١ = ٥٣٧٣٥٢٧ / ٦١٨٧٣١٢ = ٨٦,٨%

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠٢ = ٤٦٥٥٣١٤ / ٦١٩٥٥٢٨ = ٧٥,١٤%

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠٣ = ٥٤٠٠٠٠٦ / ٦٨٨٥٥٠٠ = ٧٨,٤٣%

- نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لعام ٢٠٠٤ = ٦٠٤٦٤٠٦ / ٧٠٩١٧٩٦ = ٨٥,٢٦%

يتضح مما سبق أن كل ١٠٠% من حقوق الملكية يقابله ٨٥,٢% وهذا يعني أن الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير تفوق حقوق الملكية في السنوات الأربع السابقة وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة والدائنين.

ومما سبق يتضح لنا أهمية التحليل المالي الذي هو إحدى أدوات المراجعة التحليلية بالنسبة لمراجع الحسابات الذي قد يساهم في تخطيط وأداء عملية المراجعة وتطويرها حيث يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وبإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثالث

التحليل الإحصائي ومناقشة فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التحليل الإحصائي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة.

منهج الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي، ولهذه الدراسة بُعد ميداني تطبيقي يتعلق في مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، وإجراء دراسة ميدانية تهتم بمهنة المراجعة وتطويرها للوصول إلى أفضل النتائج من خلال الاستبيانات (Questionnaire) التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science).

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة كلاً من أصحاب أو مدراء مكاتب المراجعة أو مساعديهم، والتي بلغ عددهم(٨٥)، وقد استخدمت الباحثة طريقة المسح الشامل لجمع البيانات، وبذلك تم توزيع ٨٥ استبانة لكل فرد من أفراد المجتمع، وتم استرجاع ٨٢ منها، واستبعد من التحليل استبانتين لعدم جدية الإجابة عليهما، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل ٨٠ استبانة. والجداول التالية تبين خصائص مجتمع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

يبين توزيع المجتمع حسب متغير الجنس، حيث بلغت النسبة المئوية للذكور ٩٦,٢ %، و النسبة المئوية للإناث ٣,٨ %

جدول رقم (١)

توزيع المجتمع حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٧٧	٩٦,٢
أنثى	٣	٣,٨
المجموع	**٨٠**	**١٠٠,٠**

جدول رقم (٢)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر، حيث يتبين أن ٣٧,٥ % من أفراد المجتمع الخاضعين للدراسة تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، و٣٢,٥ % تراوحت أعمارهم من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، و٢٠,٠ % تراوحت أعمارهم من ٤٠ سنة إلى اقل من ٥٠ سنة، و١٠,٠ % من أفراد المجتمع تساوي أو تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة.

جدول رقم (٢)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٣٠ سنة	٣٠	٣٧,٥
من ٣٠ إلى اقل من ٤٠ سنة	٢٦	٣٢,٥
٤٠ إلى اقل من ٥٠ سنة	١٦	٢٠,٠
٥٠ سنة فأكثر	٨	١٠,٠
المجموع	**٨٠**	**١٠٠,٠**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث تبين أن ٥,٠ % من أفراد المجتمع يحملون شهادة الدبلوم، و٨٦,٢ % من أفراد المجتمع يحملون شهادة البكالوريوس، و٨,٨% من أفراد المجتمع حاصلين على شهادة الماجستير.

جدول رقم (٣)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	٤	٥,٠
بكالوريوس	٦٩	٨٦,٢
ماجستير	٧	٨,٨
المجموع	٨٠	١٠٠,٠

جدول رقم (٤)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص، حيث تبين أن ٨٦,٣ % من أفراد المجتمع متخصصون في المحاسبة، و٧,٥ % من أفراد المجتمع متخصصون بالإدارة، و٦,٢% من أفراد المجتمع متخصصون في الاقتصاد.

جدول رقم (٤)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	٦٩	٨٦,٣
إدارة أعمال	٦	٧,٥
اقتصاد	٥	٦,٢
المجموع	٨٠	١٠٠,٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية، حيث تبين أن ٤٦,٣% من أفراد المجتمع حاصلين على شهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA، و٦,٣ % من أفراد المجتمع حاصلين على الشهادة الأمريكية CPA، و٦,٣% من أفراد المجتمع حاصلين على الشهادة البريطانية ACCA, CA، وبقية أفراد المجتمع والتي تبلغ نسبتهم ٤١,١ % غير حاصلين على أي شهادة.

جدول رقم (٥)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA	٣٧	٤٦,٣
أمريكية CPA	٥	٦,٣
بريطانية ACCA, CA	٥	٦,٣
لا يوجد شهادة	٣٣	٤١,١
المجموع	٨٠	١٠٠,٠

جدول رقم (٦)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي، حيث تبين أن ٣٥,٠% من أفراد المجتمع هم من أصحاب أو شركاء لمكاتب المراجعة، و٢٠,٠ % من أفراد المجتمع حاصلين هم من مراجعي الحسابات العادية، و٣,٨ % من أفراد المجتمع هم من مديري دائرة المراجعة، و٢١,٢% من أفراد المجتمع هم من مديري الحسابات الرئيسية في مكاتب المراجعات، و٢٠,٠% من أفراد المجتمع هم من مراجعي الحسابات المساعدين في مكاتب المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
صاحب أو شريك مكتب المراجعة	٢٨	٣٥,٠
مراجع حسابات عادي	١٦	٢٠,٠
مدير دائرة المراجعة	٣	٣,٨
مراجع حسابات رئيسي	١٧	٢١,٢
مراجع حسابات مساعد	١٦	٢٠,٠
المجموع	٨٠	١٠٠,٠

جدول رقم (٧)

يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، حيث تبين أن ٣٣,٨% من أفراد المجتمع تقل عدد سنوات الخبرة عن ٥ سنوات، و ٣٥,٠ % من أفراد المجتمع تراوح عدد سنوات الخبرة بين ٥ سنوات إلى ١٠ سنوات، و١٨,٨ % من أفراد المجتمع تراوح عدد سنوات الخبرة بين ١١ سنة إلى ١٥ سنة، و٧,٥% من أفراد المجتمع تراوح عدد سنوات الخبرة بين ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة، و ٥,٠% من أفراد المجتمع يزيد عدد سنوات الخبرة أو يساوي ٢٠ سنة.

جدول رقم (٧)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	٢٧	٣٣,٨
من٥- ١٠ سنوات	٢٨	٣٥,٠
١١-١٥ سنة	١٥	١٨,٨
١٦- ٢٠ سنة	٦	٧,٥
٢٠ سنة فأكثر	٤	٥,٠
المجموع	٨٠	١٠٠,٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصف أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة من اجل جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة وهي كما يلي:

تتكون أداة الدراسة من قسمين كما يلي:

القسم الأول:

يحتوي على ٧ فقرات تناولت سمات وخصائص مجتمع الدراسة مثل الجنس والعمر والتخصص و المؤهل الأكاديمي و المسمى الوظيفي، و الشهادة المهنية، و عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني:

يتكون من أربع محاور كما يلي:

المحور الأول: يتكون من ١٨ فقرة وتهدف فقراته إلى قياس العلاقة بين توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

المحور الثاني: يتكون من ١١ فقرة، وتهدف فقراته إلى قياس العلاقة بين تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

المحور الثالث: يتكون من ٢٩ فقرة، وتهدف إلى قياس العلاقة بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

المحور الرابع: يتكون من ١٠ فقرات، وتهدف الى قياس العلاقة بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

وبذلك بلغ عدد فقرات أداة الدراسة ٧٥ فقرة، وقد كانت إجابات كل فقرة من محاور الاستبانة وفق معيار لكارت الخماسي كالتالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	٥	٤	٣	٢	١

صدق وثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بتقنين الاستبيان قبل توزيعه على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صدقه وثباته كالتالي:

صدق الاستبيان: قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

١) صدق المحكمين:

عرضت الباحثة الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التجارة بالجامعة الإسلامية في قطاع غزة متخصصين في الإدارة والمحاسبة والإحصاء وقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٤) محكمين ، وعدلت إذا وافق عليها من (٣) من المحكمين ورفضت إذا وافق عليها اقل من (٢) محكمين، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – انظر ملحق رقم (١).

٢) صدق المقياس:

وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من ٢٠ استبانة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول رقم (٨) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١،٠,٠٥) وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول توافر الكفـاءة المهنيـة والخبـرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليليـة فـي عملية المراجعة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٣٥٨	٠,٠٠١
٢	توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة.	٠,٢١٢	٠,٠٤٥
٣	تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين وفق خطة ملائمة يؤدي الى استخدام المراجعة التحليلية بكفاءة عالية في عملية المراجعة.	٠,٢٨٢	٠,٠٠٧
٤	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد الاختبارات المزمع القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٢٧٧	٠,٠٠٨
٥	المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها.	٠,٣٤١	٠,٠٠١
٦	قدرة وكفاءة المراجع تخفض مخاطر الاكتشاف الى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.	٠,٣٥٠	٠,٠٠١
٧	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.	٠,٤٥٠	٠,٠٠٠
٨	تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة.	٠,٢٠٨	٠,٠٤٩
٩	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة.	٠,٥١٠	٠,٠٠٠
١٠	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع الخارجي.	٠,٤٢٠	٠,٠٠٠
١١	يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.	٠,٦٥٩	٠,٠٠٠
١٢	يقوم المراجع الخارجي عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها	٠,٨١٩	٠,٠٠٠
١٣	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,٤٩٧	٠,٠٠٠
١٤	يتأثر دور وقدرة المراجع في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وظوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية.	٠,٣٢٨	٠,٠٠٢
١٥	إن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٢٤٩	٠,٠١٨
١٦	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.	٠,٢٨٥	٠,٠٠٦
١٧	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.	٠,٣٨١	٠,٠٠٠
١٨	يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح.	٠,٢٨٧	٠,٠٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥**

**** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١**

جدول رقم (٩)

يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١،٠,٠٥) وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (٩)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني وهو تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعةوالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة .

تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٩	إن معرفة المراجع الخارجي عن طريق تدريبه باستعمال معايير المراجعة المهنية يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٢٥٠	٠,٠١٧
٢٠	إن تدريب المراجع الخارجي على معايير المراجعة الدولية يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٧٣٤	٠,٠٠٠
٢١	إن تدريب المراجع الخارجي على قواعد السلوك المهني يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٦٣٤	٠,٠٠٠
٢٢	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادىء التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية.	٠,٢٥٠	٠,٠١٨
٢٣	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق قواعد السلوك المهني التي تحكم مسئولياته والمتعلقة بالاستقلالية- الموضوعية- السرية- الكفاءة المهنية- السلوك المهني- والمعايير التقنية. والتي تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية.	٠,٣٣٤	٠,٠٠١
٢٤	هل أن المراجعة التحليلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية تساعد المراجع الخارجي في تطوير كفائته مما يسمح له بإبداء رأيه العادل بالقوائم المالية.	٠,٧٣٥	٠,٠٠٠
٢٥	هل يعتمد المراجع الخارجي على الاختبارات الأساسية من خلال اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.	٠,٤٢٣	٠,٠٠٠
٢٦	التأكد من إجراءات المراجعة وكفايتها عن طريق المراجعة التحليلية للوصول الى قناعة بأن الإجراءات التي قام بها المراجع كانت كافية وذلك عندما تكون نتائج المراجعة التحليلية منسجمة مع القناعات التي تكونت لدى المراجع.	٠,٢٣٧	٠,٠٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٧	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها.	٠,٣١٨	٠,٠٠٢
٢٨	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين.	٠,٤٦٨	٠,٠٠٠
٢٩	هل أن استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج الى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة.	٠,٨٢٣	٠,٠٠٠

*** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥**

**** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١**

جدول رقم (١٠)

يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠٥،٠,٠١) وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٠)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث وهو مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٣٠	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها.	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠
٣١	يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.	٠,٣٥٣	٠,٠٠١
٣٢	يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح.	٠,٢٧٨	٠,٠٠٨
٣٣	يطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح.	٠,٢٩٦	٠,٠٠٥
٣٤	يطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة.	٠,٤٠٢	٠,٠٠٠
٣٥	التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.	٠,٤٩٨	٠,٠٠٠
٣٦	نسب التداول تستخدم لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات الشركة المتداولة.	٠,٤٢٧	٠,٠٠٠
٣٧	تطبق نسبة السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل	٠,٤٥٨	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	دون الاعتماد على المخزون السلعي.		
٣٨	معدل الفاصل الزمني الدفاعي الاساسى يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل الى نقدية وتدافع عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية.	٠,٥٣٤	٠,٠٠٠
٣٩	تستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل اجمالى أصولها.	٠,٣٨٢	٠,٠٠٠
٤٠	هل تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة.	٠,٧٤٩	٠,٠٠٠
٤١	هل أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول.	٠,٦١٩	٠,٠٠٠
٤٢	يتم استخدام نسبة الديون الإجمالية الى الأصول لقياس مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول	٠,٥٢٢	٠,٠٠٠
٤٣	تطبق نسبة الديون الإجمالية الى حقوق الملكية لقياس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة	٠,٥٥٨	٠,٠٠٠
٤٤	يستخدم معدل اكتساب الفوائد لقياس مدى قدرة الأرباح التي تحققها الشركة على الوفاء بفوائدها	٠,٦٥٣	٠,٠٠٠
٤٥	معدل التدفقات النقدية الخارجية يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي	٠,٦٤١	٠,٠٠٠
٤٦	النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية	٠,٤٥٥	٠,٠٠٠
٤٧	النسب المالية للنشاط التي هي من طرق المراجعة التحليلية تتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الأصول المختلفة للشركة.	٠,٦٣٤	٠,٠٠٠
٤٨	يطبق معدل دوران المخزون عن طريق النسب المالية لقياس عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها الى مبيعات خلال السنة الواحدة.	٠,٥٣٤	٠,٠٠٠
٤٩	معدل دوران المدينين عن طريق النسب المالية هي الدورة التي تبدأ من تاريخ تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة.	٠,٤٢٥	٠,٠٠٠
٥٠	يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام الشركة لأصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية.	٠,٣٧٩	٠,٠٠٠
٥١	يستخدم معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.	٠,٣٩١	٠,٠٠٠
٥٢	نسب النمو عن طريق النسب المالية تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية.	٠,٣٧٠	٠,٠٠٠
٥٣	نسب التقييم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى إنجازات الشركة حيث أنها تعكس التأثير المشترك لكل من نسب المخاطرة ونسب العائد.	٠,٦٢٢	٠,٠٠٠
٥٤	نسبة سعر السهم الى أرباحه عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى المقارنة بين أسهم الشركات المختلفة.	٠,٤٤٧	٠,٠٠٠
٥٥	نسبة سعر السهم الى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها.	٠,٧٤٥	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٦	التحليل المالي بالنسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.	٠,٢٣٤	٠,٠٢٦
٥٧	المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية تستخدم لمقارنة نسب الشركة المالية لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع.	٠,٥٢٣	٠,٠٠٠
٥٨	المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المجال.	٠,٣٦٣	٠,٠٠٠

*** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥**

**** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١**

جدول رقم (١١):

يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع وهو قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (٠,٠١،٠,٠٥) وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١١)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٥٩	قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات تؤدي الى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٠,٥٨٠	٠,٠٠٠
٦٠	وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم	٠,٦٦٩	٠,٠٠٠
٦١	مدى توفير الجمعيات المهنية كتب وإرشادات متعلقة حول عملية المراجعة والأساليب الحديثة التي تطرأ على عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.	٠,٢٣٣	٠,٠٢٧
٦٢	دور الجمعيات المهنية في تدريب وتأهيل المراجعين حتى يكفل استخدامهم للأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.	٠,٢٦٠	٠,٠١٣
٦٣	إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها.	٠,٣٣٩	٠,٠٠١
٦٤	تعتقد بأنه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية	٠,٣٢٥	٠,٠٠٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا.		
٦٥	تتعلق رقابة الجودة بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية.	٠,٣٥٢	٠,٠٠١
٦٦	تعتقد بأن على الجمعيات المهنية في قطاع غزة أن تقوم بإنشاء قسم لديها خاصاً لرقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة.	٠,٥٨٧	٠,٠٠٠
٦٧	تعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية.	٠,٣٣٦	٠,٠٠١
٦٨	تعتقد بأنه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة الى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة.	٠,٤٤٣	٠,٠٠٠

***معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥**
**** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١**

٣) الصدق البنائي:

يبين مدى ارتباط كل مجال من المحاورالأربعة بدرجة الفقرات الكلية للاستبيان، ويوضح جدول رقم (١٢) أن محتوى كل مجال من المحاور الأربعة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة (٠,٠١).

جدول رقم (١٢)

الصدق البنائي للمجالات

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	العلاقة بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,٧١٧	٠,٠٠٠
الثاني	العلاقة بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,٢٧١	٠,٠١٠
الثالث	العلاقة بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,٩٣١	٠,٠٠٠
الرابع	العلاقة بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,٥٤٤	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١

ثبات الاستبانة Reliability:

وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على المجتمع الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**: تم إيجاد معامل ارتباط سبيرمان بين معدل الأسئلة الفردية ومعدل الأسئلة الزوجية لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط.

وقد بين جدول رقم (١٣) أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان.

جدول رقم (١٣)

يوضح معاملات الارتباط بين معدل الفقرات الزوجية والفردية لكل محور من محاور الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
الأول	العلاقة بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١٨	٠,٧٤٤١	٠,٨٥٣٣	٠,٠٠٠**
الثاني	العلاقة بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١١	٠,٤٤٥*	٠,٦١٦	٠,٠٠٠**
الثالث	العلاقة بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٢٩	٠,٥٧٩٥*	٠,٧٣٣٧	٠,٠٠٠**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابع	العلاقة بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١٠	٤١٣٤	٠,٥٨٥٠	٠,٠٠٠**

* تم استخدام معامل جوتمان في حالة أن يكون عدد الفقرات الفردية لا يساوي عدد الفقرات الزوجية للمحور

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (١٤) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم(١٤)

يبين معاملات الثبات لأبعاد الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ
الأول	العلاقة بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١٨	٠,٨١١٤
الثاني	العلاقة بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١١	٠,٥٩٨٠
الثالث	العلاقة بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٢٩	٠,٨٧٠٧
الرابع	العلاقة بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١٠	٠,٧٨٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك يكون قد تأكد للباحثة صدق وثبات الاستبانة وتكون الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق رقم (١)) قابلة للتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

المعالجات الإحصائية ونتائج الدراسة ومناقشتها

لقد قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣. عامل الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون.
٤. معامل ارتباط سبيرمان لقياس صدق الفقرات.
٥. اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
٦. اختبار الإشارة Sign Test.
٧. اختبار مان وتني Mann- Whitney.
٨. اختبار كروسكال والاس kruskal- Wallis Test (H test).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول التالي رقم (١٥) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اقل من ٠,٠٥ ($sig. < 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات غير المعلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٥)

اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
العلاقة بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١,٤٩٩	٠,٠٢٢
العلاقة بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٠,١٧٦٣	٠,٠٠٤
العلاقة بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١,٨٧٦	٠,٠٢٠
العلاقة بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة	١,٩٦٦	٠,٠١٠
فقرات الاستبانة جميعها	١,٦٤٤	٠,٠٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مناقشة فرضيات الدراسة:

استخدمت الباحثة اختبار الإشارة Sign Test (Binomial Test) وهو اختبار غير معلمي يستخدم في حالة أن تكون البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لاختبار فقرات كل محور من محاور الاستبانة، ومعرفة آراء المجتمع في محتوى كل فقرة. والجداول التالية تبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي ومستوى الدلالة لكل فقرة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد المجتمع يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى المعنوية اقل من ٠,٠٥ والنسبة المئوية للإجابات على (موافق أو موافق بشدة) اكبر من النسبة المئوية للإجابات على (غير موافق أو غير موافق بشدة) أو الوزن النسبي للفقرة اكبر من ٦٠ %، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد المجتمع لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى المعنوية اصغر من ٠,٠٥ والنسبة المئوية للإجابات على(موافق أو موافق بشدة) اقل من النسبة المئوية للإجابات على (غير موافق أو غير موافق بشدة) أو الوزن النسبي للفقرة اقل من ٦٠ %، وتكون آراء المجتمع في الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية اكبر من ٠,٠٥. وهذا ينطبق على جميع الفقرات في استبانة الدراسة.

الفرضية الأولى:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

يبين جدول رقم (١٦) **تحليل فقرات المحور الأول** والفرضية الأولى كالتالي:

في الفقرة رقم (١) تبين أن ٩٥,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٩٠,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٢) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي لا يسهل عليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٥,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة

في الفقرة رقم (٣) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين وفق خطة ملائمة يؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية بكفاءة عالية في عملية المراجعة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٦,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين وفق خطة ملائمة يؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية بكفاءة عالية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٤) تبين أن ٨٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد الاختبارات المزمع القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و ٤,١٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية لا يحدد الاختبارات المزمع القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٣,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد الاختبارات المزعم القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٥) تبين أن ٩٥,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٩,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها

في الفقرة رقم (٦) تبين أن ٩٥,٥% من أفراد المجتمع يوافقون على أن قدرة وكفاءة المراجع تخفض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال استخدام المراجعة التحليلية، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع، وبلغ الوزن النسبي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للفقرة ٨٩,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن قدرة وكفاءة المراجع تخفض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٧) تبين أن ٧٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية، و ٤,٠% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٢,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.

في الفقرة رقم (٨) تبين أن ٤١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة، و ٢٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٦٥,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أنه تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٩) تبين أن ٦٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة، و١٣,٣% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٥,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة.

في الفقرة رقم (١٠) تبين أن ٨٢,٣% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجي، و٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع الخارجي، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٥,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع الخارجي.

في الفقرة رقم (١١) تبين أن ٧٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٨,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أنه يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.

في الفقرة رقم (١٢) تبين أن ٧٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجع الخارجي يقوم عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها، و٨,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجع الخارجي لا يقوم عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٢,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع يجمعون على أن المراجع الخارجي يقوم عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها.

في الفقرة رقم (١٣) تبين أن ٨٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة لا تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٣,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن أفراد المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجمعون على أن معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (١٤) تبين أن ٦٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن دور المراجع وقدرته تتأثر في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وضوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية، و٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على دور المراجع وقدرته لا تتأثر في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وضوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٨,٢ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن دور المراجع وقدرته تتأثر في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وضوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (١٥) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة لا تؤثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٣,٦ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (١٦) تبين أن ٨١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية، و١٠,٠ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجع الخارجي الممارس لمهنته لا يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٤,٢ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (١٧) تبين أن ٩١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أن المراجع الخارجي الممارس لمهنته يجب أن يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية، في حين لا يوافق أي من أفراد المجتمع على أن المراجع الخارجي الممارس لمهنته يجب أن يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٦,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب على المراجع الخارجي الممارس لمهنته أن يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (١٨) تبين أن ٨١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح، و٨,٩ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٧,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح.

وبصفة عامة يتبين من جدول رقم (١٦) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول يساوي ٤,١٢٧ والوزن النسبي يساوي ٨٢,٥ ومستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية، أي انه توجد **علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ ،بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٦)

النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الأول

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
١	توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٥٨,٩	٣٦,٧	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٤	90.8	٠,٠٠
٢	توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة.	٤٥,٦	٤١,١	٨,٩	٤,٤	٠,٠	٤,٢٨	85.6	٠,٠٠
٣	تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين وفق خطة ملائمة يؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية بكفاءة عالية في عملية المراجعة.	٤٥,٦	٤١,١	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٣٢	86.4	٠,٠٠
٤	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد الاختبارات المزمع القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٤٠,٠	٤٢,٢	١٣,٣	٤,٤	٠,٠	٤,١٨	83.6	٠,٠٠
٥	المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها.	٥٠,٠	٤٥,٦	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٦	89.2	٠,٠٠
٦	قدرة وكفاءة المراجع تخفض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.	٥١,١	٤٤,٤	٤,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٤٧	89.4	٠,٠٠
٧	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.	٣٧,٨	٤٠,٠	١٧,٨	٤,٠	٠,٠	٤,١١	82.2	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
٨	تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة.	١٧,٨	١٣,٣	٤٦,٧	٢٢,٢	٠,٠٠	٣,٢٧	65.4	٠,٠٠١
٩	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة.	٢٧,٨	٤١,١	١٧,٨	٨,٩	٤,٤	٣,٧٩	75.8	٠,٠٠١
١٠	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع الخارجي.	٤٥,٦	٣٦,٧	٨,٩	٨,٩	٠,٠	٤,١٩	83.8	٠,٠٠
١١	يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.	١٧,٨	٦٠,٠	١٧,٨	٤,٤	٠,٠	٣,٩١	78.2	٠,٠٠
١٢	يقوم المراجع الخارجي عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها.	٤٦,٧	٣١,١	١٣,٣	٤,٤	٤,٤	٤,١١	82.2	٠,٠٠
١٣	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة	٤١,١	٤١,١	١٣,٣	٤,٤	٠,٠	٤,١٩	83.8	٠,٠٠
١٤	يتأثر دور وقدرة المراجع في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وضوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية.	٣٢,٢	٣٥,٦	٢٣,٣	٨,٩	٠,٠	٣,٩١	78.2	٠,٠٠١
١٥	إن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٣٥,٦	٥١,١	٨,٩	٤,٤	٠,٠	٤,١٨	83.6	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
١٦	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.	٥٠,٠	٣١,١	٨,٩	١٠,٠	٠,٠	٤,٢١	84.2	٠,٠٠
١٧	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.	٤١,١	٥٠,٠	٨,٩	٠,٠	٠,٠	٤,٣٢	86.4	٠,٠٠
١٨	يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح.	١٤,٤	٦٦,٧	١٠,٠	٨,٩	٠,٠	٣,٨٧	77.4	٠,٠٠
	فقرات المحور الأول						٤,١٢٧	**82.5**	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

يبين جدول رقم (١٧) **تحليل فقرات المحور الثاني** والفرضية الثانية كالتالي:

في الفقرة رقم (١٩) تبين أن جميع أفراد المجتمع يوافقون على أن إن معرفة المراجع الخارجي عن طريق تدريبه باستعمال معايير المراجعة المهنية يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٢٠) تبين أن ٩٥,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أن تدريب المراجع الخارجي على معايير المراجعة الدولية يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، ولم يعارض أي من أفراد المجتمع هذا الرأي.

في الفقرة رقم (٢١) تبين أن ٩٥,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أن تدريب المراجع الخارجي على قواعد السلوك المهني يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، ولم يعارض أي من أفراد المجتمع هذا الرأي.

في الفقرة رقم (٢٢) تبين أن ٨٥,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادئ التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية، و٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يجب أن يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادئ التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٦,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب أن يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادئ التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٢٣) تبين أن رأي أفراد المجتمع في التزام المراجع الخارجي بتطبيق قواعد السلوك المهني التي تحكم مسئولياته والمتعلقة بالاستقلالية- الموضوعية- السرية- الكفاءة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهنية- السلوك المهني- والمعايير التقنية. والتي تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية محايدة حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٧٣ وهو اكبر من ٠,٠٥.

في الفقرة رقم (٢٤) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادئ التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٢٥) تبين أن آراء أفراد المجتمع في مدى اعتماد المراجع الخارجي على الاختبارات الأساسية من خلال اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة من خلال استخدام المراجعة التحليلية كانت محايدة حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٣٤٣ وهو اكبر من ٠,٠٥.

في الفقرة رقم (٢٦) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على يجب التأكد من إجراءات المراجعة وكفايتها عن طريق المراجعة التحليلية للوصول إلى قناعة بأن الإجراءات التي قام بها المراجع كانت كافية وذلك عندما تكون نتائج المراجعة التحليلية منسجمة مع القناعات التي تكونت لدى المراجع، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٢٧) تبين أن ٢٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها، و٢٧,٧ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يجب أن يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٥٩,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه لا يجب أن يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها.

في الفقرة رقم (٢٨) تبين أن ٨٢,٣% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين، و٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن لا يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضيح ذلك للمستثمرين، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٤,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب أن يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين.

في الفقرة رقم (٢٩) تبين أن ٦٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج إلى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة، و ٢٦,٦ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يجب استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج إلى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٣,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٨ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج إلى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة.

وبصفة عامة يتبين من جدول رقم (١٧) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني يساوي ٣,٩٧٩٨ والوزن النسبي يساوي ٧٩,٦ ومستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية، أي انه توجد **علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامهم بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٧)

النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
١٩	إن معرفة المراجع الخارجي عن طريق تدريبه باستعمال معايير المراجعة المهنية يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٠	90.0	٠,٠٠
٢٠	إن تدريب المراجع الخارجي على معايير المراجعة الدولية يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٤٥,٦	٥٠,٠	٤,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٤١	88.2	٠,٠٠
٢١	إن تدريب المراجع الخارجي على قواعد السلوك المهني يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٤١,١	٤٥,٦	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٢٨	85.6	٠,٠٠
٢٢	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادىء التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية.	٥٠,٠	٣٥,٦	١٠,٠	٤,٤	٠,٠	٤,٣١	86.2	٠,٠٠
٢٣	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق قواعد السلوك المهني التي تحكم مسئولياته والمتعلقة بالاستقلالية- الموضوعية- السرية- الكفاءة المهنية- السلوك المهني- والمعايير التقنية. والتي تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية.	٢٧,٨	٣٢,٢	٢٢,٢	١٧,٨	٠,٠	٣,٣٠	66.0	٠,٠٧٣
٢٤	هل أن المراجعة التحليلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية تساعد المراجع الخارجي في تطوير كفاءته مما يسمح له بإبداء رأيه العادل بالقوائم المالية.	٥١,١	٣٥,٦	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٣٨	87.6	٠,٠٠
٢٥	هل يعتمد المراجع الخارجي على الاختبارات الأساسية من خلال	١٧,٨	٢٦,٧	٤١,١	١٤,٤	٠,٠	٣,٤٨	69.6	٠,٣٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
	اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.								
٢٦	التأكد من إجراءات المراجعة وكفايتها عن طريق المراجعة التحليلية للوصول الى قناعة بأن الإجراءات التي قام بها المراجع كانت كافية وذلك عندما تكون نتائج المراجعة التحليلية منسجمة مع القناعات التي تكونت لدى المراجع.	٣٦,٧	٥٠,٠	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٢٣	84.6	٠,٠٠
٢٧	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها.	٨,٩	١٣,٣	٥٠,٠	٢٣,٣	٤,٤	٢,٩٩	59.8	٠,٠٠
٢٨	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين.	٤٦,٧	٣٥,٦	١٣,٣	٤,٤	٠,٠	٤,٢٤	84.8	٠,٠٠
٢٩	هل أن استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج الى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة.	٣٢,٢	٣٢,٢	٨,٩	٢٢,٢	٤,٤	٣,٦٦	73.2	٠,٠٠٨
							٣,٩٧٩٨	79.6	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

يبين جدول رقم (١٨) **تحليل فقرات المحور الثالث** والفرضية الثالثة كالتالي:

في الفقرة رقم (٣٠) تبين أن ٨١,١ % من أفراد المجتمع يوافقون على انه يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها، و٨,٩ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٢,٦ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها.

في الفقرة رقم (٣١) تبين أن ٧٣,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على انه يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية، و١٣,٣ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا انه يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٦,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٣٢) تبين أن ٨٥,٥ % من أفراد المجتمع يوافقون على انه يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح، و٤,٠ % من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٤,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (٣٣) تبين أن ٨٦,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على انه يتم تطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح، و٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم تطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٠,٠% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على انه يتم تطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح.

في الفقرة رقم (٣٤) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على انه يتم تطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة، و٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يتم تطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٤,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على انه يتم تطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة.

في الفقرة رقم (٣٥) تبين أن ٢٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، و١٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية لا يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٦١,٦ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

في الفقرة رقم (٣٦) تبين أن ٩١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسب التداول تستخدم لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات الشركة المتداولة في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (٣٧) تبين أن ٩١,١% من أفراد المجتمع يوافقون على أن تطبق نسبة السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٣٨) تبين أن ٦٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي لا يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٨,٤ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية.

في الفقرة رقم (٣٩) تبين أن ٨٦,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه تستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٠) تبين أن ٨٢,٣% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه يجب أن تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه لا يجب أن تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٢,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يجب أن تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة

في الفقرة رقم (٤١) تبين أن ٧٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية لا تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨١,٢% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٠,٠٥ مما يدل على أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول.

في الفقرة رقم (٤٢) تبين أن ٧٧,٨% من أفراد المجتمع يوافقون على أن يتم استخدام نسبة الديون الإجمالية إلى الأصول لقياس مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٣) تبين أن ٨٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أن تطبق نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية لقياس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٤) تبين أن ٨٦,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل اكتساب الفوائد يستخدم لقياس مدى قدرة الأرباح التي تحققها الشركة على الوفاء بفوائدها، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٥) تبين أن ٨٢,٢% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل التدفقات النقدية الخارجية يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل التدفقات النقدية الخارجية لا يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٤,٠% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن معدل التدفقات النقدية الخارجية يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي.

في الفقرة رقم (٤٦) تبين أن ٩٥,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على أن النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٧) تبين أن ٩٥,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن النسب المالية للنشاط التي هي من طرق المراجعة التحليلية تتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الأصول المختلفة للشركة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (٤٨) تبين أن جميع أفراد المجتمع يوافقون على أن يطبق معدل دوران المخزون عن طريق النسب المالية لقياس عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها إلى مبيعات خلال السنة الواحدة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٤٩) تبين أن ٧٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل دوران الأصول الثابتة عن طريق النسب المالية يستخدم لقياس عدد مرات استخدام الشركة لأصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٥٠) تبين أن جميع أفراد المجتمع يوافقون على أن يطبق معدل دوران المخزون عن طريق النسب المالية لقياس عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها إلى مبيعات خلال السنة الواحدة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٥١) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية يستخدم لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية يستخدم لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٦,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية يستخدم لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٥٢) تبين أن ٤٠,٠ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسب النمو عن طريق النسب المالية تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية، و١٨,٩% من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسب النمو عن طريق النسب المالية لا تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٦,٠% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن نسب النمو عن طريق النسب المالية تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٥٣) تبين أن ٨٢,٢ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسب التقييم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى إنجازات الشركة حيث أنها تعكس التأثير المشترك لكل من نسب المخاطرة ونسب العائد، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع .

في الفقرة رقم (٥٤) تبين أن ٧٣,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسبة سعر السهم إلى أرباحه عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى المقارنة بين أسهم الشركات المختلفة، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٥٥) تبين أن ٦٨,٩ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها، و٤,٤% من أفراد المجتمع يوافقون على أن نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لا يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٠,٤% ومستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها.

في الفقرة رقم (٥٦) تبين أن ٨٢,٢ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن التحليل المالي بالنسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٥٧) تبين أن ٨٦,٦ % من أفراد المجتمع يوافقون على المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية تستخدم لمقارنة نسب الشركة المالية لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (٥٨) تبين أن ٤٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المحور، و٣٣,٣ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة لا تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المحور، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٦٤,٠ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المحور.

وبصفة عامة يتبين من جدول رقم (١٨) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يساوي ٤,٠٨ والوزن النسبي يساوي ٨١,٦ ومستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية، أي انه توجد **علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٨)

النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
٣٠	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها.	٤١,١	٤٠,٠	١٠,٠	٨,٩	٠,٠	٤,١٣	82.6	٠,٠٠
٣١	يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.	٢٧,٨	٤٥,٦	١٣,٣	٨,٩	٤,٤	٣,٨٣	76.6	٠,٠٠
٣٢	يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح.	٤١,١	٤٤,٤	١٠,٠	٤,٠	٠,٠	٤,٢٢	84.4	٠,٠٠
٣٣	يطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح.	٢٢,٢	٦٤,٤	٤,٤	٨,٩	٠,٠	٤,٠٠	80.0	٠,٠٠
٣٤	يطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة.	٤٦,٧	٤٠,٠	٤,٤	٨,٩	٠,٠	٤,٢٤	84.8	٠,٠٠
٣٥	التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.	٤,٤	١٧,٨	٦٣,٣	١٠,٠	٤,٤	٣,٠٨	61.6	٠,٠٠
٣٦	نسب التداول تستخدم لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات الشركة المتداولة.	٤٨,٩	٤٢,٢	٨,٩	٠,٠	٠,٠	٤,٤٠	88.0	٠,٠٠
٣٧	تطبق نسبة السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي.	٣٦,٧	٥٤,٤	٨,٩	٠,٠	٠,٠	٤,٢٨	85.6	٠,٠٠
٣٨	معدل الفاصل الزمني الدفاعي الاساسى يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل إلى نقدية وتدافع	٢٧,٨	٤١,١	٢٦,٧	٤,٤	٠,٠	٣,٩٢	78.4	٠,٠٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
	عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية.								
٣٩	تستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل إجمالى أصولها.	٢٣,٣	٦٣,٣	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,١٠	82.0	٠,٠٠
٤٠	هل تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة.	٣٦,٧	٤٥,٦	١٣,٣	٤,٤	٠,٠	٤,١٤	82.8	٠,٠٠
٤١	هل أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول.	٣٢,٢	٤٥,٦	١٧,٨	٤,٤	٠,٠	٤,٠٦	81.2	٠,٠٠
٤٢	يتم استخدام نسبة الديون الإجمالية إلى الأصول لقياس مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول	٣١,١	٤٦,٧	٢٢,٢	٠,٠	٠,٠	٤,٠٩	81.8	٠,٠٠
٤٣	تطبق نسبة الديون الإجمالية الى حقوق الملكية لقياس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة	٤٢,٢	٤٠,٠	١٧,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٢٤	84.8	٠,٠٠
٤٤	يستخدم معدل اكتساب الفوائد لقياس مدى قدرة الأرباح التي تحققها الشركة على الوفاء بفوائدها	٢٣,٣	٦٣,٣	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,١٠	82.0	٠,٠٠
٤٥	معدل التدفقات النقدية الخارجية يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي	٤٢,٢	٤٠,٠	١٣,٣	٤,٤	٠,٠	٤,٢٠	84.0	٠,٠٠
٤٦	النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية	٤٥,٦	٥٠,٠	٤,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٤١	88.2	٠,٠٠
٤٧	النسب المالية للنشاط التي هي من طرق المراجعة التحليلية تتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الأصول المختلفة للشركة.	٢٩,١	٦٦,٣	٤,٧	٠,٠	٠,٠	٤,٢٤	84.8	٠,٠٠
٤٨	يطبق معدل دوران المخزون عن طريق النسب المالية لقياس عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها إلى مبيعات خلال السنة الواحدة.	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٠	90.0	٠,٠٠
٤٩	معدل دوران المدينين عن طريق النسب المالية هي الدورة التي تبدأ من تاريخ تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة.	٣١,١	٤٥,٦	٢٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٠٨	81.6	٠,٠٠
٥٠	يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام الشركة	٤٠,٠	٦٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٠	88.0	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
	لأصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية.								
٥١	يستخدم معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.	٥١,١	٣٥,٦	٨,٩	٤,٤	٠,٠	٤,٣٣	86.6	٠,٠٠
٥٢	نسب النمو عن طريق النسب المالية تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية.	٨,٩	٣١,١	٤١,١	١٨,٩	٠,٠	٣,٣٠	66.0	٠,٠٧٣
٥٣	نسب التقييم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى إنجازات الشركة حيث أنها تعكس التأثير المشترك لكل من نسب المخاطرة ونسب العائد.	٥١,١	٣١,١	١٧,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٣٣	86.6	٠,٠٠
٥٤	نسبة سعر السهم الى أرباحه عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى المقارنة بين أسهم الشركات المختلفة.	٢٧,٨	٤٥,٦	٢٦,٧	٠,٠	٠,٠	٤,٠١	80.2	٠,٠٠
٥٥	نسبة سعر السهم الى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها.	٣٧,٨	٣١,١	٢٦,٧	٤,٤	٠,٠	٤,٠٢	80.4	٠,٠٠١
٥٦	التحليل المالي بالنسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.	٥٠,٠	٣٢,٢	١٧,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٣٢	86.4	٠,٠٠
٥٧	المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية تستخدم لمقارنة نسب الشركة المالية لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع.	٤٢,٢	٤٤,٤	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,٢٩	85.8	٠,٠٠
٥٨	المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المحور	١٣,٣	٣١,١	٢٢,٢	٢٨,٩	٤,٤	٣,٢٠	64.0	٠,٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
	فقرات المحور الثالث جميعا						٤,٠٨	81.6	٠,٠٠

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة".

جدول رقم (١٩) يبين **تحليل نتائج المحور الرابع** والفرضية الرابعة:

في الفقرة رقم (٥٩) تبين أن ٦٨,٩ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات تؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و١٧,٨ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات لا تؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٧,٦ % ومستوى المعنوية٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات تؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

في الفقرة رقم (٦٠) تبين أن ٨٦,٧ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم، و٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية لا تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٥,٨ % ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الفقرة رقم (٦١) تبين أن آراء أفراد المجتمع في مدى توفير الجمعيات المهنية كتب وإرشادات متعلقة حول عملية المراجعة والأساليب الحديثة التي تطرأ على عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية كانت محايدة حيث أن قيمة مستوى المعنوية تساوي ٠,٤٦١ وهي اكبر من ٠,٠٥.

في الفقرة رقم (٦٢) تبين أن ٨٦,٧% من أفراد المجتمع يوافقون على دور الجمعيات المهنية في تدريب وتأهيل المراجعين حتى يكفل استخدامهم للأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية، في حين لم يعارض هذا الرأي أي من أفراد المجتمع.

في الفقرة رقم (٦٣) تبين أن ٨٢,٢ % من أفراد المجتمع يوافقون على إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها، و١٣,٣ % من أفراد المجتمع لا يوافقون على إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٧٩,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها.

في الفقرة رقم (٦٤) تبين أن ٨٢,٢ % من أفراد المجتمع يوافقون بأنه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا، و٨,٩ % من أفراد المجتمع لا يوافقون بأنه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٠,٩% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على انه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا.

في الفقرة رقم (٦٥) تبين أن ٨٦,٧ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن رقابة الجودة تتعلق بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و٤,٤% من أفراد المجتمع لا يوافقون على أن رقابة الجودة تتعلق بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٥,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن رقابة الجودة تتعلق بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٦٦) تبين أن ٩٤,٤ % من أفراد المجتمع يوافقون على أن تقوم الجمعيات المهنية في قطاع غزة أن تقوم بإنشاء قسم لديها خاصاً لرقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة، و٥,٦ % من أفراد المجتمع لا يوافقون على أن رقابة الجودة تتعلق بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٥,٨% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن رقابة الجودة تتعلق بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية.

في الفقرة رقم (٦٧) تبين أن ٩٥,٥% من أفراد المجتمع يوافقون على أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية، و٤,٥ % من أفراد المجتمع لا يوافقون على أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٩٠,٩% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية.

في الفقرة رقم (٦٨) تبين أن ٨٦,٦% من أفراد المجتمع يوافقون على انه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة إلى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة، و٨,٨ % من أفراد المجتمع لا يوافقون على انه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة إلى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة، وبلغ الوزن النسبي للفقرة ٨٥,٦% ومستوى المعنوية ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة إلى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة يتبين من جدول رقم (١٩) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع يساوي ٤,١١٣٣ والوزن النسبي يساوي ٨٢,٣ ومستوى المعنوية يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية، أي انه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٩)

النسب المئوية لبدائل الفقرات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي ومستوى المعنوية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
٥٩	قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات تؤدي إلى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.	٣٦,٧	٣٢,٢	١٣,٣	١٧,٨	٠,٠	٣,٨٨	77.6	٠,٠٠١
٦٠	وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم	٤٦,٧	٤٠,٠	٨,٩	٤,٤	٠,٠	٤,٢٩	85.8	٠,٠٠٠
٦١	مدى توفير الجمعيات المهنية كتب وإرشادات متعلقة حول عملية المراجعة والأساليب الحديثة التي تطرأ على عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.	١٨,٩	٢٦,٧	٢٦,٧	٢٧,٨	٠,٠	٣,٣٧	67.3	٠,٤٦١
٦٢	دور الجمعيات المهنية في تدريب وتأهيل المراجعين حتى يكفل استخدامهم للأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.	٤٥,٦	٤١,١	١٣,٣	٠,٠	٠,٠	٤,١٩	83.8	٠,٠٠٠
٦٣	إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها.	٣٣,٣	٤٨,٩	٤,٤	٨,٩	٤,٤	٣,٩٨	79.6	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة (٥)	موافق(٤)	محايد (٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى المعنوية
٦٤	تعتقد بأنه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا.	٣١,١	٥١,١	٨,٩	٨,٩	٠,٠	٤,٠٤	80.9	٠,٠٠٠
٦٥	تتعلق رقابة الجودة بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية.	٤٥,٦	٤١,١	٨,٩	٤,٤	٠,٠	٤,٢٨	85.6	٠,٠٠٠
٦٦	تعتقد بأن على الجمعيات المهنية في قطاع غزة أن تقوم بإنشاء قسم لديها خاصاً لرقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة.	٤٠,٠	٥٤,٤	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٤,٢٩	85.8	٠,٠٠٠
٦٧	تعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية.	٦٣,٣	٣٢,٢	٠,٠	٤,٤	٠,٠	٤,٥٤	90.9	٠,٠٠٠
٦٨	تعتقد بأنه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة إلى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة.	٥٤,٤	٣٢,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٢٨	85.6	٠,٠٠٠
	فقرات المحور الرابع جميعها						٤,١١٣٣	82.3	٠,٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل الفرضية الخامسة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى سمات وخصائص مجتمع الدراسة عند مستوى دلالة ٠,٠٥".

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الرئيسية التالية:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى الجنس عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى الشهادة المهنية عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

٧. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى عدد سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى الجنس عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار مان- وتني نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٠)، والذي يبين أن قيمة مستوى المعنوية لجميع المحاور اكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول الفرضية المبدئية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى الجنس عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

جدول رقم (٢٠)

اختبار مان-وتني حسب متغير الجنس

Mann-Whitney Test					
المحور	متوسط الرتب للجنس Mean Rank		Mann-Whitney U	Asymp. Sig. (2-tailed)	القرار
	ذكر	أنثى			
المحور الأول	٤٤,٩	٥١,٠	٢٨٣,٥٠	٠,٥٢٥	قبول
المحور الثاني	٤٤,٨	٥٢,١	٢٧٤,٥٠	٠,٤٣٦	قبول
المحور الثالث	٤٥,١	٤٩,٥	٢٩٦,٠٠	٠,٦٤٩	قبول
المحور الرابع	٤٦,٢	٣٧,٦	٢٦٥,٥٠	٠,٣٧١	قبول
جميع المحاور	**٤٥,١**	**٤٩,٥**	**٢٩٦,٠٠**	**٠,٦٤٩**	**قبول**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢١)، والذي يبين أن هناك فروق جوهرية في المحور الثاني والرابع أي هماك فروق جوهرية في آراء أفراد المجتمع في تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة و المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه، والمقارنة المبنية على أساس النسب المرجعية، والمقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزى للعمر أما في بقية المحاور فلا يوجد فروق جوهرية تعزى للعمر، أما بصفة عامة فيبين جدول رقم (٢١) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٠٨٩ مما يدل على قبول الفرضية العدمية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

جدول رقم (٢١)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير العمر

Kruskal-Wallis Test							
المحور	متوسط الرتب للعمر Mean Rank				Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	اقل من ٣٠ سنة	٣٠ إلى اقل من ٤٠ سنة	٤٠ إلى اقل من ٥٠ سنة	٥٠ سنة فأكثر			
المحور الأول	٤٨,٤٩	٤٣,٧٦	٤٤,٥٠	٣٩,٨١	١,٠٢	٠,٧٩٦	قبول
المحور الثاني	٥٥,٠	٣٩,٧	٢٩,١٤	٥٧,٩٤	١٥,٩٣	٠,٠٠١	رفض
المحور الثالث	٥٠,٥٤	٤١,٩٨	٤٣,٣٩	٣٨,٨١	٢,٥٣	٠,٤٧٠	قبول
المحور الرابع	٤٧,٩٣	٥٥,٤٨	٣٢,١١	٣٠,٦٩	١١,٧٧	٠,٠٠٨	رفض
جميع المحاور	**٥٣,٥٤**	**٤٢,٥٠**	**٣٧,٢٨**	**٣٦,٩٤**	**٦,٥٢**	**٠,٠٨٩**	**قبول**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢٢)، والذي يبين أن هناك فروق جوهرية في المحور الأول الثالث أي هناك فروق جوهرية في آراء أفراد المجتمع في توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، ومؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزى للمؤهل العلمي أما في بقية المحاور فلا يوجد فروق جوهرية تعزى للعمر، أما بصفة عامة فيبين جدول رقم (٢٢) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٠٠٦ مما يدل على رفض الفرضية العدمية أي **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.**

جدول رقم (٢٢)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير المؤهل العلمي

Kruskal-Wallis Test							
المحور	متوسط الرتب للمؤهل العلمي Mean Rank				Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه			
المحور الأول	٥٠,٥٠	٤٤,٩٦	٦٥,٠٠	٦,٥٠	١٤,٢٩	٠,٠٠٣	رفض
المحور الثاني	٢٨,٥٠	٤٧,٤٤	٤٤,٨٩	٢٨,٥٠	٤,٠٠	٠,٢٦١	قبول
المحور الثالث	٦١,٥٠	٤٢,٧٠	٦٩,٥٦	٢٦,٥٠	١٢,١٨	٠,٠٠٧	رفض
المحور الرابع	٥١,٥٠	٤٦,٦٨	٤٣,٤٤	٢٢,٥٠	٣,٥٨	٠,٣١٠	قبول
جميع المحاور	**٥٤,٥٠**	**٤٣,٥٨**	**٦٩,١١**	**١٨,٥٠**	**١٢,٥٣**	**٠,٠٠٦**	**رفض**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢٣)، والذي يبين أنه لا توجد فروق جوهرية في متوسط فقرات المحور الثاني حيث أن مستوى المعنوية بلغ لفقرات هذا المحور ٠,١٢٥ وهو اكبر من ٠,٠٥ أما بقية المحاور فهناك فروق جوهرية في كل من توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، ومؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه، والمقارنة المبنية على أساس النسب المرجعية، والمقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزي للتخصص، أما بصفة عامة فيبين جدول رقم (٢٣) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية أي **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة ٠,٠٥.**

جدول رقم (٢٣)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير التخصص

Kruskal-Wallis Test						
المحور	متوسط الرتب للتخصص Mean Rank			Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد			
المحور الأول	٤٣,٦٨	٣٩,٩٣	٧٥,٤٢	٨,٦٧	٠,٠١٣	رفض
المحور الثاني	٤٣,٢٧	٥٧,٣٦	٦٠,٣٣	٤,١٥	٠,١٢٥	قبول
المحور الثالث	٤٢,٠١	٦٤,٣٦	٦٨,٢٥	٩,٦٤	٠,٠٠٨	رفض
المحور الرابع	٤٢,٩٧	٥٣,٨٦	٦٨,١٧	٦,٠٦	٠,٠٤٨	رفض
جميع المحاور	**٤١,٣٣**	**٦٣,٩٣**	**٧٧,٥٠**	**١٤,٤٩**	**٠,٠٠١**	**رفض**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى الشهادة المهنية عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظراً لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢٤)، والذي يبين أنه لا توجد فروق جوهرية في متوسط فقرات المحور الرابع حيث أن مستوى المعنوية بلغ لفقرات هذا المحور ٠,١٩٦ وهو اكبر من ٠,٠٥ أما بقية المحاور فهناك فروق جوهرية في كل من توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة ومؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزي للشهادة المهنية، أما بصفة عامة فيبين جدول رقم (٢٤) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٠٠١ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية أي **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى الشهادة المهنية عند مستوى دلالة ٠,٠٥.**

جدول رقم (٢٤)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير الشهادة المهنية

Kruskal-Wallis Test							
المحور	متوسط الرتب للشهادة المهنية Mean Rank				Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA	أمريكي CPA	بريطانية ACCA, CA	لا يوجد			
المحور الأول	٣٩,٧٤	٦٣,٤٣	٦٣,٤٣	٣٩,٧٤	٨,١٠	٠,٠٤٤	رفض
المحور الثاني	٤٠,١٢	٥٣,٠٠	٢٤,٩٠	٥٣,١٨	٩,٠٥	٠,٠٢٩	رفض
المحور الثالث	٣٥,٦٠	٦٧,٥٠	٢٣,٠٠	٥٥,٩٠	٢٠,٥٩	٠,٠٠٠	رفض
المحور الرابع	٤٤,٩٣	٦٠,٨٦	٢٨,٣٠	٤٥,٥٧	٤,٦٩	٠,١٩٦	قبول
جميع المحاور	**٣٧,٥٠**	**٦٥,٦٤**	**١٩,٧٠**	**٥٤,٥٠**	**١٧,٣١**	**٠,٠٠١**	**رفض**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظرا لان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢٥)، والذي يبين أن هناك فروق جوهرية في كل محور من محاور الاستبانة بمعنى وجود فروق جوهرية في آراء المجتمع في كل من توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، تدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة ومؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، و المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه، والمقارنة المبنية على أساس النسب المرجعية، والمقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزي للمسمى الوظيفي، أما بصفة عامة فيبين جدول رقم (٢٥) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يدل على رفض الفرضية العدمية أي **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ٠,٠٥.**

جدول رقم (٢٥)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير المسمى الوظيفي

Kruskal-Wallis Test								
المحور	متوسط الرتب للمسمى الوظيفي Mean Rank					Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	صاحب أو شريك مكتب المراجعة	مراجع حسابات عادي	مدير دائرة المراجعة	مراجع حسابات رئيسي	مراجع حسابات مساعد			
المحور الأول	٥١,٥٧	٥٠,٨٠	٦٥,٠٠	٣٩,٩٠	٢٩,٥٠	١٢,٢٤	٠,٠١٦	رفض
المحور الثاني	٣٧,٠٧	٥٨,٣٠	٥٨,٠٠	٢٥,٩٥	٦٦,٠٠	٣٢,١٦	٠,٠٠٠	رفض
المحور الثالث	٤٧,٩٣	٥٦,٩٠	٧٦,٠٠	٣٨,٨١	٢٦,٢٥	٢١,١٠	٠,٠٠٠	رفض
المحور الرابع	٤٠,٦٤	٥٣,٦٠	٣٧,٠٠	٦٤,٠٠	٢٢,٢٥	٢٧,١١	٠,٠٠٠	رفض
جميع المحاور	**٤٣,٩٣**	**٥٧,٣٠**	**٧٦,٠٠**	**٤٣,٩٥**	**٢٦,٠٠**	**٢٠,٠٥**	٠,٠٠٠	**رفض**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

تم استخدام اختبار كروسكتال- والاس نظراً لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج مبينة بجدول رقم (٢٦)، والذي يبين أن هناك فروق جوهرية في آراء المجتمع في كل من المحور الأول والثاني حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية لكل منهما قيمة اقل من ٠,٠٥ بمعنى وجود فروق جوهرية في أراء مجتمع الدراسة في كل من توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية عند المراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة، وتدريب المراجعين القانونيين على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة يعزي لعدد سنوات الخبرة، أما في بقية محاور الاستبانة فلا توجد فروق جوهرية حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لكل منهما قيمة اكبر من ٠,٠٥.

وبصفة عامة يبين جدول رقم (٢٦) أن مستوى المعنوية لجميع فقرات الاستبانة يساوي ٠,٢٧٧ وهو اكبر من ٠,٠٥ مما يدل على قبول الفرضية العدمية أي لا **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة يُعزى إلى عدد سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ٠,٠٥.**

جدول رقم (٢٦)

اختبار كروسكال والاس حسب متغير عدد سنوات الخبرة

Kruskal-Wallis Test								
المحور	متوسط الرتب لعدد سنوات الخبرة Mean Rank					Chi-Square	Asymp. Sig.	القرار
	اقل من ٥ سنوات	من٥-١٠ سنوات	من ١١- ١٥ سنة	من١٦- ٢٠ سنة	٢٠ سنة فأكثر			
المحور الأول	٣٥,٤٤	٤٢,٥٠	٥٧,٠٦	٦٠,٥٠	٦٥,٠٠	١٣,٦٨	٠,٠٠٨	رفض
المحور الثاني	٥٧,٣١	٤٧,٣٦	٣٠,٨٦	٣٣,١٩	٢٨,٥٠	١٦,٦٨	٠,٠٠٢	رفض
المحور الثالث	٥٠,٠٠	٣٥,٥٠	٤٤,٩٢	٥١,٨١	٦٩,٥٠	٨,٩٧	٠,٠٦٢	قبول
المحور الرابع	٤٢,٨١	٥٢,٧١	٤٤,٢٥	٤٢,٣١	٢٨,٥٠	٤,٤٠	٠,٣٥٤	قبول
جميع المحاور	**٤٨,٥٠**	**٣٦,٥٠**	**٤٩,٤٢**	**٥٣,٦٩**	**٥٠,٥٠**	**٥,١٠**	**٠,٢٧٧**	**قبول**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الرابـــع

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الرابـــع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات المنـــشأة الماليـــة مـــع المعلومـــات المقارنة للفترات السابقة، كما تتضمن عناصر المعلومات المالية والتي يتوقـــع أن تتماثـــل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المئوية لهامش الربح الإجمالي.

٢. تستعمل الإجراءات التحليلية لغرض مساعدة المراجع في تخطيط طبيعة وتوقيت ومـــدى إجراءات المراجعة المنوي القيام بها، وكإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفعالية في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف لتوكيدات خاصـــة للبيانـــات المالية، وكنظرة شاملة عند مراحل الفحص النهائي.

٣. أن المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات المراجعة يُجمعون على أن تـــوافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة وتوافر الخبرة الفنية لـــدى المراجـــع يسهل عملية استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة.

٤. أن تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين من العوامل التي تساعد فـــي استخدام المراجعة التحليلية التي بدورها تساعد المراجع الخارجي في تخطـــيط وتوقيـــت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها ووقت القيام بها.

٥. أن دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي سيقوم بها المراجع الخارجي ومن ضمنها الاختبارات والإجراءات التحليلية في عملية المراجعة.

٦. تستخدم المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة وغير العادية الموجودة في القوائم المالية وأيضاً عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعـــة وقبل كتابة تقرير المراجع الخارجي.

٧. عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة علـــى أعمـــال مكاتـــب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية بالإضافة إلى عدم وجود قوانين وضوابط تلزمهم باستخدامها.

٨. أن تدريب المراجع الخارجي على معايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني يساعد على استخدام المراجعة التحليلية بطريقة سليمة في عملية المراجعة.

٩. استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج إلى كـــادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠. يتم تطبيق ربحية المبيعات والعائد على الاستثمار والعائد على الملكية ورأس المال والذي تعتبر من أدوات المراجعة التحليلية.
١١. يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها.
١٢. أن التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.
١٣. يتم تطبيق نسبة السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع إلتزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي وأيضاً تستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها.
١٤. أن النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية.
١٥. أن التحليل المالي بالنسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويساعد على معرفة ما إذا كمان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.
١٦. المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعي تستخدم لمقارنة نسب الشركة المالية لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع.
١٧. المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المحور.
١٨. قيام الجمعيات برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات وقيامها بفرض سياسات تلزمهم بالتعليم وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم التي تؤدي إلى استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.
١٩. إن الاهتمام من قبل الجمعيات المهنية بتدريب المراجعين على الأساليب الحديثة في المراجعة ومنها المراجعة التحليلية تؤدي إلى زيادة قدراتهم عند فحص القوائم المالية.
٢٠. لقد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتقديمها إلى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات:

١. يجب الاهتمام من قبل الجمعيات المهنية بالمراجعين من ناحية التدريب والتأهيل المستمر لهم ودفعهم إلى استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.
٢. يجب الاهتمام بالمراجعة التحليلية كوسيلة من الوسائل الحديثة في عملية المراجعة ولما لها من أهمية كبيرة في إنجاز وقت المراجعة وتخفيض تكلفتها.
٣. ضرورة تقيد المراجعين بالاهتمام بما هو حديث وجديد من أجل تطوير مراجعة الحسابات.
٤. ضرورة قيام مكاتب المراجعة بالتحليل المالي للشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها حتى تكون على دراية كاملة بوضعها المالي.
٥. ضرورة إلزام مكاتب المراجعة برقابة الجودة على أعمال المراجعين التابعين لها وتقديمها إلى الجمعيات المهنية مباشرة.
٦. على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال، وتحديد مناطق الخطورة المحتملة والذي ستساعده بالتالي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى الواجب القيام بها.
٧. يجب على المراجع الاعتماد على الإجراءات التحليلية الجوهرية لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتوكيدات خاصة بالبيانات المالية والتي تكون مرتكزة على الاختبارات التفصيلية أو الإجراءات التحليلية أو كليهما معاً.
٨. في حالة نية المراجع القيام بإجراءات تحليلية كإجراءات جوهرية، فيجب عليه مراعاة الهدف من هذه الإجراءات ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها.
٩. كما يجب على المراجع مراعاة طبيعة عمل المنشأة ومدى موثوقية المعلومات المتوفرة مثلاً هل أن الموازنات التقديرية قد وضعت على أساس الأهداف التي يسعى لتحقيقها.
١٠. يجب على المراجع مراعاة مصادر المعلومات المتوفرة، مثلاً تكون المصادر المستقلة عن المنشأة أكثر اعتماداس من المصادر الداخلية.
١١. عند قيام المراجع بالإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية يجب عليه استخدام المعرفة التي حصل عليها من خلال المراجعات السابقة، مع فهم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وأنواع المشاكل الأخرى التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة.
١٢. على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية عند نهاية عملية المراجعة وذلك عندما يقوم بتكوين قراره فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المراجع بطبيعة العمل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بهـا تعزيـز الاستنتاجات المتكونة خلال مراجعة عناصر البيانات المالية، وتساعد كذلك على الوصول إلى نتيجة عامة بمعقولية البيانات المالية.

١٣. يجب ألا يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التـي تفرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني فيهـا بعدالـة، ولكـن يمكـن الاعتماد عليها لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين.

١٤. يجب الاهتمام بضرورة أن يكون المراجع على قدر جيد من التأهيل العلمي لأن هذا يعمل على تطوير مهنة المراجعة في قطاع غزة.

١٥. يجب الاهتمام من قبل الجمعيات المهنية بمساعدة مراجعي الحـسابات للحـصول علـى الشهادات المهنية لما لها من أثر كبير على أدائهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١) الكتب:

١. أبو معمر، فارس محمود (١٩٩٦)، **الإدارة المالية واتخاذ القرارات**، دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.

٢. أبو معمر، فارس محمود (٢٠٠٠)، **الإدارة المالية، الطبعة الرابعة**، مكتبة آفـــاق، غـــزة فلسطين.

٣. أرينز الفين، لوبك جيمس (٢٠٠٣)، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد عبـــد القـــادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٤. الحناوي، محمد صالح (٢٠٠٠)، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

٥. الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال إبراهيم (٢٠٠٢)، **الإدارة الماليـــة مـــدخل القيمـــة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

٦. الراوي، خالد وهيب، سعادة، يوسف (٢٠٠٠)، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفـــصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

٧. الرجبي، "محمد تيسير" عبد الحكيم (٢٠٠٤)، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٨. الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠٠)، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤســـسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٩. الزبيدي، حمزة محمود (٢٠٠١)، **أساسيات الإدارة الماليـــة**، مؤســـسة الـــوراق للنـــشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٠. السامرائي، عدنان هاشم رحيم (١٩٩٤)، **الإدارة المالية**، الناشر الجامعة المفتوحة، ليبيا.

١١. السعايدة، فيصل جميل، فريد، نضال عبد الله (٢٠٠٤)، **الملخص الوجيز للإدارة الماليـــة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.

١٢. الشديقات، خلدون إبراهيم (٢٠٠١)، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

١٣. الشماع، خليل محمد حسن (١٩٩٢)، **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، جامعـــة بغـــداد، العراق.

١٤. الشمخي، حمزة، الجزراوي، إبراهيم (١٩٩٨)، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، درار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥. الصياح، عبد الستار مصطفى، العامري، سعود جايد مشكور (٢٠٠٣)، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٦. العربيد، عصام فهد (٢٠٠٣)، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٧. العصار، رشا، الأخرس، عاطف، الشريف، عليان، الهنيني، إيمان، الجعبري، أحمد (٢٠٠١)، **الإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيعن عمان، الأردن.
١٨. العطية، ماجدة (٢٠٠٤)، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
١٩. العمار، رضوان وليد (١٩٩٧)، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة النشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢٠. الفضل، مؤيد محمد، نور، عبد الناصر إبراهيم (٢٠٠٢)، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٢١. القاضي، حسين (١٩٩٧)، **مراجعة الحسابات**، مكتبة الزهران، عمان، الأردن.
٢٢. النجار، عبد العزيز محمد (١٩٩٣)، **التمويل الإداري منهج صناع القرارات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
٢٣. جاريسون، آر، إتشي، نورين إريك (٢٠٠٣)، **المحاسبة الإدارية**، كتاب وتعريب الدكتور محمد عصام الدين زايد مراجعة د. أحمد حجاج، دار المريخ الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢٤. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٠)، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢٥. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠١)، **أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات**، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
٢٦. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٢)، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
٢٧. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٣)، **أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات**، الناشر مكتبة الطالب الجامعي، غزة، فلسطين.
٢٨. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٤)، **موسوعة معايير المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٩. حميد، محمد عثمان إسماعيل (١٩٩٨)، **التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر.
٣٠. حنفي، عبد الغفار (١٩٩٣)، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
٣١. حنفي، عبد الغفار (٢٠٠٢)، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
٣٢. خان، محمد يونس، غرايبة، هشام صالح (١٩٩٢)، **الإدارة المالية**، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن.
٣٣. خان، وحيد الدين، غرايبة، هشام صالح(١٩٩٥)، **الإدارة المالية**، مركز الكتب الأردنية، عمان، الأردن.
٣٤. درغام، دريد (١٩٩٩)، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر.
٣٥. دوري، مؤيد عبد الرحمن، أبو زناد، نور الدين أديب (٢٠٠٣)، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣٦. رايدر. ر. رايدر، ترجمة ناصر بن بكر القحطاني وبابكر الأمير بابكر (٢٠٠٠)، **الدليل الشامل في مراجعة العمليات**، مركز البحوث السعودية، الرياض، السعودية.
٣٧. سويلم، محمد (١٩٩٧)، **الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني للطباعة والنشر**.
٣٨. صبح، محمود (١٩٩٦)، الصحة المالية، دار البيان للنشر، المنصورة، مصر.
٣٩. ظاهر، أحمد حسن (٢٠٠٢)، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٤٠. عباس، علي (٢٠٠١)، **الرقابة الإدارية على المال والأعمال**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.
٤١. عباس، علي (٢٠٠٢)، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن.
٤٢. عبد العال، أحمد رجب (٢٠٠٢)، **المحاسبة الإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر.
٤٣. عبد العال، أحمد رجب، السوافيري، فتحي رزق (٢٠٠٢)، **مدخل معاصر"المحاسبة الإدارية المتقدمة"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر.
٤٤. عبد الله، خالد أمين (٢٠٠٤)، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٥. عبد الهادي، محمد سعيد (٢٠٠٠)، **الإدارة المالية: الاستثمار والتمويل- التحليل المالي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤٦. عقل، مفلح محمد (٢٠٠٠)، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤٧. فضالة، أبو الفتوح علي (١٩٩٥)، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر، عمان، الأردن.
٤٨. فضالة، أبو الفتوح علي (١٩٩٦)، **استراتيجية القوائم المالية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
٤٩. كحالة، جبرائيل جوزيف، حنان، رضوان حلوة (٢٠٠٢)، **المحاسبة الإدارية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥٠. كراجه، عبد الحليم، ربابعة، علي، السكران، ياسر، مطر، موسى، يوسف، توفيق عبد الرحيم (٢٠٠٢)، **الادارة والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥١. كنجو، كنجو عبود، فهد، إبراهيم وهبي (١٩٩٧)، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
٥٢. لطفي، أمين الأحمد (١٩٩٨)، **تخطيط الأرباح والأداء المالي المستقبلي**، مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
٥٣. لطفي، أمين السيد أحمد (٢٠٠٠)، **التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية**، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر.
٥٤. لطفي، أمين السيد أحمد(٢٠٠٥)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.
٥٥. مصطفى، نهال فريد (٢٠٠٣)، **مبادئ وأساسيات الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر.
٥٦. مطر، محمد (٢٠٠٣)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
٥٧. هندي، منير إبراهيم (١٩٩٧)، **الإدارة المالية "مدخل تحليلي معاصر"**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
٥٨. يوسف، محمد محمود (٢٠٠٥)، **البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**، نشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الدوريات:

١. أبو شعبان، بيان سعيد، " نحو استخدام أفضل لأساليب التحليل المالي بالنسب"، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد (٤).

٢. أبو غزالة، طلال (١٩٩١)، "مداخل وأساليب التحليل المالي للبيانات المالية"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (٦٣)، عمان، الأردن.

٣. أحمد، علي علي سيد (١٩٩٣)، " إطار مقترح لتطوير المراجعة التحليلية باستخدام أساليب التحليل الكمي بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج في جمهورية مصر العربية"، أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس.

٤. الجندي، نجيب (١٩٨٧)، " نحو منهج متكامل لأداء المراجعة التحليلية"، مجلة الإدارة العامة، العدد (٥٤).

٥. الجهماني، عيسى (٢٠٠١)، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن"، مجلة الإدارة العامة، العدد (١).

٦. الحسنى، صادق محمد حسين (١٩٩٥)، " الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (١٥)، العدد (٦).

٧. الحسنى، صادق محمد حسين (١٩٩٥)، " المدخل المعاصر للتحليل المالي"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد (٩٥).

٨. الحمود، تركي راجي (١٩٩٩)، " المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن دراسة استقصائية"، المجلة العلمية، العدد (٢).

٩. الخضيري، محمد أحمد (١٩٩٦)، "الديون المتعثرة الظاهرة: الأسباب، والعلاج"، الطبعة الأولى ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

١٠. الغصين، هلا بسام عبد الله (٢٠٠٤)، " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية.

١١. الكحلوت، خالد محمود ديب (٢٠٠٥)، " مدى اعتماد المصاريف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني- دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة"، أطروحة ماجستير، الجامعة الاسلامية.

١٢. المحاسبة المالية المتقدمة (١٩٩٧) إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونين.

١٣. جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٥)، " مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع"، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد (١٣)، العدد(١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤. حلس، سالم عبد الله، جربوع، يوسف محمود (٢٠٠٢)، " المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونين بدولة فلسطين"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٤)، العدد (٦٧)، جامعة الموصل، العراق.
١٥. حمادة، رشاد (٢٠٠١)، " استخدام الإجراءات التحليلية لأغراض مراجعة الحسابات"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (١٥٩)، عمان، الأردن.
١٦. خندقجي، إيهاب (٢٠٠١)، " أثر الحاسب الآلي على المراجعة"، مجلة المحاسب الفلسطيني، عدد (١٢).
١٧. خياطة، كندة محمد نوري (٢٠٠٣)، " التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام معاملات الارتباط والانحدار"، أطروحة ماجستير جامعة حلب، غير منشورة.
١٨. دليل المحاسب والمراجع الفلسطيني (٢٠٠٣)، " إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية.
١٩. رويز، ريكاردو (١٩٩٨)، " الإفصاح المالي الأفضل الذي تقدمه البنوك التجارية سيساعد على احتواء الأزمات المالية"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (١٠٤)، عمان، الأردن.
٢٠. عبد السلام، نجاح عبد الغفار (١٩٩٦)، " تطوير نماذج التخطيط المالي لخدمة أغراض المراجعة التحليلية"، أطروحة دكتوراه من جامعة المنوفية، غير منشورة.
٢١. عبد اللطيف، كمال فتحي (١٩٩٩٩)، " التحليل المالي ما له وما عليه"، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد (١٥٩)، عمان، الأردن.
٢٢. عبيدات، محمد، الجولاني، فايز (١٩٩٣)، " أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد (٢٠)، العدد (٣).
٢٣. عبيسي، محمد عبد الرحيم (٢٠٠٤)، " استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، أطروحة ماجستير، جامعة آل البيت.
٢٤. عساف، أسماء شافع (٢٠٠١)، " مدى كفاءة أدوات التحليل المالي التقليدية في اكتشاف القوائم المالية المضللة عند القيام بعملية التدقيق"، إصدار جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، بمشاركة مركز البنك العربي للبحث العلمي.
٢٥. غرايبة، فوزي، يعقوب، ريما (١٩٨٧)، " استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن"، مجلة دراسات، المجلد (١٠٠)، العدد (٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦. غريب، محمد أحمد (٢٠٠١)، " مدخل محاسبي مقترح للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات- دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية"، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث التجارية، المجلد (٢٣)، العدد (١).
٢٧. فخر، نواف، إبراهيم، فتوح، أوبان، عبد الله (٢٠٠٠)، " التقارير المالية والقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (٢٢)، العدد (٢).
٢٨. مصطفى، صادق حامد (٢٠٠٤)، " قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (١٢)، العدد (٢).
٢٩. مطر، محمد (١٩٩٨)، " إجراءات المحاسبة الخلاقة وأثرها على مصداقية النسب المالية"، مجلة محاسب قانوني عربي، العدد (١٠٧)، عمان، الأردن.
٣٠. معايير المحاسبة الدولية (١٩٩٩)، " إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونين.
٣١. هديب، مصطفى (٢٠٠٠)، " التحليل المالي باستخدام نموذج التنبؤ بالإفلاس"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد (٤)، القاهرة، مصر.

ثانياً: مواقع الانترنت:

١. عبد الرحمن، نجلاء (٢٠٠١)، " دراسة تحليلية لبعض نماذج التنبؤ بالتعثر المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، نسخة الكترونية.
www.naau.edu.sa/postaraduate/searchsub.asp?Dept=Doo2

٢. قمصاني، حسن (٢٠٠٠)، " أساليب المراجعة التحليلية دراسة تطبيق على مكاتب المراجعة بمدينة جدة"، نسخة الكترونية.
www.naau.edu.sa/postaraduate/searchsub.asp?Dept=Doo2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1) Books:

1. AICPA:"**statement on Auditing** No, 23, Analytical Review procedures(1978).
2. Brigham, F.E. and Gapenski, C.L., (1994) **Financial management**, the Dryden press, seventh edition.
3. Harrington, R.D., (1993) **Corporate financial analysis**, decisions in global environment, business one IRWIN, Fourth edition.
4. Horne, C.J. (1995), **Financial Management and policy**, Mc Graw-Hills, Tenth Edition..
5. Hyles, R. E. and a Shton, RH. (1981), **Audit Detection of Financial Statement Errors**, The Accounting Review .
6. Marntz, R.G. (1984), **When your client faces Bank ruptcy**, CA Magazine, (November, 1894).
7. Ross, Weste field and Jaffe (1999), **Essentials of corporate Finance**, Irwin Mc Graw-HILL, Second Edition.
8. Ross, Wethersfield and Jaffe (19999), **Corporate Finance**, Mc Graw-Hills, Fifth Edition.
9. Schall, D.L. and Haley, W.C. (1986), **Introduction to Financial Management**, Mc Graw- Hill Book Company.
10. Weston, J.F. and Copeland, T.E (1986), **Managerial Finance**, (New York, The Drden press), 1986.
11. Woelfel, C. (1994), **Financial statements analysis**, The Investor's celfstudy Gudie to Interpreting and Analyzing Financial Statements, Revised Ed. Probus Chicago, 11.

2) Periodicals:

1. Clark, R.L. and Newman, M.S. I(1986), " Evaluating Continued Existence", the Certified Public Accountants Journal", (August, 1986).
2. Cushing, B.E. Searfoss, D.G., and Rahdall, R.H.(1979), "Materiality Allocation in Audit Planning: A Feasibility Study", Journal of Accounting Research,Vol:17.
3. Jones, F. (1987), "Current Techniques in Banking prediction", Journal of Accounting literature, Vo1:1
4. Kaminski, Wetzel and Guan (2004), "Can Financial Ratios Detect Fraud// lent Financial Reporting", Managerial Auditing Journal, Vol. 19, No. 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحـــــــق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية -غزة

كلية الدراسات العليا

ماجستير محاسبة وتمويل

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة ---------- حفظه/ها الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تهتم بمهنة المراجعة وتطويرها للوصول الى أفضل النتائج، واستكمالاً لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، بعنوان:

"مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة"

(دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات القانونيين في قطاع غزة/فلسطين)

نأمل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك.

مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

نيفين عبدالله أبوسمهدانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(إستبانة رقم ١)

معلومات عامة:

يرجى التكرم بوضع (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:-

١ - الجنس:

r ذكر r أنثى

٢ - العمر:

r أقل من ٣٠سنة r ٣٠إلى أقل من٤٠ سنة r ٤٠ إلىأقل من ٥٠ سنة r أكثر من ٥٠ سنة

٣ - المؤهل العلمي

r دبلوم r بكالوريوس r ماجستير r دكتوراه

٤ - التخصص:

r محاسبة r إدارة أعمال r إقتصاد

r علوم مالية ومصرفية r أخرى حددها_____

٥ - الشهادة المهنية:

r المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA r أمريكية CPA

r بريطانية ACCA, CA r أخرى حددها_____

٦ - المسمى الوظيفي:

r صاحب أوشريك مكتب المراجعة r مراجع حسابات عادي r مدير دائرة المراجعة

r مراجع حسابات رئيسي r مراجع حسابات مساعد r أخرى حددها_____

٧ - عدد سنوات الخبرة:

r أقل من ٥سنوات r من٥-١٠ سنوات r ١١-١٥ سنة

r من١٦-٢٠ سنة r ٢٠ سنة فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(إستبانة رقم ٢)

فرضية الأولى:" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الكفاءة المهنية و الخبرة العلمية عند مراجعين القانونيين في قطاع غزة وبين أدائهم السليم في استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة"

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	توافر المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٢	توافر الخبرة الفنية لدى المراجع الخارجي يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في المراجعة.					
٣	تخطيط عملية المراجعة والإشراف التام على المساعدين وفق خطة ملائمة يؤدي الى استخدام المراجعة التحليلية بكفاءة عالية في عملية المراجعة.					
٤	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية يحدد الاختبارات المزمع القيام بها ومن ضمنها استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٥	المراجعة التحليلية تساعد المراجع الخارجي في تخطيط وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المرغوب القيام بها.					
٦	قدرة وكفاءة المراجع تخفض مخاطر الاكتشاف الى أدنى حد ممكن في عملية المراجعة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.					
٧	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند البدء في عملية المراجعة لاكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.					
٨	تستخدم المراجعة التحليلية لتحديد القيمة المتوقعة لأي حساب مقارنة للقيمة الفعلية له في بداية عملية المراجعة.					
٩	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص والاختبارات للمساعدة في تصميم برنامج المراجعة.					
١٠	يتم استخدام المراجعة التحليلية عند مراحل الفحص النهائي لعملية المراجعة وقبل صدور تقرير المراجع الخارجي.					
١١	يتوجب على المراجع الخارجي تطبيق المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.					
١٢	يقوم المراجع الخارجي عادة بالاستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي يحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها					
١٣	معرفة المراجع الخارجي بالنظام المحاسبي ونظام المراقبة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٤	يتأثر دور وقدرة المراجع في القيام بعمليات المراجعة التحليلية على وجود قوانين وظوابط تلزمه بالقيام بأعمال المراجعة التحليلية.					
١٥	إن عدم قيام الجمعيات المهنية في فلسطين حتى الآن برقابة الجودة على أعمال مكاتب وشركات المراجعة قد أثر سلباً على استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
١٦	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بدراسة مقارنة لمعلومات المنشأة المالية التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.					
١٧	المراجع الخارجي الممارس لمهنته يقوم بمقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو التوقعات مثل تقدير الاستهلاك أثناء قيامه بالمراجعة التحليلية.					
١٨	يجب أن تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة كالنسب المالية لهامش مجمل الربح.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثانية:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب المراجعين القانونيين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والتزامه بقواعد السلوك المهني وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة"

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٩	إن معرفة المراجع الخارجي عن طريق تدريبه باستعمال معايير المراجعة المهنية يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٢٠	إن تدريب المراجع الخارجي على معايير المراجعة الدولية يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٢١	إن تدريب المراجع الخارجي على قواعد السلوك المهني يساعد على استخدامه المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٢٢	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمتعلقة بالأهداف والمبادىء التي تحكم مراجعة القوائم المالية والتي من ضمنها استخدام المراجعة التحليلية.					
٢٣	يلتزم المراجع الخارجي بتطبيق قواعد السلوك المهني التي تحكم مسئولياته والمتعلقة بالاستقلالية- الموضوعية- السرية- الكفاءة المهنية- السلوك المهني- والمعايير التقنية. والتي تؤثر إيجاباً على استخدام المراجعة التحليلية.					
٢٤	هل أن المراجعة التحليلية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية تساعد المراجع الخارجي في تطوير كفائته مما يسمح له بإبداء رأيه العادل بالقوائم المالية.					
٢٥	هل يعتمد المراجع الخارجي على الاختبارات الأساسية من خلال اختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة من خلال استخدام المراجعة التحليلية.					
٢٦	التأكد من إجراءات المراجعة وكفايتها عن طريق المراجعة التحليلية للوصول الى قناعة بأن الإجراءات التي قام بها المراجع كانت كافية وذلك عندما تكون نتائج المراجعة التحليلية منسجمة مع القناعات التي تكونت لدى المراجع.					
٢٧	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة البيانات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالتها.					
٢٨	هل يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المشروع وقدرته على الاستمرارية خلال الفترة القادمة من أجل خدمة الإدارة في توضيح ذلك للمستثمرين.					
٢٩	هل أن استخدام المراجعة التحليلية يمثل عائقاً بسبب زيادة تكلفة المراجعة لأنها تحتاج الى كادر أكبر ووقت أطول لتنفيذ عملية المراجعة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الثالثة:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نسب الربحية، والسيولة، والمديونية، والنشاط، والنمو، والتقييم، وبين استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣٠	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فعالية إدارة الشركة في استخدام مواردها.					
٣١	يتم تطبيق ربحية المبيعات عن طريق النسب المالية التي تعتبر مقياس لما تربحه الشركة من مبيعاتها الإجمالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.					
٣٢	يستخدم العائد على الاستثمار عن طريق النسب المالية وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول في تحقيق الأرباح.					
٣٣	يطبق العائد على الملكية عن طريق النسب المالية التي تعتبر أداة من أدوات المراجعة التحليلية لقياس مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح.					
٣٤	يطبق العائد على رأس المال المستخدم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية لقياس كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح الشركة.					
٣٥	التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم كمؤشر لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.					
٣٦	نسب التداول تستخدم لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات الشركة المتداولة.					
٣٧	تطبق نسبة السيولة السريعة لقياس مدى قدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي.					
٣٨	معدل الفاصل الزمني الدفاعي الاساسى يقيس مدى قدرة الشركة باستخدام الأصول الدفاعية الإجمالية لأنها سهلة التحويل الى نقدية وتدافع عن الشركة في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية.					
٣٩	تستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل اجمالى أصولها.					
٤٠	هل تقيس نسب المديونية مدى مساهمة المالكين في رأس مال الشركة مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة.					
٤	هل أن النسب المالية المتعلقة بالمديونية تبين مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١						
٤٢	يتم استخدام نسبة الديون الإجمالية الى الأصول لقياس مدى مساهمة الدائنين في مجموع الأصول					
٤٣	تطبق نسبة الديون الإجمالية الى حقوق الملكية لقياس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة مقارنة مع مساهمة أصحاب الشركة					
٤٤	يستخدم معدل اكتساب الفوائد لقياس مدى قدرة الأرباح التي تحققها الشركة على الوفاء بفوائدها					
٤٥	معدل التدفقات النقدية الخارجية يقيس مدى حالة الشركة المالية إذا كانت في يسر أو عسر مالي					
ت	**الأسئلة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
٤٦	النسب المالية عن طريق المراجعة التحليلية تقيس مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية					
47	النسب المالية للنشاط التي هي من طرق المراجعة التحليلية تتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الأصول المختلفة للشركة.					
٤٨	يطبق معدل دوران المخزون عن طريق النسب المالية لقياس عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها الى مبيعات خلال السنة الواحدة.					
٤٩	معدل دوران المدينين عن طريق النسب المالية هي الدورة التي تبدأ من تاريخ تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة.					
٥٠	يستخدم معدل دوران الأصول الثابتة عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام الشركة لأصولها الثابتة في عملياتها الإنتاجية.					
٥١	يستخدم معدل دوران مجموع الأصول عن طريق النسب المالية لقياس عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات وهي أداة من أدوات المراجعة التحليلية.					
٥٢	نسب النمو عن طريق النسب المالية تقيس مدى احتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعتها بشكل خاص. ونسب النمو هي لصافي المبيعات، لصافي الدخل، وربح السهم، وتوزيع الأرباح للسهم وهي تعتبر من وسائل المراجعة التحليلية.					
٥٣	نسب التقييم عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى إنجازات الشركة حيث أنها تعكس التأثير المشترك لكل من نسب المخاطرة ونسب العائد.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٤	نسبة سعر السهم الى أرباحه عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يقيس مدى المقارنة بين أسهم الشركات المختلفة.						
٥٥	نسبة سعر السهم الى قيمته الدفترية عن طريق التحليل المالي بالنسب المالية يحدد القيمة التي تعطيها الأسواق المالية للشركة وإدارتها.						
٥٦	التحليل المالي بالنسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي ويساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.						
٥٧	المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية تستخدم لمقارنة نسب الشركة المالية لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع.						
٥٨	المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة تقيس هذه النسب مدى تقدم أو تراجع أعمال الشركة مع مثيلاتها التي تعمل في نفس المجال.						

الفرضية الرابعة: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة أعمال مراجعي الحسابات القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراجعة"

ت	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٥٩	قيام الجمعيات المهنية في قطاع غزة برقابة الجودة على أعمال مراجعي الحسابات تؤدي الى استخدام المراجعة التحليلية في عملية المراجعة.					
٦٠	وجود سياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم مراجعي الحسابات بالتعليم المستمر وتنمية القدرات والمهارات الخاصة بهم					
٦١	مدى توفير الجمعيات المهنية كتب وإرشادات متعلقة حول عملية المراجعة والأساليب الحديثة التي تطرأ على عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.					
٦٢	دور الجمعيات المهنية في تدريب وتأهيل المراجعين حتى يكفل استخدامهم للأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية.					
٦٣	إظهار الجمعيات المهنية مدى أهمية المراجعة التحليلية لمراجعي الحسابات ومدى قدرتها على تعزيز عملية المراجعة وتأكيد المعلومات المستخرجة منها.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

64	تعتقد بأنه يجب أن يخضع كل مكتب من مكاتب المراجعة في قطاع غزة لرقابة الجودة على أدائه لمعرفة ما إذا كان المكتب يحتفظ بأنظمة ملائمة للرقابة النوعية أي الرقابة على الجودة ويطبقها أم لا.					
65	تتعلق رقابة الجودة بكيفية ممارسة مكتب المراجعة لطرق المراجعة الحديثة ومنها المراجعة التحليلية.					
66	تعتقد بأن على الجمعيات المهنية في قطاع غزة أن تقوم بإنشاء قسم لديها خاصاً لرقابة الجودة على أعمال مكاتب المراجعة.					
67	تعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وتعتقد أنه قد بات من الضروري قيام مكاتب المراجعة بالالتزام برقابة الجودة على أعمالها وإلا تفقد عضويتها لدى الجمعيات المهنية.					
68	تعتقد بأنه يتوجب تقديم مراقبة الجودة على مكاتب المراجعة الى قسم مراقبة الجودة لدى الجمعيات المهنية مباشرة.					

مع تحيات الباحثة

نفين عبدالله أبوسمهدانة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة أسماء المحكمين

الاسم	الوظيفة	مكان العمل
د. يوسف جربوع	عضو هيئة تدريسية	الجامعة الإسلامية- غــزة
د. نافذ بركات	عضو هيئة تدريسية	الجامعة الإسلامية- غــزة
د. سالم حلس	عضو هيئة تدريسية	الجامعة الإسلامية- غــزة
د. علي شاهين	عضو هيئة تدريسية	الجامعة الإسلامية- غــزة
د. ماجد الفرا	عضو هيئة تدريسية	الجامعة الإسلامية- غــزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com